جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير مسألة الأقليات على الإستقرار السياسي في الشرق الأوسط:
حالة أكراد تركيا بعد2002 م

مشروع مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات شرق أوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو

إعداد الطالبة:

كلاليش تسعديت

لجنة المناقشة:

1 – أ.بوكركب عمر- رئيسا

2 – د.سي بشير محمد– عضوا مناقشا

3 – أ.عليوة جمال- عضوا مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2014م - 2015م

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لكل أفراد عائلتي خاصة

والدي الكريمين وأختاي نورة وسامية

وإلى الكتكوت الصغير إلياس

وإلى كل أصدقائي خاصة نصيرة كلاليش

وإلى كل زملائي.

شكر

أشكر الله سبحانه وتعالى

وأتقدم بجزيل الشكر لأستاذي المشرف عليوة جمال

الذي سهر على تقديم النصائح لي لأنجاز مذكرتي.

كما أشكر الأستاذ الدكتور محمد سي بشير

والأستاذ بوكركب عمر،

وأتقدم بشكر خاص لرئيس قسمنا الأستاذ

لوناس حمدان ولأستاذي محمد شريف فتحي،

وأشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

مقدمة

1-التعريف بالموضوع:

تعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة فترة حاسمة،أفرزت الكثير من المتغيرات والتحولات على كافة المستويات، وفي جميع المجالات أفضت إلى طرح مجموعة من القضايا والمسائل على الدول القومية،كالحروب الأهلية، وقضايا حقوق الإنسان، والأمن البيئى ومختلف المظاهر المصاحبة لظاهرة العولمة، ولعل أخطروأصعب هذه المسائل هي تلك المتعلقة بنسيجها الإجتماعي ووحدتها الوطني، ألا وهي مسألة الأقليات ومارافقها من عودة الهويات الإثنيات والدينية، والتي شكلت صدمة لمنظري الحداثة الذين لم يتصوروا عودة قضايا ومظاهرما قبل الحداثة.

ومنطقة الشرق الأوسط بإعتبارها موطن للكثير من الأقليات التي عاشت معا لقرون عدة، لم تكن في منئى عن هذه التطورات والمقاربات الجديدة لفترة التسعينات، التي أدت إلى تفتيت وإنهيار دولة يوغسلافيا، فالمعطيات الحالية تشير إلى أن دول الشرق الأوسط ستؤول إلى نفس المصير، خصوصا في ظل مشاريع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الإمريكية التي تسعى لإعادة تقسيم المنطقة و تفتيتها إلى مجموعة من القوميات تعيش في شكل كنتونات هشة، تكون فيها إسرائل أكبر القوميات، لذلك عادت بقوة مسألة الأقليات للتداول في ساحة السياسة الدولية والإعلام العالمي إذ لم نعد نسمع عن أنباء دول الشرق الأوسط، بل طغت عليها أنباء طوائفها وأقلياتها، فصارت الأنباء عن المسيحي أو المسلم، الشيعي أوالسني، العلوي أو الحوثي أو الدروزي أو القبطي، العربي أو الكردي وغيرها من المسميات.

وتعتبر المسألة الكردية في تركيا أحد أبرز المواضيع في الفترة الأخيرة، وذلك نظرا للمستجدات المحلية، الإقليمية والدولية المرتبطة بهذه المسألة، فدوليا نجد بروز هذه المسألة في صفحات إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، وفي العلاقات التركية الإمريكية، في حين إقليميا يبرز للعيان إزدياد نفوذ الأكراد في كل من العراق وسوريا بعد الضعف الذي أصاب الدولتين، أما محليا وبعد وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة"رجب طيب أردوغان" إلى الحكم سنة 2002م تبنى سياسات جديدة تنطوي على

إنفتاح وحريات أكثر للشعب التركي بصفة عامة وللأكراد بصفة خاصة، حيث إستفادت هذه الأقلية من المقاربات الجديدة للحكومة التي أطلقت مبادرة جديدة في2009م من أجل التوصل إلى حل للمسألة الكردية في تركيا، التي يراها حزب العدالة والتنمية أحد أهم المصادر لتهديد الإستقرار في تركيا، وتشمل المبادرة على عدة جوانب قانونية، سياسية، ثقافية، إقتصادية وإجتماعية لصالح المواطنين الأكراد ما أدى إلى ظهور بعض التغيرات الملحوظة في الشأن الكردي.

2- أهمية الموضوع :

يستمد موضوعنا هذا أهميته من خلال إرتباطه بأحد أهم مواضيع السياسة الدولية ألا وهي الدولة القومية،التي نقصت سيادتها بفعل عدة عوامل لعل أهمها العولمة، وما صاحبها من تغيرات على الساحة الدولية وظهور مشكل المجموعات العرقية والأقليات خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد حاليا أحد أصعب المراحل التي قد ينتج عنها تغيير في خريطة المنطقة، وبالتالي تفكك بعض الدول وظهور دول أخرى بفعل تنامي الإصطفاف الديني والقومي.

ففي الشرق الأوسط أين تتلاقى أسباب النزاعات، نلاحظ إزدياد الدور السياسي والإقتصادي والإجتماعي للأقليات، خاصة الأقلية الكردية التي صار نشاطها أكبر من أي وقت مضى، وبالتالي فالمشهد الحالي للشرق الأوسط يضعنا أمام إحتمال زوال إتفاقية سايكس بيكو لصالح قيام معاهدة "سيفر"من جديد لصالح الأكراد، ولكون الأقلية الكردية تتواجد في أربع دول متجاورة جغرافيا خلق هذا الوضع إزدياد تقوية الروابط بين الأكراد فيما بينهم، وبقاء حلم إنشاء" كردستان الكبرى" التي تضم كل الأكراد خصوصا بعد حصول إقليم كردستان العراق على الإستقلال الذاتي وإزدياد نفوذ حاكمها "مسعود البارزاني" بعد 2003م.

وما يزيد من أهمية موضوعنا هو إرتباط الأقليات في الشرق الأوسط بالأطراف الخارجية، خصوصا الدول الكبرى، التي تجد منفذا واسعا للتدخل بإسم الأقليات وذريعة قوية لإبتزاز ومساومة الدول التي تتواجد فيها، خصوصا الأقلية الكردية، فإزدياد بروز مسألة الأقلية الكردية جاء نتيجة للإحتلال الإمريكي للعراق، وسياساتها إتجاه الأكراد فيها، والتي أثرت على تركيا، خصوصا إذا عرفنا أن نسبة الأكراد في تركيا هي الأكبر مقارنة بالدول الثلاث إيران، العراق، سوريا.

فتناول هذا الموضوع يسمح لنا بمعرفة إنعكاسات المسألة الكردية على الإستقرار السياسي في تركيا، وأثره على علاقاتها الخارجية، وكيفية معالجة تركيا لهذه المسألة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيمها إلى قسمين كالتالي:

أ-أسباب موضوعية :

بإعتبار الشرق الأوسط منطقة تكثر فيها النزاعات، والصراعات بين الدول وداخل الدول، رغبنا في التعرف على أحد أبرز العوامل المسببة لحالة اللا إستقرار في هذه المنطقة، والتي تغذي النزاعات فيها،ألا وهي مسألة الأقليات، وفضلنا التركيز على الأقلية الكردية، بتسليط الضوء على جوانبها المختلفة بإعتبارها كانت ولازالت مصدر لعدم إستقرار للدول المعنية بها، والتي حاولت ومازالت تحاول إحتواء أقليتها الكردية من خلال سياسات ومبادرات مختلفة، وبإعتبار تركيا قوة إقليمية، أردنا التعرف على طبيعة تأثيرالأقلية الكردية على إستقرارها السياسي، وطبيعة الحلول التي طرحتها لمعالجة المسألة الكردية، ومدى نجاعتها.

ب- أسباب ذاتية:

ترجع لميولي لدراسة أسباب النزاعات في الشرق الأوسط، وتأثير تركيبة المجتمع على سياسة الدول داخليا وخارجيا، كما رغبت في إثراء مكتبتنا في قسم العلوم السياسية بموضوع الأقليات، بمعطيات جديدة تتماشى مع سياق الأحداث في الفترة الحالية، مع إضفاء طابع التخصص، بالتركيز على الأقلية الكردية في تركيا.

4-أهداف الدراسة :

تطمح هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة علاقة الأقليات بالإستقرار السياسي، وإبراز أبعاد مسألة الأقليات التي تعاني منها الدول الإسلامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، مع محاولة تقديم الحلول لها، كما تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أهمية المقاربات التنموية، من أجل إحتواء الأقليات داخل بلدانها، بالإضافة الى ضرورة إعطاء الحقوق المشروعة لهذه الأقليات، في إطار المساواة بين

كل المواطنين، وهذا ما يدفع هذه الدول لتطبيق الديمقراطية التي من خلالها ترسخ مفهوم المواطنة، حيث يكون كل المواطنين يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات، فيتحقق الإندماج الوطني، وبالتالي تحتفظ الدولة بكيانها ووحدتها.

5 -أدبيات الدراسة:

حاولت مجموعة من الدراسات المرجعية التعاطي مع المسألة الكردية في تركيا كل من زاوية نظرها، ويمكن تقديم أبرزها كما يلي:

أ-دراسة "وهبان، أحمد،" تحت عنوان "**الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**": هدفت هذه الدراسة إلى إستعراض مخاطر الصراعات العرقية، وغطت دراسته الكثير من مناطق العالم، كما قام بربط مشكلة الجماعات العرقية بالإستقرار السياسي، وبخصوص الأقلية الكردية، إستخدم المنهج التاريخي ليغطي أهم المراحل التي مرت بها في ثلاث دول هي تركيا، إيران والعراق، وتوصل إلى بعض النتائج، كإعتبار الحركات العرقية غالبا ما تكون إنفصالية، تتبع كل وسائل العنف لبلوغ غاياتها، وأن المسألة الكردية كانت ولاتزال تمثل تهديدا للإستقرار السياسي في الدول التي توجد بها، خاصة تركيا والعراق، فكان لها دوما أثر هام على طبيعة العلاقة بين الدول التي تتواجد فيها، كما إعتبر المسألة الكردية في تركيا كان لها دوما أبعاد دولية بالرغم من كونها مسألة داخلية، وتوصل إلى نتيجة مفادها غياب السبيل إلى إستقرار سياسي دائم، ولا وحدة وطنية حقة، في مجتمع بني على التجمع الإجباري لجماعات غير متجانسة قوميا،هذه الدراسة رغم أهميتها وثرائها إلا أنها لم تركز كثيرا على أثار المسألة الكردية في تركيا، كماأنها لم تغطي فترة ما بعد 2000م، التي طرأت فيها تغيرات مهمة بالشأن الكردي.

ب-دراسة "محمود، عيسى حامد"،(1992م) تحت عنوان "**المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991**": تعتبر هذه الدراسة أول بحث علني يتناول تاريخ الأكراد والحركات الوطنية الكردية، وهدفت الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الحركة الكردية عبر إستعراض أهم المراحل التي مرت بها في كل من العراق، تركيا، سوريا وإيران و في الإتحاد السوفيتي سابقا، كما أشار لعلاقة

الأكراد بالأطراف الخارجية ودور الأكراد في السياسة الدولية و رؤية عصبة الأمم للأكراد، وربطت هذه الدراسة بين الحركة التحررية الكردية والحركة التحررية العربية ورأت بعدم تعارض القومية العربية والكردية، كما إستنتج الكاتب أن الأكرادهم أكبر الخاسرون في حالات التوافق وتحسن العلاقات بين الدول التي يتواجدون فيها، ودعى للتعاون الكردي العربي لتحقيق التنمية.هذه الدراسة لم تشر للآثار السلبية للمسألة الكردية في الدول التي يقطنون فيها خاصة تركيا والعراق، ولم تربط المسألة الكردية بالإستقرار السياسي لتلك الدول، كما أن هذه الدراسة شملت فقط فترة ما قبل 1992م.

ج–دراسة "باركي،هنري"، وأخرون،(2007م)، تحت عنوان"**القضية الكردية في تركيا**":هدفت الدراسة إلى تبيان أصول المسألة الكردية وتطوراتهاعبر مختلف مراحلها في تركيا، وإلى إبراز الدور الكردي في السياسة الخارجية التركية، كما إنتقدت الدراسة الدور المحدود للإتحاد الاوروبي في معالجة المسألة الكردية ووجهت له دعوة لممارسة دور أكبر في هذا الشأن، وإقترحت الدراسة حل المسألة الكردية في إطار الدولة التركية.

د–دراسة محفوض،عقيل،(2012م) تحت عنوان "**تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**":هي دراسة جديدة غطت فترة ما بعد 2002م حتى2012م، وهي دراسة غنية بالمعلومات حول أكراد تركيا والسياسات والمبادرات المطروحة سواء من طرف الحكومة التركية أوالمطروحة من طرف ممثلي الأكراد خاصة حزب العمال الكردستاني الكردي، وتهدف إلى فهم السياسة التركية في المجال الإقليمي والدولي عبر الملف الكردي خصوصا في تعاملها مع الدول التي تتقاسم معها هذه الأقلية، كما تهدف هذه الدراسة لأبراز إستحالة الحلول الأمنية والعسكرية وأولوية تغيير الرؤية والسلوك، كما توصلت إلى نتيجة مفادها غياب سياسات علمية وعملية كون السياسات المطروحة مؤقتة وأن هناك تقارب للتصورات التي تتبع منها سياسات الدولة التركية والحكومات المتعاقبة، التي تنتهي كلها الى ضرورة إنتظام الأكراد في إطار الدولة التركية، والملاحظ أن هذه الدراسة ركزت على الدور الكردي في الشأن الداخلي التركي، دون إعطاء نفس المساحة من الإهتمام للعامل الكردي في السياسة الخارجية التركية.

هـ-دراسة "**عثمان، علي**"،(**2013م**) تحت عنوان"**حزب العدالة و التنمية في تركيا والمسألة الكردية**": هذه دراسة عبارة عن مجموعة من المقالات شارك فيها عدة باحثين، تناولت المسار العلماني في تركيا وإصلاحات حزب العدالة والتنمية في فترة حكمه، وكيفية تعامله مع المسألة الكردية، كما قدمت توصيات للحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، وأهمها الإستمرار في مسار السلام وخدمة للشعب التركي والكردي، وإنتهت الدراسة بإستطلاعات رأي بينت تأييد الترك والكرد والعرب لإنخراط الدولة التركية في شؤون الشرق الأوسط، دراستنا أيضا ستركز على هذه النقاط المتناولة بالإضافة إلى تحليل دور الأكراد في الإستقرار السياسي في تركيا عبر مؤشرات متنوعة.

من الواضح أن هذه الدراسات غنية بالمعلومات بخصوص المسألة الكردية، فقد أبرزت كل منها وجهات نظر مختلفة بشأنها، جاءت كل منها في فترات مختلفة تعالج المسألة حسب المعطيات وسيرورة الأحداث المتعلقة بها في تلك الفترات، لذلك نجد كل دراسة إستفاضت في جوانب معينة من الموضوع، دراستناأيضا تأتي لتغطي هذه التطورات الحاصلة آخذين بعين الإعتبار مختلف الجوانب، والأبعاد المتعلقة بموضوع الأقليات في الشرق الأوسط بصفة عامة ومسايرة التطورات المرتبطة بالمسألة الكردية في تركيا بعد 2002م، ومسار مبادرة الحكومة التركية لحلها على وجه الخصوص.

6- الإشكالية:

إنطلاقا من التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط بصعود الدور الإقليمي لتركيا، وبروز مسألة الأقليات بصفة أكبر، خصوصا ما يتعلق بالأقلية الكردية التي أصبحت أكثر تأثيرا بعد الضعف الذي أصاب الدولتين العراقية والسورية، ومن خلال الإدراكات التركية للرهانات التي أفرزتها أزمات الشرق الأوسط، أطلقت مبادرة جديدة لحل المسألة الكردية. **فما مدى تأثير الأقلية الكردية على الإستقرار السياسي في تركيا بعد 2002م ؟**

ومحاولة منا تفكيك الإشكالية، نقوم بتفكيكها إلى مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

- ما ماهية الأقليات بصفة عامة والأقلية الكردية بصفة خاصة ؟

– ما هو واقع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، وما طبيعة إرتباطها بالإستقرار السياسي في المنطقة؟

– ما هي جذور وأبعاد وتداعيات المسألة الكردية في تركيا؟

– ما هو واقع الأقلية الكردية في تركيا،وما طبيعة المقاربة الجديدة لحل المسألة الكردية في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في2002م؟

– هل ستنجح المبادرة الجديدة لحزب العدالة والتنمية في حل المسألة الكردية في تركيا؟

7– حدود الإشكالية:

للتحكم أكثر في الموضوع والإبتعاد عن أي إنحراف عن الغاية من هذه الدراسة سوف نتطرق لها زمانيا ومكانيا وموضوعاتيا كما يلي:

أ.المجال الزماني: تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2002م إلى 2015م، وهي الفترة التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية في تركيا" مع الإشارة إلى إصلاحات ما قبل مجئ حزب العدالة والتنمية.

ب.المجال المكاني: الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق **الأوسط،** مع التركيز على الحدود الجغرافية لتركيا.

ج–حدود المعالجة: ستعمل هذه الدراسة على إبراز تأثير الأقليات على الإستقرار السياسي في الشرق الأوسط، وتحديد طبيعة التفاعل بين دول المنطقة وأقلياتها، كما سنبرز فيها أهمية الأقلية الكردية في تحديد السياسة الداخلية لتركيا وطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية، وسنركز على المقاربة الجديدة التي أطلقها حزب العدالة والتنمية.

8– الفرضيات:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن: زيادة مراعاة حقوق الأقليات في منطقة الشرق الأوسط ومنها الأقلية الكردية في تركيا، يزيد من مستوى الإستقرار السياسي فيها.

ولتفكيك أكبر لهذه الفرضية الرئيسية نطرح الفرضيات الفرعية التالية:

1– كلما زاد إضطهاد الأقليات كلما لجأت إلى الإستعانة بالأطراف الخارجية.

2- كلما ضعفت الدولة المركزية كلما زاد نفوذ الأقليات، وزاد تأثيرهاعلى الإستقرار السياسي في تلك الدولة.

3- كلما كانت هناك مبادرات سلمية لحل المسألة الكردية في تركيا كلما كان هناك إستجابة إيجابية من طرف الأكراد.

4- زيادة الرهانات والتحديات الإقليمية والدولية لتركيا يزيد من سعيها لحل المسألة الكردية.

9-المناهج والمقاربات المتبعة:

ستقوم هذه الدراسة بتوظيف مجموعة من المناهج والإقترابات كما يلي:

المنهج التاريخي: وذلك لإثراء الدارسة وتتبع الجذور التاريخية ومراحل تطور المسألة الكردية في تركيا.

المنهج القانوني: وهو الذي يمكننا من دراسة مضامين النصوص القانونية والإتفاقيات المرتبطة بالأقلية الكردية على المستوى الدولي والإقليمي، أي الأبعاد القانونية للظاهرة.

منهج تحليل المضمون: سنعتمد على هذا المنهج لتحليل المواقف والقرارات السياسية للقادة السياسيين وردود الفعل إتجاهها، فهو منهج يتطلب تحليل التقارير والتصريحات والخطابات والمبادرات الصادرة من الجهات السياسية.

منهج دراسة الحالة: يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة (أكراد تركيا من2002م إلى نوفمبر2015م) وذلك قصد الإحاطة بالموضوع وإدراك خصوصياته، وأهم العوامل المؤثرة فيه.

إقتراب الثقافة السياسية: هو إقتراب جاء به العالم الإمريكي"غابرييل ألموند" في1965م وإستخدمه كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، ونحن نستخدمه في دراستنا لفهم تأثير الثقافة السياسية السائدة لدى الأقليات الشرق الأوسط.

الإقتراب النسقي: يعود الفضل ل"ديفيد إستون" في تطوير إقترب تحليل النظم وإدخاله إلى علم السياسة، وسوف نستعين به لفهم مختلف التفاعلات في البيئة الداخلية والخارجية للنظام التركي،

وتأثيرها على المسألة الكردية في تركيا، ما يمكننا من التعرف على العوامل المساعدة والمعيقة للوصول لحل نهائي لهذه المسألة في تركيا.

الإقتراب الإتصالي:بإعتبار الحوار أهم وسائل التفاوض والوصول إلى النتائج الإيجابية، وجدنا ضرورة الإستعانة بالإقتراب الإتصالي الذي صاغه "كارل دويتش"، وذلك لدراسة طرق وكيفية تصرف الحكومة التركية والأقلية الكردية، وطريقة الإتصال والتفاعل بين الطرفين.

وعليه سنقسم دراستنا إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان "الإطار المفاهيمي"، وفيه سنتناول الإطار النظري لدراستنا من خلال التعريف بالأقليات، الأقلية الكردية و الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: يحمل عنوان" واقع الأقليات والإستقرارالسياسي في منطقة الشرق الأوسط"، وسندرس فيه عوامل بروز وتطور مسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، ومسألة الإنتماء الوطني والمحلي عند هذه الأقليات، كما سنبحث في أوضاع أقليات الشرق الأوسط وعلاقتها بالإستقرار السياسي في المنطقة.

الفصل الثالث: تحت عنوان"الأقلية الكردية والإستقرار السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية بعد 2002م"، وسنتطرق فيه لجذور وتطور المسألة الكردية من 1923م إلى2002م، ثم سنتناول واقع المسألة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية بعد2002م، ثم نرصد تأثير الأقلية الكردية على الإستقرار السياسي في تركيا بعد 2002م

10- صعوبات الدراسة:

ككل بحث لقيت دراستنا هذه بعض الصعوبات، منها صعوبة التأكد من صحة المعلومات، وذلك نظرا لحساسية موضوع الأقليات، خصوصا أن بعض الباحثين الأتراك، العرب والأكراد يضفون ذاتيتهم في التحليل وفي بعض الأحيان يغيرون بعض الحقائق، أيضا عند رصدنا لتأثير الأقلية الكردية على الإستقرار السياسي في تركيا بعد 2002م لاقينا صعوبة في إيجاد المؤشرات، والتأكد من صحتها أخذ منا وقت كثير، خصوصا وأن أغلبها من وكالات الأنباء العالمية، وذلك لأن معظم

المؤشرات غير واردة في الكتب والمجلات خصوصا وأن دراستنا إمتدت فترتها الزمنية حتى نهاية شهر نوفمبر 2015م.

أيضا صعوبة كبيرة وجدتها في إبعاد ذاتيتي عن الدراسة خصوصا وأنه نحن في العلوم السياسية نفكر بمنطق الدولة الذي يأخذ بالأمن القومي،لا بالأمن الإنساني الذي يعنى بالفرد قبل الدولة.

الفصل الأول: الإطارالمفاهيمي

على عتبة القرن الواحد والعشرين تقف مسألة الأقليات كأكبر المسائل المعقدة التي أدى إنتهاء الحرب الباردة وقيام النظام الدولي الجديد إلى إحيائها، ففي بداية عقد التسعينات إرتفعت أصوات العديد من الجماعات الإثنية المطالبة بالحفاظ على هويتها المستقلة، والشرق الأوسط حاليا يشهد مرحلة نشاط لهذه الأقليات وتيرة غير مسبوقة، خاصة الأقلية الكردية. مما يوحي بإمكانية حدوث تغيير جغرافي وسياسي يغير حدود دول هذه المنطقة.

وسعيا منا للتحكم في المصطلحات التي تعد المادة الأولية للبناء المعرفي العلمي، سنحاول تحديد مفهوم الأقلية، والتعريف بالأكراد والشرق الأوسط كونها تعد القاعدة المفاهمية لموضوعنا.

المبحث الأول: ماهية الأقليات

لمصطلح الأقليات الكثير من التعاريف نظرا لغياب تعريف إجرائي متفق عليه، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم إستقرار حال الأقليات على صيغة واحدة، وإختلاف أوضاعها من بلد لآخر لأسباب تاريخية أو جغرافية أو سياسية أو إجتماعية[1]، بالإضافة إلى حساسية مصطلح الأقلية بالنسبة للدول المتعددة القوميات، وإختلاف الباحثين في إعتبارها حالة طبيعية موجودة في معظم دول العالم، أوحالة مرضية لما تهدد مطالبها الأمن الوطني[2].

أولا- تعريف الأقلية وتصنيفها:

I- تعريف الأقلية:

الأقلية لغة لفظ مترجم للفظ أجنبي باللغة الفرنسية"Minorité"وتعني حالة الشخص الذي لم يبلغ بعد السن القانونية، أما باللاتنية "Minor "معناه" Moindre" لأن القاصر طبقا لأحكام القانون المدني عاجز[3]، ونلاحظ أن الأقلية لغويا في اللغة الأجنبية يأخذ بعمر الأشخاص، لا بإنتماءاهم لجماعات معينة، لكن المشترك في هذه التعاريف اللغوية مع التعاريف الإصطلاحية للأقليات هو حالة العجز

---

[1]- دهام محمد دهام، العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**.الأردن: دار وائل للنشر، ط1، 2003م، ص23.

[2]- خيرة، ويفي، "تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004م-2005م، ص8،9.

[3]- فتيحة، بن نعمان، "تجسيد الحماية الدولية لحقوق اللأقليات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2005/05/09م، ص9.

التي يعاني منها القاصر وفرد جماعة الأقلية. وفي قاموس"le robert" الأقلية هي:"مجموعة ضمن جماعة أكثر أهمية"[1]، أما في العربية فهو مأخوذ من"قلل"، ومن المعاني المذكورة تحت هذه الكلمة كما جاء في اللسان" القِلة خلاف الكثرة"، و" القُل خلاف الكُثر"، و"القُل:القِلة" مثل "الذُل والذِلة"، وأقل:إفتقر.[2]

أما في قاموس المحيط فترجعه إلى كلمة "قل يقل فهو قليل"ويقال "أقله جعله قليل"، وقوم "قليلون وأقلاء قلل وقليلون"، وجاء في منجد اللغة والأعلام "قل وقلا ضده كثرة"[3]، وهنا يتضح أن مصطلح الأقلية لغويا في العربية يأخذ بالكمية أو العدد، وفي الموسوعة السياسية نجده "مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الإنتماء العرقي أواللغوي أوالديني دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسيا أو طبقيا متميزاً، ويستخدم المفهوم أحيانا بمعنى طبقي سياسي كأن يقال أقلية حاكمة"[4].

ونجد أن الكُتاب العرب يستخدمون مصطلحات الأقليات، الطوائف، العصبية، الملل، النحل والأعراق في تناول المسألة العرقية[5]، فالتراث الإسلامي لم يعرف إستخدام الأقلية بالمفهوم الغربي، وقد أختصر تعريفه على مدلوله اللغوي،أي الأقلية العددية في مقابل الأكثرية العددية دون مفاضلة بينهما[6].

وهناك العديد من التعاريف الإصطلاحية لمفهوم الأقلية وذلك وفقا لمعايير مختلفة منها:

---

[1] – Silvia,GORBETTA,« L'elargissement de l'union europeenne:la mise en conformité de droit des minorités dans les payes candidats à travers les exemples Roumain et Hongrois», Diplôme des hautes études européennes et internationales ,Institut Européen Des Hautes Etudes Internationales, Nice, 2002, p9.

[2] – ياسين، بن علي، "دولة الخلافة وما يسمى بالأقليات"، **مجلة الوعي**، لبنان، يصدرها ثلة الشباب الجامعي المسلم في لبنان بترخيص من وزارة الإعلام اللبنانية، السنة 27، ج1،ع 316، مارس2013م، ص22،23.

[3] – أحمد، إيدابير، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(3)، الجزئر،2011م–2012م، ص17.

[4] – عبد الوهاب، الكيالي، **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج1، ب س ن، ص244 .

[5] – يوسف، الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي** (ترجمة: كرم سمير). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2013، ص132.

[6] – محمد، عمارة، **الإسلام والأقليات: الماض والحاضر والمستقبل**. القاهرة: دارالشروق الدولية، ط1، 2003م، ص8.

1- المعيار العددي:

نجد عدة تعاريف تأخذ به منها تعّريف الأقلية بأنها مجموعة إثنية قليلة العدد نسبة إلى سكان الدولة التي يعيشون فيها، لها ما يميزها عن بقية سكان الدولة من معتقد أو جنس أو لون إلى غير ذلك من الصفات[1].

وتكمن أهمية هذا المعيار في إبرازه للعلاقة الطردية بين حجم الأقلية و مطالبها*، إلا أنه يؤخذ على الآخذين به عدم الإشارة إلى الأوضاع السياسية، الإقتصادية والإجتماعية للأقلية وهذا ما سيركز عليه أتباع المعيار الثاني، حيث نجد الدكتور"وليد سليمان، قلادة" يقول:

"نحن لا نضع نصب أعيننا الأهمية الديموغرافية للأقليات بقدر ما نأخذ بنظر الإعتبار وزنها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي[2]."

2- المعيار السوسيولوجي (معيار الوضع السياسي والإجتماعي والسيكولوجي):

من بين التعاريف الآخذة بهذا المعيار نجد تعريف"نيفين مسعد" للأقلية بأنها:

"جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التميز السياسي،الإجتماعي، والإقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه[3]."

يعرف هذا المعيار أيضا بمعيار جماعة المستضعفين، فالأقلية بالنسبة إليهم ليست الأقل عددا، بل الأدنى مستوى في مجتمعها.

بالرغم من أهمية هذين المعيارين نجد حالات ليست من ضمنهما، أين تتواجد جماعة تكون أقل عددا ورغم ذلك تحتل موقفا مهيمنا تعرف عادة ب"الأقلية الإستراتيجية "أو"الأقلية المهيمنة"[4]كالموارنة في لبنان والعلويين في سوريا.

---

[1]- فايز عبد الله، العساف، "الأقليات وأثرها في إستقرار الدولة القومية-أكراد العراق أنموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009م-2010م، ص4.

*حيث كلما إرتفعت نسبة الأقلية كلما كانت مطالبها أكثر، وكلما كانت نسبتها منخفضة كلما كانت مطالبها أكثر عقلانية وقابلة للإستجابة.

[2]- دهام محمد دهام، العزاوي، **مرجع سابق**، ص24.

[3]- خيرة، ويفي، **مرجع سابق**، ص10،11.

[4] -Taoufik, DJEBALI, **minorités et pouvoir dans les payes anglophones**. Paris:Ed l'Harmattan, 2014, p8.

3- معيار الأقلية هي الأقل عددا والأدنى مستوى:

هذا المعيار يجمع المعيارين السابقين، وعادة ما يؤخذ به المنشغلون بالدراسات القانونية، كالتعريف الذي قدمته اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات بالأمم المتحدة في عام 1985م إذ جاء فيه أن الأقلية هي:

"جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان و يكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود إرادة جماعية في البقاء كجمعة متميزة وهدفهم تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع وفي القانون.[1]

إن هذا التعريف يشير لنقطة مهمة وهي هدف الأقلية الذي حدده في تحقيق المساواة مع الأغلبية لكن في الواقع نجد في كثير من الأحيان أهداف الأقليات أبعد من ذلك بكثير حيث تطالب بالحكم الذاتي أو الفيدرالية أو الإنفصال.

بالإضافة إلى هذه المعايير هناك معيار المشاعر، معيار التمايز عن الأغلبية، معيار الإدراك للإختلاف.*

أما التعريف الذي ستعتمده هذه الدراسة فهو التعريف التالي:

"جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة ما، أقل عددا من بقية السكان، يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو ثقافية أو لغوية أو ثقافية تميزهم بجلاء عن بقية السكان، ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها.[2]

وهو تعريف يركز على الوضع السوسيولوجي للأقلية حيث هم جماعة مستضعفة، على وزنها العددي بكونهم أقل عددا من بقية السكان، وعلى الروابط التي تجمع أفراد الأقلية ما يجعلهم متضامنين للحفاظ عليها.

II- تصنيف الأقليات:

بإعتبار الأقليات تتمتع بعدة خصائص وبوضع إقتصادي، إجتماعي، وسياسي مختلف من بلد إلى آخر، وضع الباحثون عدة معايير لتصنيف الأقليات منها:

---

[1]- هشام محمود، الإقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي**.الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2011م، ص174.

*لمزيد من المعلومات راجع كتاب: دهام محمد دهام، العزاوي، **مرجع سابق**، ص25، ومذكرة: أحمد، إيدابير، **مرجع سابق**، ص22.

[2]- أحمد، وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديد، 1997م، ص174.

1- معيار المقومات الذاتية:

ويشير إلى الخصائص التي تتمتع بها الأقليات ما يجعلها متميزة عن باقي السكان في مجتمعها وأبرزها هي:الدين،اللغة،العرق.هذا وقد تجتمع هذه الصيفات في أقلية ما، كما قد تتمتع بصفة واحدة فقط، ويسمى هذا المعيار بالمعيار الثقافي[1]، وضمن هذا التصنيف نجد:

أ- **الأقلية الدينية:** تعرف أيضا ب"الأقليات التاريخية"[2]،فهي النوع الأول الذي يحضى بالحماية الدولية، وهي مجموعة من السكان ترتبط في إثبات هويتها على معتقدات دينية[3]، فأقوى رابطة في جماعة ما هي الدين.

ب- الأقلية العرقية: بعبارة أخرى الأقلية السلالية، وهي جماعة ينحدر أفرادها من سلالة واحدة، بمعنى يمتلكون في غالبيتهم ملامح جسمانية سلالية مشتركة حال لون الجلد، وملامح الوجه، وغيرها من السيمات[4]، وهنا نجد بعض الأقليات تعمل على الحفاظ على عرقها من خلال منع زواج أبنائها من خارج جماعة الأقلية.

ج- الأقلية اللغوية: وهي التي تتكلم لغة مختلفة عن باقي السكان، أي أن أساس هويتها هو إستخدامها لِلغتها الأصلية[5]. فاللغة لا تمثل وسيلة للتواصل فقط، بل تركة ثقافية تسعى كل الجماعات للحفاظ عليها.

د-الأقلية (القومية)الوطنية: حسب"GUYHEROUD" الأقلية الوطنية هي:

"مجموعة متضامنة تعيش في إطار دولة أخرى بعيدة عن تلك التي منحتهم إسمها، ويكون لأفرادها حس بالإنتماء إلى أمة أخرى فتشعر أنها أجنبية في الدولة التي تعيش فيها وتطالب غالبا بالإنفصال والإستقلال."[6]

---

[1]- خيرة، ويفي، **مرجع سابق**، ص14.

[2]- Harith, AL-DABBAGH,"Le statut des minorités non-musulmanes en IRAK heurs et malheurs du pluralisme juridique", **DROIT ET RELIGIONS**.France:Ed Université D'aix Marseille,Vol7, Tome1, 2013-2014, p321.

[3]- فتيحة، بن نعمان، **مرجع سابق**، ص14.

[4]- هشام محمد، الإقداحي، **العرق واللغة والهوية القومية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010م، ص79.

[5]- عبد الحليم، موساوي، "المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبا بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2007م-2008م، ص34.

[6]- فتيحة، بن نعمان، **مرجع سابق**، ص19.

هناك في أغلب الأحيان ضروف معيشية معينة تدفع هذه الأقلية للشعور بأنها أجنبية في الدولة التي تعيشها و ليس فقط بسبب الإنتماء لدولة أخرى.

2- معيار المولد وطبيعة النشأة:

نميز هنا بين الأقليات الأصلية*، والأقليات المهاجرة (طوعيا أو قسريا)**.

3- معيار الإنتشار والتمركز الجغرافي:

أي الأقلية مجتمعة في منطقة معينة أو في منطقة القلب، أو مشتتة داخل حدود الدولة، أو تتركز قرب الحدود الدولية، أو لها إمتداد في الدول المجاورة.[1]

4- معيار الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي:

نميز بين الأقليات المسيطرة، الأقليات المقهورة أو غير المسيطرة، والأقليات الوسط تكون منتشرة في جميع طبقات المجتمع.[2] وهنا نجد بعض الأقليات التي ترفض إطلاق تسمية الأقلية عليها وذلك لأنها لا تشعر بالتمييز ضدها أو إختلاف أوضاعها مع أوضاع بقية مكونات المجتمع.

ثانيا- الأقلية والمفاهيم المصاحبة:

ا- الإثنية والجماعات الإثنية:

1-الإثنية:

إن مفهوم الإثنية "Ethnicity" كما يطلق عليه بالإنجليزية جاءت من الكلمة اليونانية "Ethno" والتي تعني شعب أو قبيلة، وقد تم إستخدام هذه الكلمة لأول مرّة في اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر، وذلك للدلالة على أفراد مهمشين أو مكروهين[3]، وذلك يعني أن هذا المصطلح في بداية إستعماله كان يشير للتمييز العنصري.

---

*__الأقليات الأصلية__:هم الأصحاب الأصليين للأرض التي يعيشون فيها، لذلك يطلقون على أنفسهم "الأمم الأولى"، ولكي يؤكدوا على التفوق المعنوي لمطالبهم المتعلقة بحماية ثقافتهم الأصيلة.

** __الأقليات المهاجرة__: هي أقليات هاجرت لأراضي أخرى لأسباب قد تكون إقتصادية، أو سياسية، أواجتماعية أو كلها مجتمعة، وذلك طوعا أو قسرا.

[1]- أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي، أنطوان مسري نصري ، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**. بيروت:المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014م، ص108.

[2]- خيرة، ويفي، **مرجع سابق**، ص16.

[3]- أحمد، إيدابير، **مرجع سابق**، ص11.

أما إصطلاحيا فمفهوم الإثنية إستخدم لأول مرة من طرف "جورج مونتوندور" " George Montandon" حيث إعتبر الإثنية تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية[1].

كما نجد من يعرّف "الإثنية" بأنّها كلمة تشير إلى مجمل الممارسات الثقافية والنظرة التي تمارسها أو تعتنقها جماعة من الناس ويتميزون بها عن الجماعات الأخرى[2]. أي أن الإثنية حسب هذا التعريف هو شيء موروث ومكتسب وما على الفرد سوى الإختيار بين تبنيه من عدمه.

2- الجماعة الإثنية*:

هي مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر، لهم سلف مشترك (سلالة واحدة) أو تاريخ وذكريات مشتركة، أو ثقافة مشتركة، تجمع بينهم صلة القرابة أو الجوار أو وحدة السمات الجسدية أو اللغة أو اللهجة الواحدة أو الرابطة القبلية (الإنتماء القبلي) أو الإنتماء الديني أو أي تركيب من هذه من هذه العناصر معا[3].

ويظهر من هذا التعريف أن مصطلح"الجماعة الإثنية" هو أشمل من مصطلح "الأقلية"، فالجماعة الإثنية ليست بالضرورة أقلية أما الأقلية قد تكون جماعة إثنية.

II- العرقية و القومية:

1- العرقية:

كلمة عرق "Ethnic" مشتقة من الكلمةالإغريقية "Ethnos" والتي بدورها مشتقة من "Ethnikos" وتعني في الأصل الملحد[4]، وتستخدم في الإنجليزية لتعني العلاقات السلالية بين

---

[1]- سمية، بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديمقراطية فيها-جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009م-2010م ، ص14.

*كان للمصطلحان العرقية والإثنية نفس الدلالة قبل "ماكس فيبر" "Max weber " في حوالي عام 1900م، فمقدمته حول الإثنية بوصفها واحدة من المقومات الإجتماعية، تعتبر الإثنية والعرق منقسمتان على بعضهما البعض، وهو بذلك يرى بإختلاف الإنتماء العرقي عن الإنتماء الإثني، فالأول يعتمد على الأصل كأساس والثاني يعتمد على إعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل، وهي نفس الملاحظة التي قدمها"بيل أشكروفت" و"هيلين تفني" "Bell ashcroft"، "Helen Tevny" في عام 1982م. للمزيد من المعلومات راجع سمية، بلعيد، **مرجع سابق**، ص15،16.

[2]- أنتوني ، غدنز،**علم الإجتماع**(ترجمة:الصياغ فايز).لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط4 ، 2005م، ص312.

[3]- هشام محمود ، الإقداحي، **مرجع سابق**، ص78.

[4]- أحمد، إيدابير، **مرجع سابق**، ص11.

الناس[1]، أما في الولايات المتحدة بدأت تستخدم كلمة "العرقية" بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة للجماعات الأقل شأنا من الجماعات البريطانية المسيطرة[2]، هذا وقد عبأ سوء إستخدام مصطلح العرق لتبرير قتل الملايين من البشر، الهجوم عليه، خصوصا من طرف الأنثروبولوجي"آشلي مونتاغيو" "Ashly Montagu"، الذي أوصى بإستبداله بمفهوم"الجماعة الإثنية" "Ethnic group"[3].

2- القومية:

كلمة مشتقة من القوم، والقوم جماعة من الناس يحملون نفس المشاعر إتجاه وطن معين[4]، وفي الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، في الإنتماء إلى أمة معينة.[5] بمعنى أن ما القومية سوى تسمية سياسية لمفهوم الأمة.

III- الوطنية و الطائفية:

1- الوطنية:

كلمة مشتقة من المكان الذي توطن فيه الفرد أو القوم، وهي دلالة على الأصالة، وطبقا لذلك هناك عصبية في إرتباط الإنسان بوطنه، وهذا ما أشار إليه الأستاذ "العقاد":

"الوطنية إن هي إلا نوع من العصبية عرفناها بهذا الإسم في العصر الحديث[6]."

حيث مهما إبتعد المرء عن وطنه يبقى ولاءه لبلده الأصلي، ويظهر ذلك خاصة في الأعياد والمناسبات الوطنية الخاصة ببلاده.

1- الطائفية :

لغة هي كلمة أصلها الطائفة "Sect " والتي تعني جزء من الشيء، ويقال طائفة من الناس،

---

[1]- مارتن، غريفيش، تيري، أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، (ط1 بالإنجليزية، دار روتليجز)، ط1، 2008م، ص302.

[2]-عبد الله، الغذامي،**القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**.المغرب:المركز الثقافي العربي،ط2، 2009م، ص38.

[4]- رضا محمد، هلال، "الجماعات الإثنية في جنوب آسيا: ديناميات الإندماج والإنفصال" ، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مؤسسة الأهرام ،ع177، جويلية2009م، ص150.

[4]- محمد عبد الواحد، حجازي، **الوعي السياسي في العالم العربي**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2007م، ص197.

[5]- أحمد، إيدابير، **مرجع سابق**، ص23.

[6]- محمد عبد الواحد ،حجازي ، **مرجع سابق**، ص190-197.

طائفة من الليل، والطائفة من الشيء القطعة منه[1] وفي مجمع البحرين تعني"الفرقة من الناس" وعرَّفها "برايان ويلسون" "Briyan wilson" بأنها:"مجموعة من الناس لديها إعتقادات دينية، سياسية وفلسفية مميزة"[2].

نشير هنا أن الطائفة تقال للأقلية والأكثرية على حد سواء، كما أن للطائفية معنى إيجابي لكن تسييسه هو ما أضفى عليه معنى سلبي.

ثالثا-أهداف و وسائل الأقليات:

I- الأهداف:

يمكن إجمالها فيما يلي[3]:

1- تحقيق مبدأ المساواة: العدالة والإنصاف.

2-الحصول على القيمة اللازمة للتنوع: أي تحول التنوع ذاته إلى قيمة داخل المجتمع.

3-ضم الأقليات والأقاليم: وذلك بإعادة تجميع جماعات الأقليات في أقاليم تعتبرها خاصة بها[4].

4-الإدماج والإنضمام إلى دولة مجاورة يشترك شعبها مع الأقلية في ذات المقومات[5].

5-الحصول على الحكم الذاتي أو الإنفصال وتحقيق الإستقلال التام[6].

إن أهداف الأقليات تختلف من بلد لأخر كما قد تختلف من فترة زمنية لأخرى، أي أن الظروف هي التي تحدد أهداف الأقلية، أيضا نجد أن بعض الأقليات لها أهداف معلنة وأخرى خفية ما يجعل الدول لا تثق في أقلياتها.

---

[1]- خالد، مزابية، "الطائفة السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي -دراسة حالة لبنان"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص، تنظيمات سياسية وإدارية، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2013م، ص4،5.

[2]- ماهر حلمي حسن، الريشة، "نحو علم إفتراق إجتماعي سياسي عربي كمؤثر التخطيط السياسي (مقارنة نظرية)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013م، ص46،47.

[3]- باتريك، سافيدان، **الدولة والتعدد الثقافي**(ترجمة: المصطفى حسوني).المغرب:دار توبقال للنشر، ط1، 2011م، ص67،68.

[4]-أحمد، وهبان، **مرجع سابق**، ص173 .

[5]- **المرجع نفسه**.

[6]- دهام محمد دهام ،العزاوي، **مرجع سابق**، ص32.

II- الوسائل:

ونجد الأقليات تستعمل حسب الظروف الوسائل السلمية وذلك من خلال التنظيمات الإجتماعية والسياسية أو الوسائل العنيفة وهو التمرد بمختلف أشكاله. من الملاحظ اليوم في عالم العولمة وطغيان وسائل الإتصال تغير إستراتيجيات ووسائل الأقليات في المطالبة بأهدافها، حيث تميل أكثر إلى الأساليب السلمية والتعبئة الدولية، وفي بعض الأحيان تمزجه بأعمال عنف لإثارة الإنتباه المحلي والدولي، وفي هذا الصدد يقول أحد الأكراد:

"الحرب مستمرة، لكن إستبدلنا الكلاشينكوف"Kalachnikovs" بالقلم[1]."

أما عن رد فعل الجماعات المسيطرة لمواجهة أهداف الأقليات، التاريخ يظهر لنا سبعة سياسات إتخذتها في هذا الإطار[2]:

1- الإمتصاص" التدريجي أو الإندماج" Integration":

هو عبارة عن سياسة طويلة الأجل تسعى لتحقيق الوحدة الثقافية حيث تذوب الأقليات داخل الجماعات المسيطرة وإتباع أسلوب حياتها بمعدل يتناسب مع ظروفها الخاصة مثل أمريكا ودول أوروبا الغربية.

2- الإمتصاص الإجباري والتذويب القسري:

حيث تحرم الأقليات من حقوقها كما حدث في النظم القائمة على إيديولوجية الثقافة واللغة الواحدة والشعب ذو العنصر الواحد والتي كانت تحكمها حكومات شمولية مثل النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا.

3- التعدد أو الأسلوب الجمعي "Pluralism":

وتبني هذه السياسة يعني سماح الأغلبية وتقبلها للتنوع الثقافي لكن في حدود تتناسب مع الوحدة والأمن القوميين أبرز مثال على ذلك هي سويسرا.

4- الحماية القانونية للأقليات:

يشبه النموذج الجمعي مع إعطاء الأمور صبغة قانونية وأبرز مثال على ذلك دستور بلغاريا والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] - Michel ,VERRIER , « Espérances Kurdes par-delà les frontières »,**Manière De Voir Le Monde**. Paris :Ed le monde diplomatique, N°67, janvier- février 2003, p81.

[2]- سميرة، بحر، **مدخل لدراسة الأقليات**. مصر: مكتبة الأنجلوا المصرية، 1982م، ص54-74.

5- نقل السكان (تهجير السكان) قسريا أو سلميا:

للقضاء على وجود الأقلية أو تذويبها وأشهر مثال على ذلك "ستالين" و" أتاتورك".

6- الإخضاع المستمر (الدائم):

خاصة ضد الأقليات المهاجرة التي تشتغل في الأعمال الشاقة ومع ذلك يكون هناك تذمر منها.

7- الإبادة أو التطهير العرقي:

أي محاولة إهلاك الأقلية عبر القتل العمدي، أو إلحاق أضرار جسدية أو عقلية جسيمة بأفرادها، أو فرض تدابير معيشية معينة تساهم في هلاكها، أو وضع تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل جماعة الأقلية، أو نقل أطفالهم لجماعة أخرى، وأبرز مثال على ذلك إبادة الولايات المتحدة للهنود الحمر[1].

نشير هنا إلى أن الأقليات غالبا ما تقاوم الإمتصاص بنوعيه، ذلك لأن القبول ينصرف حين ذاك لا إلى الإندماج والإستعاب بل إلى الضم والإلحاق «annexation» أوقد يعني إبادة الهوية العرقية «Ethnociole » بمعنى الموت الثقافي للجماعة.[2]

إن الكثير من الدول المتعددة الإثنيات تلجأ لإستعمال أكثرمن أسلوب واحد في مواجهة أقلياتها.

رابعا_ الأقليات والإستقرار السياسي:

I- تعريف الإستقرار السياسي:

يعرف "سعد الدين العثماني" الإستقرار السياسي بأنه:

"يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه, وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للإستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين[3]."

أي قدرة النظام على مواجهة وإدارة الأزمات والصراعات الداخلية هو ما يحقق الإستقرار السياسي.

وتعرف" نيفين مسعد"* الإستقرار السياسي بأنه:

---

[1]-حسين، حنفي عمر، **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان.القاهرة:دار النهضة العربية**، ط1، 2005م، ص299.

[2]- محمود، أبو العنين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**. ليبيا:الدارالجامعة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008م.

[3]- خالد، مزابية، **مرجع سابق**، ص9.

✶**نيفين مسعد:** تدرّس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة منذ عام 1987م، وتعمل محاضرة بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية منذ عام 1994م، ورئيس وحدة البحوث بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومشرفة على باب "كتب وقراءات" بمجلة المستقبل العربي، صدر لها العديد من الكتب منها:"الشباب العربي والعولمة".

"ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، وإحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون إستخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعما لشرعيته وفعاليته."[1]

بمعنى قدرة النظام على إرضاء أفراد المجتمع وحل الصراعات سلميا هو ما يحقق الإستقرار السياسي.

أما التعريف الإجرائي الذي نأخذ به هو الذي يرى في الإستقرار السياسي:

"عدم إستخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الإستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام[2]."

وقد وقع إختيارنا عليه لتناوله بالإضافة للعناصر المذكورة في التعريفين السابقين، دور البيئة الخارجية في الإستقرار السياسي.

II- طبيعة العلاقة بين الأقليات والإستقرار السياسي:

وهنا نجد أربع إتجاهات وهي[3]:

1- الإتجاه الأول:

جعل التجانس الثقافي و وحدة النسيج الإجتماعي شرطا أساسا لتحقيق الإستقرار السياسي، وتبنى هذا الإتجاه "إبن خلدون"،"فورنيفال"و"سميث".

2- الإتجاه الثاني:

يرى بأن الإنتماءات الثقافية يقل أثرها السلبي على الإستقرار السياسي، وذلك فيما لو إختلف مع طبيعة الإنتماءات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فهذه الحالة تؤدي للإعتدال في المواقف، وتبنى هذا الإتجاه "سيمور مارتن ليبست"، "لويس كوسر" و"دافيد ترومان".

3- الإتجاه الثالث:

لا يقيم وزن للتجانس الثقافي في تحقيق الإستقرار السياسي ف"هاس"مثلا يشير الى كون العامل الإقتصادي وراء الوحدة الأوروبية رغم التعدد الثقافي ولكن بعد 10 سنوات قام"هاس"بمراجعة موقفه ولم يعد ينكر العامل الثقافي.

---

[1]- نيفين، عبد المنعم مسعد،**الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988م، ص5.

[2]- كريمة، بقدي، "الفساد السياسي و أثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011م-2012م، ص53 .

[3]- مثنى، أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية- القضية الكردية نموذجا**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003م، ص53-56.

4- الإتجاه الرابع:

لا ينكر أهمية العامل الثقافي ولكن يعطي أهمية أكبر للتعاون بين النخب من مختلف الجماعات الثقافية، وتشاركها في عملية صنع القرار وأبرز من تبنى هذا الإتجاه هو "أرند ليجيبهارت" وتضيف الدكتورة "نفين مسعد" بأن نظرة الأقليات لمدى تمتع النظام السياسي بالشرعية يعد عامل محدد في ما إذا كانت الأقلية ستصبح تهديدا للإستقرار أم لا.

كما نجد إتجاهين أخرين تناولا علاقة الأقليات بالإستقرار السياسي لكن بطريقة عملية كما يلي[1]:

1- الإتجاه الأول:

يقول أنه في حالة عدم وجود تعامل تمييزي ضد الأقليات فتصبح هذه الأقليات إحدى إيجابيات النظام السياسي.

- على المستوى الإجتماعي: تجعل المجتمع ينفتح على أساليب جديدة للحياة وخبرات ومعارف أخرى.
- على المستوى الإقتصادي: يكون للأقلية دور هام في إنعاش إقتصاد الدولة.
- على المستوى السياسي: يمكن للأقليات أن تكون من معايير الحكم على ديمقراطية النظام السياسي، كما يمكن أن تصبح بديل مطروح لتجسيد هوية الدولة في حال هناك صراع داخلي تكون هي طرف التوافق داخل البلاد.
- وفي المجال الخارجي: فإن الأقليات خاصة تلك التي لها إمتدادات إقليمية قد تكون أداة من أدوات الأساسية الخارجية، كما يمكن أن تستغلها الدولة و تجعلها جسرا للعلاقات الإيجابية بينها وبين الدول التي فيها تلك الأقليات.

2- الإتجاه الثاني:

يرى أن الأقليات عامل سلبي للنظام السياسي، فالأقلية إجتماعيا عامل توتر، وإقتصاديا معيق للتنمية، وسياسيا قد تكون سبباً في إنتشار الرشوة والفساد، وفي مجال السياسة الخارجية قد تكون سبب في التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، كما تسخر أحيانا الأقلية العلاقات الخارجية لمصالحها وتنحاز لدولة أخرى تنتمي إليها عرقيا، وتقود إنقلابات عسكرية للقضاء على الشرعية والديمقراطية خاصة إذا دخلت الأقليات سلك الجيش.

من خلال هذا الإطار النظري لعلاقة الأقليات بالإستقرار السياسي نستنتج أن التنوع في تركيبة

[1]-**المرجع نفسه.**

المجتمع قد يكون عامل إستقرار سياسي، كما قد يكون عامل اللاإستقرار سياسي وذلك في ظل ظروف وشروط معية تحدد الإتجاه الذي تسلكه الأقلية في مجتمعها.

المبحث الثاني: الأقلية الكردية

تعتبر الأقلية الكردية في الشرق الأوسط من أكثر الأقليات التي كتب عنها الباحثون، وذلك نظرا لأهمية المسألة الكردية على خريطة أزمات وثروات الشرق الأوسط، وإستخدام الأقلية الكردية كورقة سياسية من أطراف محلية، إقليمية ودولية.كما حرك تاريخ وأصل الأكراد الغامضين وثقافتهم العريقة ولغتهم بلهجاتها المتنوعة والحدود السياسية المفترضة لكردستان، فضول المؤرخين وعلماء الإجتماع للتعرف على كل ما يتعلق بهذه الأقلية.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث الثاني.

أولا- الأكراد وكردستان:

I- التعريف بالأكراد:

الأكراد جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين ومزقها التاريخ والمصالح الدولية، لتتوزع على خمسة دول هي: تركيا، العراق، وايران وسوريا وأرمينيا[1].

1-أصلهم:

يعتبر البحث عن أصل الأكراد أمر صعب وذلك لغياب الشواهد التاريخية الدائمة، وصعوبة التحقيق من صحتها، لذلك نجد عدة آراء تناولت أصل الأكراد وكان أبرزها:

أ- الإتجاه الأول: الأكراد هم أحفاد المديين:

أبرز الباحثين الأخذين بهذا الرأي هو المستشرق الروسي" فلاديمير مينورسكي"* حيث يقول أن الأكراد هم أحفاد المديين الذين سكنوا بلاد فارس سنة 863 ق.م، ودامت دولتهم حوالي 175 سنة إلى أن تمكن " قورش"من تأسيس الإمبراطورية الفارسية على أنقاض الدولة عام 550 ق. م[2]، وقد قدم الأكراد لمن خلفه جيشا كرديا ذكره "هيرودوت" اليوناني بهذين الإسمين "Alardiens"و"Saspiriens"

---

[1]- دهام محمد دهام، العزاوي، **مرجع سابق**، ص203.

[2]- (-،-)، **الإحتلال الإمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، لبنان :الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009م، ص14.

✶**فلاديمير مينورسكي:** ولد في مدينة سوسنو فيتزي ببلونيا عام 1885 م، وتوفي في 1960م، تقلد عدة مراكز منها قنصل روسيا في إيران، عضو الجمعية الآسيوية و جمعية علم الإنسان بباريس، والعضو الدائم في المؤسسة العالمية لعلم السلالات البشرية، و العضو المراسل لأكاديمية الدبلوماسية العالمية وهو مختص في الدراسات الكردية.

في حين المؤرخون الإيرانيون يذكرونه بإسم "Koudraha".[1]

أما "شكرو محمد سكبان" "Chukru Mehmet Sekbun" لا يرى بصحة فكرة أن الأكراد ينحدرون من السلالة الميدية، ويقول أن " الأكراد عاشوا المناطق التي يسكنونها اليوم حتى قبل مجيء الميديين.."، وقد حاول أن يظهر أن أجداد الأكراد هم "Les Guts"وليس"Les Mèdes».

في حين يقول "سيدني سميت" "Sidny Smith" أن الأكراد من الأقوام الهندية الآرية، وصلوا إلى موطنهم الحالي فيما بعد سنة 650 ق.م.[2]

ب- الإتجاه الثاني: الأكراد هم أحفاد القوقازيين:

أبرز الباحثين الأخذين بهذا الرأي هو"محمد أمين زكي"*، الذي يرى أن الأكراد القدماء هم من الشعوب القوقازية، ولكن نتيجة إختلاطهم مع الميديين "الأكراد الجدد" أدى إلى إقتباسهم اللغة الميدية الآرية وتحولوا بعد ذلك الى آريين (هندو أوروبيين) [3].

ج- الإتجاه الثالث: الأكراد هم أحفاد العرب:

أبرز الباحثين الأخذين بهذا الرأي هو"المسعودي"** في القرن العاشر، فيرى أن الأكراد كانوا يتكلمون العربية، وأنهم أبناء"كردي بن مار بن ساسابن حرب بن هوازن"[4]، كما أن هناك من المؤرخين من يرى في النسب العربي للأكراد، ذلك كونهم أبناء "ربيعة بن بكر بن وائل" أو "مضر بن

---

[1]- بله ج، شيركوه، **القضية الكردية ماض الكرد وحاضرهم**. بيروت: دار الكاتب، ط1، 1986م، ص13.

[2]- محمد فتحي، الشاعر، **الأكراد في عهد عماد الدين زنكي**.القاهرة:دار المعارف، 1991م، ص8.

✶**محمد أمين زكي:** من المؤرخين العراقيين الكرد، كان رجلا عسكريا ، لكنه إهتم بالتاريخ والدراسات التاريخية، وخاصة المتعلقة منها بتاريخ الكرد وكوردستان ، وولد "محمد أمين زكي بن عبد الرحمن بن محمود" سنة 1880م في محلة (كويزة) بالسليمانية، و توفي في10جويلية 1948م، تقلد عدة مناصب منها: نائبا عن مدينة السليمانية في مجلس النواب العراقي لأكثر من مرة ، وعين مرتين في 1925م و في1928م وزيرا للأشغال والمواصلات وأصبح وزيرا للدفاع 1929م، ترك مؤلفات كثيرة باللغات التركية والكردية والعربية.

[3]-خوين، جكر، **تاريخ كوردستان**(ترجمة:خالص مسور). لبنان: أميرال للطبع وللنشر والتوزيع،ج1، 1996م، ص10.

✶✶ **المسعودي:**هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي. وكنيته أبو الحسن (283 هـ- 346 هـ/896 - 957م) مؤرخ، جغرافي ولقبه قطب الدين، من أعماله"مروج الذهب""معادن الجوهر في تحف الأشراف"،"الملوك وأهل الديارات"،"أخبار زمان".

[4]- باسيلي، نيكيتين، **الكرد دراسة سوسيولوجية و تاريخية**(ترجمة:نوري طالباني). السليمانية:مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني، ط3، 2007م، ص53.

نزار"، وقد عاشوا بالجبال سعيا وراء المياه والمراعي.[1]

د- الإتجاه الرابع: الأكراد شعب أصيل:

أكثر الأخذين بهذا الرأي هو المستشرق الروسي"مار"*ومدرسته المعروفة ب"الجافيتيك"، فيقول بأصالة الشعب الكردي، وذلك عندما أعلن في1911م عن إحتمال وحدة أصل الكاردوخ (الكرد) مع الكارت الجورجيين، وإنفصالهم فيما بعد في عصر عريق من القدم.[2]

ويرى مختصوا اللغة أن كردا أو أكراد ذكروا لأول مرة من قبل المؤرخ اليوناني المعروف "كزنيفون""Xenophane"، عندما تحدث عن رجعة العشر آلاف اليوناني سنة 401- 400 ق.م في كتابه "الزحف "ذكرهم بإسم" كاردوخ"[3]، لكن البروفيسور"ليهمان هابت" "c.flehman-haupt"، يرى أن "الكردوخ" "carduques" هم أسلاف"الجرجيين الكرواتيين" "georgiens-cartuéliens" "وليسوا أسلاف الأكراد، فلا الجرجيين ولا الخلدانيين"les khaldes"يتحدثون لغة هيندوأوروبية مثل الأكراد، لكن "مار" يرى أن الأكراد غيروا لغتهم.[4]

ويعتقد معظم العلماء أن الكرد المعاصرين هم مزيج من شعوب كالكاشيين "kassites"، المانيين "Manneans"،الكوتيين"Guti"، الميديين "Medes "، الكردوخيين"Kardokhoi"[5]، فحسب "محمد أمين زكي" فكل هذه الشعوب ما عدا الشعب العيلامي هي من الأصل القديم للشعب الكردي[6].

هذا ويعتبر الكرد المعاصرين أنفسهم أحفاد الميديين وهو الرأي الأكثر ترجيحا.

2- اللغة الكردية:

تنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الهندوإيرانية وهي جزء من عائلة اللغات الهندو أوربية[7]، وتشمل اللغة الكردية على لهجات كثيرة تختلف إختلافا شديدا من الشمال الغربي إلى الجنوب

---

[1]-خيرة، ويفي، **مرجع سابق**، ص36.

***نيكولاي مار**:عالم آثاري ولغوي جورجي، ولد في 1934م وتوفي في 1865م، كما أنه كوردولوجي بحث كثيرا في أصل ولغة الأكراد.

[2]-باسيلي، نيكيتين، **مرجع سابق**، ص54.

[3] -مثنى،أمين قادر، **مرجع سابق**، ص76.

[4]- Thomas, BOIS,**Connaissance des Kurds**.Beyrouth :Ed Khayats Booksellers and Publishers, 1965, p15.

[5]- ويليام، إغتلون، **القبائل الكردية**(ترجمة: خليل،أحمد محمود).أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط1، 2006م، ص15.

[6]- محمد فتحي، الشاعر، **مرجع سابق**، ص8.

[7] -Mehmet Şerif, DERINCE, « la langue kurde », **Etudes kurdes**.Paris : Ed l'Harmattan, N°9, avril ,2008, p29.

الشرقي[1]، ففي القرن السادس عشر كتب " cherefmane "التاريخ الأول للأكراد، وذكر أن بلاد الكرد تتكون من أربعة أجناس يختلفون فيما بينهم في العادات واللغات، فكانت اللغة الأولى هي "الكارمانجية""Kurmandji "، الثانية هي "لور" "Lore"، الثالثة هي"كلهور" "Kalhor"والرابعة هي"قوراين" "Guran"، كما قام "Meillet" و"Cohen" في1981م بتقسيم اللغة الكردية إلى اللهجتين الأكثر بروزا، وهما: الكرمانجية والسورانية[2].

فالأولى الكرمانجية "Kurmandji"* هي أهم لغة نظرا لعدد المتحدثين بها وهم ثلاثة أرباع الأكراد، نجدها في الشمال وفي الغرب حيث يتحدث بها أكراد تركيا، سوريا وأكراد دول الإتحاد السوفياتي سابقا، وفي شمال غرب إيران حول بحيرة "أورميا"« Ourmiya » وفي شمال غرب العراق، ونجد أقدم نص كردي كتب بالكرمانجية [3]، كما نجد بعض القبائل الشمالية تطلق على نفسها كرمانجي[4].

أما الثانية فهي السورانية "Sorani" يطلق عليها أيضا "الكرمانجية الجنوبية"[5]، ويتحدث بها أكراد إيران وشرق العراق (أربيل)[6]، وهي اللغة الرسمية في العراق إلى جانب العربية منذ 2005.[7]

كما نجد لهجات أخرى ثانوية في اللغة الكردية ليست لها نضام أدبي: كاللهجة الكرمنشاهية، اللهجة الزازائية ، اللهجة الكورانية واللهجة الفيلية[8].

---

[1]–ويليام ، إغتلون، **مرجع سابق**، ص17.

[2]- Clémence, SCALBERT YUCEL, «les langues des kurdes de Turquie : la nécessité de repenser (l'expression la langue kurde)», **Langage et société**.Paris : Ed La Maison Des Sciences De L'homme, N° 117,mars2006, P122.

✶ وتعرف أيضا بالجنوب "بالباديناني"أو"الكارمانجية الشمالية".

[3] - Joyce, BLAU, «La langue kurde », **Etudes kurdes**. Paris : Ed l'Harmattan, N°9, avril 2008, p4.

[4] - Van Martin, BUINESSEN, **Algha ,Shaikh and State, The Sociale and politicale structure of Kurdistan**.London: zed bookLTD. USA: Vew Jersey,1992 ,p21,22.

[5]- لقمان.أ، محو ،**الكود وكردستان ، ببلوغرافيا مختارة ومعرفة**(ترجمة:هه فال). أربيل: موسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط1، 2007م، ص13.

[6] - محمد فتحي، الشاعر، **مرجع سابق**، ص22.

[7] - Joyce, BLAU, **opcit**, p6.

[8]-خيرة، ويفي، **مرجع سابق**، ص40.

عبر التاريخ غير الأكراد نظام الكتابة عندهم عدة مرات والأكثر قدما هي الأحرف العربية، وبعد 1920 أتخذت الأحرف الصورانية، كما أستعملت الأحرف اللاتينية من أجل كتابة الكرمانجية بعد إجتماع مفكرين أكراد "ببدرخان" "Bedir Khan"[1].

أما أكراد أرمينيا والجمهوريات السوفياتية سابقا، إتخذوا أحرف (أبجدية) لاتينية تختلف عن التي إتخذها "بدرخان"[2].

بالنسبة لإستقلالية اللغة الكردية عن اللغات الأخرى نجد "معهد الأبحاث حول الثقافة الكردية"، نشر عدة كتب حول المسالة الكردية، ورد فيها أن الكردية ليست لغة مستقلة، بل يتعلق الأمر بمجموعة من اللغات واللهجات من أصل تركي، إنتكست بعدما عاشوا فترة طويلة منعزلين في الجبال وفي شرق البلاد.[3]

أما العالم "سيدني سميت""Sidny Smith" فيرى أن أراء العلماء تغير في العصر الحديث بخصوص اللغة الكردية، حيث يقول بعضهم أنها مستقلة عن اللغة الفارسية وليست مشتقة منها.[4]

و يظهر أن هناك إحتمال كبير أن تكون الكردية لغة مستقلة، لكنها كباقي اللغات تأثرت و أخذت من اللغات الأخرى، ونحن نرى بضرورة تطوير هذه اللغة كونها موروث ثقافي يجب الحفاظ عليه بدل التركيز على إستقلاليتها من عدمه.

3- ديانة الأكراد:

على الأقل ثلثي الأكراد هم مسلمون* سنة من أتباع المذهب الشافعي على خلاف جرانهم السنة في العراق وتركيا الذين يتبعون المذهب الحنفي، والأذريين والفرس الشيعيين، مع العلم بوجود حوالي 10 إلى15%من الأكراد هم شيعة، أي حوالي3 إلى4 مليون، يتمركزون في كردستان الجنوبية(إيران) وفي مقاطعات "خامئين" " Khanaqin "و"ماندالي" " Mandali" في العراق[5].

---

[1] – Joyce, BLAU, **opcit**, p6,7.

[2] – **Ibid.**

[3] – Clémence, SCALBERT YUCEL,**opcit** ,p119.

[4]– محمد فتحي، الشاعر، **مرجع سابق**، ص8.

*دخل الإسلام إلى كردستان في النصف الأول من القرن السابع ميلادي .

[5] – LokmanI. MEHO, **the kurdes and kurdistan(A selectctive and Annotated bibliography)**.Unted States Of America:Green Wood publishing groupe,Ed1:1997,P5.

كما تنتشر عدة طرق صوفية عند الأكراد، أهمها الطريقة القادرية في شرق و وسط كردستان، الطريقة النربخشية في الجنوب، والطريقة النقشبندية في غرب وشمال كردستان.[1]

نجد عند الأكراد أديان أخرى، كجماعة "أهل الحق""people of the truth " الذي يعني "شعب الله" أي "الكاكائية[2]"، وهم على الذهب الباطني يؤمنون بتأليه الأئمة ويعيشون قرب كركوك، إضافة إلى اليزيديين ويطلق عليهم "عبدة الشياطين" " Devel worshippers "جنوبي تركيا وشرقي العراق[3]، و العلويين(العلي آلهية) "Alevi" في جنوب كردستان وأكثريتهم في منطقة "درسيم" « Dersim» في تركيا.[4]

كما توجد أقلية مسيحية تقدر بمئات الآلاف وأقلية يهودية في بعض مناطق كردستان.

وهكذا نستنتج أن الأكراد بالإضافة لتنوع لهجاتهم، هناك تنوع في معتقداتهم فالبرغم من كون الإسلام الديانة الأولى عندهم إلا أنه ما زال هناك فيئات من الأكراد يؤمنون بديانات كانت سائدة في منطقة الشرق الأوسط قبل مجيء الإسلام.

4- توزيع الأكراد:

لا يوجد إتفاق على عدد الأكراد في الشرق الأوسط*، فالأكراد عادة يقومون بتضخيم عددهم في حين تقوم الدول التي تحكمهم بالتقليل من أعدادهم[5]، ورغم ذلك هناك بعض الدارسين الذين حاولوا تقديم بعض الإحصائيات، ومن جملة المتفق عليه نجد:

تركيا تمثل أكبر تجمع من حيث المساحة والعدد بالنسبة للأكراد ، ويشار إلى أنها تضم ما يقارب 194 ألف كلم^2 من مساحة المنطقة الكردية، فضلا عن 20% من سكان تركيا هم الأكراد يتمركزون في مدن أهمها ديار بكر، وان، هكاري، تبليس ودرسيم[6].

---

[1]- خيرة، ويفي، **مرجع سابق**، ص41.

[2] -Jemal, NEBEZ, **The Kurd History and Culture** (Translate into English by Kuchler, Hanne). London, Ed: Western Kurdistan Association, 2004, P22 .

[3]- ويليام، إيغتلون، **مرجع سابق**، ص27-28.

[4] - Suna, KARAKUS ,**opcit**, p22.

*لمزيد من التفاصيل حول **عدد و توزيع الأكراد في العالم** راجع الملحق رقم 1 صفحة رقم 131 وبخصوص توزيعهم في"الشرق الأوسط" أنظر الملاحق رقم 2،3و4 ،التي صفحاتها على التوالي:134،133،132.

[5]- ويليام، إيغتلون، **مرجع سابق**، ص13.

[6]- دهام محمد دهام ،العزاوي، **الإحتلال الإمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**،**مرجع سابق**، ص15.

أما في إيران فإن مساحة المنطقة الكردية تبلغ نحو 125ألف كلم^2، يقطنها ما يقارب10% من مجموع الشعب الإيراني أي حوالي 5،7 مليون كردي، يتمركزون في ولايتي كرمنشاه وإزدلان ومقاطعة لورستان[1] ، في حين ينتشر أكراد سوريا في ولاية حلب منطقة كرداخ وفي لواء دير الزور و يبلغ عددهم حوالي 25 ألف كردي .[2]

أراء أخرى تقول بوجود ما بين 27 إلى 40 مليون كردي موزعين بنسبة 46% في تركيا و31% في إيران و18% في العراق، 5%في أرمينيا وسوريا[3].

هناك تقديرات أخرى ترى أن الأكراد موزعون على دول المنطقة كالتالي[4]:

جدول رقم(1):يوضح عدد سكان الأكراد وتوزيعهم على دول المنطقة.

الدولة	العدد
تركيا	12-15 مليون
إيران	6 مليون
العراق	4 مليون
سوريا	1 مليون
دول آسيا الوسطى	500 ألف
لبنان و إسرائيل	250 ألف
المجموع	23,750000 -26

المصدر: مصطفى، اللبان،"العامل الكردي في السياسة التركية"،**السياسة الدولية**، العدد 169، يوليو2007،ص190.

II - كردستان:

1- تعريف كردستان:

كردستان(بلاد الكرد) كلمة كردية مؤلفة من مقطعين كرد وتعني"الشجعان" وستان وتعني"الأرض"

---

[1] - (-،-)،**الأقليات والأمن القومي العربي : دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، مرجع سابق**، ص205.

[2] -هشام محمود،الإقداحي،**الحركات العرقية كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي، مرجع سابق**،ص428.

[3] - السرجاني راغب ، " قصة الأكراد 1- 6 بين التاريخ والواقع"، (http://islamstory.com/%d9%82%d8%b5%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%83%d8%b1%d8%a7%d8%af_1_6) ,(2007/10/21) , (79ko).

[4] - أمين،المشاقبة، سعد، شاكر شبلي ،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الإمريكية في الشرق الاوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-1908)**.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م، ص91.

لتشكل معا "أرض الشجعان"أي" أرض الكرد"[1] ، وظهرت هذه التسمية في القرن الثاني عشر في عهد السلاجقة، حين أطلقها لأول مرة السلطان سنجر (1118م- 1084 م) ، للإشارة إلى جزء فقط من المكان الذي يعيش فيه الأكرد وهي"إمارة دياربكر".[2]

2- جغرافية كردستان:

إن الأكراد شعب لم يمنحهم التاريخ تطابق بين الأمة، الأرض والدولة[3]، وإعطاء حدود ثابتة لكردستان أمر صعبا جدا، وذلك نظرا لغياب حدود تاريخية معترف بها دوليا لكردستان، وإختلاف آراء دول المنطقة عن آراء الأكراد، ولأهمية المنطقة الكردية جيوسياسيا وإستراتيجيا وإقتصاديا، لذلك سوف نكتفي ببعض الآراء التي أعطيت لهذه الحدود حيث نجد:

الباحث الكردي "عبد الرحمان قاسملو"✶يقول أن كردستان مساحتها 409650 كلم^2، منها 194400كلم^2 في تركيا، 124950كلم^2 في إيران،72000كلم^2 في العراق و18000 كلم^2 في سوريا، وتقع كردستان بين خطي عرض 30 و40 شرقا و37 و48 غربا[4]، في حين يطرح الأكراد المغالون خارطة لكردستان تمتد من الخليج العربي وحتى البحر المتوسط.

أما أغلب الدراسات تشير إلى أنها المنطقة التي يقع في الجزء الشرقي منها في شمال غرب إيران، والمنطقة الشمالية منها في شرق وجنوب شرق تركيا، والجنوبية في شمال شرق العراق، مع بعض التعرجات التي تقع في سوريا و في أرمينيا وجورجيا و أذربيجان.[5]

و يبقى أن الحدود التي تقسم كردستان ليست طبيعية ولا إقتصادية ولا ثقافية، بل حدود مصطنعة وضعت لتحقيق مصالح القوى التي قسمت كردستان.

---

[1]- جكر، خوين، **مرجع سابق**، ص7.

[2] - Van Martin, BUINESSEN, **opcit**, P11.

[3] - Jean- François, FIORINA, « Géopolitique des kurdes: Itinéraire et avenir d'un peuple sans Etat », **Comprendre Les Enjeux stratégiques**,France, Ed: l'ESC Grenoble, N°113, 3 octobre2013, p1.

✶**عبد الرحمن قاسملو** :سياسي جامعي كردي إيراني، زعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني، أغتيل في فينا عاصمة النمسا في 13جويلية 1989م.

[4]-أحمد، وهبان، **مرجع سابق**، ص370.

[5]-سعد ناجي، جواد، **دراسة في المسألة الكردية**. لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م، ص11.

3-الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة كردستان الكبرى:

أ- **الموقع:** تقع كردستان في قلب الشرق الأوسط، وهي منطقة إستراتيجية مهمة من الناحية الجيوبوليتيكية وذلك نظرا لجبالها التي تمثل عمقها الإستراتيجي، ونظرا للدول المحيطة بها وهي العراق، سوريا، تركيا، أرمينيا،إيران، فرغم أنها دولة حبيسة إلا أن موقعها جعلها حلقة وصل بين هذه الدول، وهي الجسر الذي يربط بين الدولة التركية والدول العربية، فلو تم تشكيل دولة كردستان الكبرى وتم الإعتراف بها سوف تعزل تركيا عن العالم العربي.

ب- المساحة: رغم الإختلاف حول مساحة كردستان وحدودها لكن المتفق عليه هو المساحة الكبيرة التي تغطيها هذه المنطقة، وهذا ما سمح لها بإمتلاك مواد أولية طاقوية ومعدنية كثيرة، إضافة للمراعي الكبيرة والكثيرة وبالتالي ما سمح لكردستان بإمتلاك ميزات إقتصاد كبيرة.

ج-الثروات: في كردستان تلتقي الثروات بأنواعها، فرغم أنها منطقة جبلية كما أشتهرت، إلا أنها بلاد زراعية قبل كل شيء، وذلك نظرا لهوائها المعتدل ومناخها اللطيف حيث تكثر بساتين الكروم وأنواع الأشجار المثمرة، لذلك نجد المهنة العامة للأكراد في الزراعة والرعي. كما تحتوي كردستان أيضا على ثروات طاقوية ومعدنية فأراضيها تحتوي على البترول، الذهب والفضة، الرصاص، النحاس، والمواد الضرورية لصناعة الإسمنت وغيرها من المعادن[1]، إضافة إلى تمتعها بثروة مائية هامة في الشرق الأوسط الذي تعاني بعض دوله من مشكل المياه.

ثانيا- نشأة و تطور المسألة الكردية في الشرق الأوسط:

I- نشأة الحركات القومية الكردية

تعد دراسة "نيكيتين باسيلي" لتطور الحركات القومية الكردية من أوائل الدراسات العلمية وأكثرها منهجية حول هذا الموضوع، حيث تنقسم هذه الحركات إلى ثلاث مراحل[2]:

1- **مرحلة الإنتفاضات والحركات العفوية التي كانت تفتقد مشروعا كاملا:**

تبدأ من تمرد"عبد الرحمان باشا بابان"(1806م)، وتنتهي مرورا بحركات" باشا كوره" (1832م) وحركة "بدر خان بك" (1843م -1848م)، بحركة "الشيخ عبيد الله نهري"(1880م).

2- **مرحلة محاولات تنظيم الحركة القومية:**

حيث تبدأ بعد سنوات من فشل حركة 1880م وتنتهي بنهاية الحرب العالمية الأولى، وفيها تم

[1]- بله ج، شيركوه ، ص20،21.

[2]- باسيلي، نيكيتين، **مرجع سابق**، ص31.

تأسيس أول تنظيم سياسي كردي 1908م، وولادة الصحافة الكردية التي أخذت طريقها إلى الإنتشار والتأثير في توجهات المثقف الكردي.

3- مرحلة الإهتمام على النطاق العالمي بالمطامح القومية الكردية :

معاهدة سفير1920م، معاهدة لوزان1923م، مسألة الموصل، تأسيس جمعية خوبيون، الحركات الكردية الأخرى حتى الحرب العالمية الثانية.

وهذا ما يبين لنا أن الحركة الكردية إستغرقت وقت طويل وقطعت أشواط كبيرة لتصل لشكلها الحالي.

II- تطور المسألة الكردية في الشرق الأوسط :

لقد تعرضت منطقة كردستان لتقسيمات يرجع أولها إلى معركة "جالدينار" في1541م بين الإمبراطوريتين الفارسية الشيعية والعثمانية السنية، فعلى إثر تلك المعركة قسمت المناطق الكردية بين الطرفين، حيث حصلت تركيا العثمانية التي إنتصرت في تلك الحرب على ثلاث أرباع المنطقة الكردية[1].

وبعد أربع قرون غيرت بريطانيا وفرنسا الخطوط السياسية لكردستان بشكل أكبر،حيث قسمت كردستان العثمانية إلى ثلاث أجزاء[2] من خلال معاهدة سايكس بيكو 1916م.

وفي 1919م، إتجهت أنظار الأكراد إلى مؤتمر" باريس"حيث بعث ممثل الأكراد"شريف باشا" مذكرتين بإسم الأكراد تتضمنان مطالبهم، وكانت الأولى في22 مارس1919م، والثانية في01مارس 1920م، كما روفقت المذكرتين بخريطتين لكردستان وكان نتيجة لذلك تمكنه من إدخال ثلاث بنود تتعلق بالمسألة الكردية في معاهدة سيفر* في 10 أوت 1920م.[3]

لقد نصت المادة 62 من هذه المعاهدة على إنشاء مناطق ذات حكم ذاتي غالبية سكانها من الأكراد في إطار تركيا، وبموجب المادة 63 تلتزم تركيا بتنفيذ الحكم الذاتي في الواقع، حسب المشروع

---

[1]- إسماعيل محمد، حصاف، **كوردستان والمسألة الكوردية**. أربيل:مؤسسة موكرياني، دار الكاتب، ط1، 2009م، ص49.

[2]- لقمان.أ، محو، **مرجع سابق**، ص11.

*لمزيد من المعلومات إرجع لنص معاهدة سيفر في الملحق رقم(5) في الصفحات رقم135،136.

[3]- راغب، السرجاني، **جذور المشكلة الكردية في العصر الحديث**،

(http://islamstory.com/ar), (2015/4/2),(82 Ko).

المقترح من اللجنة، وذلك خلال فترة زمنية مدتها ثلاثة أشهر[1].

أما المادة 64 فقد جاء فيها أنه إذا حدث خلال سنة من التصديق على الإتفاقية أن يتقدم الأكراد إلى عصبة الأمم طالبين الإستقلال عن تركيا، وإذا إعترفت العصبة بأهلية هؤلاء السكان في حياة مستقلة، فإن تركيا تتعهد بقبول التوصية والتخلي عن كل حق في هذه المنطقة، وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلي تركيا عن هذه الحقوق موضوعا لإتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا، وإذا ما تم تخلي تركيا عن هذه الحقوق،فإن الحلفاء لن يثيروا أي إعتراض ضد إنضمام الموصل إلى الدولة الكردية إختياريا[2].

خلال هذه المرحلة لم يقدم الأكراد طلب رسمي للعصبة لإنشاء دولتهم، بل قاموا بمساعدة كمال أتاتورك في حرب الإستقلال التي خاضها، والتي مكنته من فرض شروط مغايرة في معاهدة "لوزان" 24 جويلية 1923م، التي لم تناقش فيها المسألة الكردية.[3]

أصيب الأكراد بخيبة أمل كبيرة خاصة بعد حصول العراق على إستقلاله في 1923م، وإنضمام جزء من كردستان إليها، ما أدخل الأكراد مرحلة جديدة من الصراع، لكن هذه المرة ضد أربع دول مستقلة هي تركيا،إيران،العراق، سوريا، وتاريخ المنطقة يشهد أن ما إجتمعت هذه الدول وما تحالفت إلا وكان الضحية هم الأكراد.

المبحث الثالث: الشرق الأوسط وحدوده

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة هامة في السياسة الدولية ما جعلها تبرز في الإستراتيجيات العالمية للدول الكبرى وتكون محل منافسة بين هذه الأخيرة ودول الإقليم، وذلك نظرا لأهميتها الجيوسياسية والجيوستراتيجية، وتأثيرها على مسار الحضارة الغربية من خلال إحتوائها على عصب الإقتصاد العالمي" البترول" وممراته، إضاقة إلى خصائصها الحضارية بإعتبارها مهد الحضارات ومكانتها الدينية كونها محط الأديان السماوية الثلاث: اليهودية، المسيحية، الإسلام.

---

[1]– جليل جليلي، م.أ،حسرتيان، شاكر، محويان، وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**. أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، ط2، 2013م، ص170،169.

[2]– دهام محمد دهام، العزاوي، **الإحتلال الإمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، مرجع سابق**، ص18.

[3]– جيرار، جالياند، **شعب بدون وطن الكرد وكردستان**.أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، ط1،2012م، ص21،20.

أولا- مفهوم الشرق الأوسط:

يعد مصطلح الشرق الأوسط من بين المصطلحات الغامضة التي يصعب الإتفاق على تعريفها، وذلك نظراً لأصل المصطلح الذي يعد دخيلا من الجانب التاريخي والحضاري للمنطقة، ولحدوده المطاطية التي تتسع وتضيق حسب المصالح الغربية.

I- تطور مصطلح الشرق الأوسط:

بالعودة إلى الإستعمال الأول للمصطلح نجد أنه ظهر للأول مرة عام 1902م، حين كتب"ألفريد ماهان"* " Alfred Mahan" في مقال نشرته المجلة اللندنية " National Review " بعنوان الخليج الفارسي والعلاقات الدولية " The persian Gulf and International politics " في سبتمبر من نفس العام، على أنه يشير إلى المنطقة الواقعة بين الهند وشبه جزيرة العرب والخليج العربي تشكل مركز هذه المنطقة[1]، وذلك لدى مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران، والمشروع الألماني الهادف إلى إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبغداد[2].

وفي 1902م ذكر الكاتب ومراسل الشؤون الخارجية لجريدة التايمز "فالنتين شيرول" " Valentine Chiron" هذا المفهوم في سلسلة مقالات من أكتوبر 1902م حتى أفريل 1903م بعنوان "المسألة الشرق الأوسطية "، ثم أصدر كتاباعام 1903م جمع فيه هذه المقالات وكان موضوعها هو الدفاع عن الهند[3]، من ثم إتسعت دائرة مستخدميه حيث صدر كتاب "هاملتون بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط" وذلك عام1909م بلندن، كما أشار إليه اللورد كيرزون حاكم الهند عام1911م بإعتباره مدخل للهند[4].

منذ بداية القرن العشرين و حتى الحرب العالمية الأولى عرف الفكر الغربي ثلاث مصطلحات " الشرق الأدنى" "Near East"، وتركّز حول الدولة العثمانية ، والشرق الأقصى" Far East" وتتركز حول الصين، في حين أطلقت عبارة "الشرق الأوسط" " Middle East" للدلالة على المنطقة الواقعة

---

* ضابط بحرية أمريكي و صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، ولد في1840م وتوفي في1914م.

[1]- علي إياد، الهاشمي، **تاريخ العالم الجديد**.الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1 ،2013م، ص379 .

[2]-منصور، ممدوح محمود، **الصراع الأمريكي- السوفيتي في الشرق الأوسط**. مصر:مكتبة مدبولي، ب س ن، ص39.

[3]- جميل، مطر، علي الدين، هلال، **النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية**. القاهرة:دار المستقبل العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط5، ب س ن، ص22.

[4]- حسن، عمر كامل، **النظام الشرق الأوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**. دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008م، ص26.

بينهما.[1]

مع بداية الحرب العامية الأولى طرق تغيير على مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على جزء من منطقة الشرق الأدنى، وفي 1921م قام "ونستون تشرشل " وزير المستعمرات البريطانية آنذاك بإنشاء "إدارة الشرق الأوسط" لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.[2]

وفي عام 1932 تم إدماج القيادة الشرق الأوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية والتي كان مقرها العرق مع قيادة القوات البريطانية في مصر وإحتفظت القيادة الجديدة بإسم"قيادة الشرق الأوسط"[3].

أثناء الحرب العالمية الثانية أنشأت بريطانيا" مركز تموين الشرق الأوسط" وقيادة الشرق الأوسط، لتشرف على مساحة غير محددة، تتقلص وتتمدد حسب معطيات الحرب، فمثلا أضيفت لها "إيران" عام 1942م، كما أستبعدت منها أريتيريا في سبتمبر 1941م، وبعد خمسة أشهر أعيد إدراجها ضمن المنطقة[4].

وبعد نهاية الحرب إتسعت دائرة إستعماله حيث كان المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية، يصدر كتبه وبحوثه عن هذه المنطقة بعنوان" الشرق الأوسط"، وكذلك المؤلفون الإنجليز أمثال:"فيشر" الذي أصدر كتابه "الشرق الأوسط خلال الحرب"، و"كيرك" الذي كان عنوان كتابه "الشرق الأوسط خلال الحرب من 1939-1946 "وغيرهما ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأ في واشنطن في عام 1947م معهد لدراسات الشرق الأوسط، كما يصدر مجلة بعنوان"Middle East Journal"[5].

من خلال ما سبق يتضح أن مصطلح الشرق الأوسط كان إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية يتطور وفق المصالح البريطانية كونها كانت القوى الإستعمارية الكبرى في تلك الفترة، وتتضح أكثر علاقة مصطلح الشرق الأوسط بالقوى الكبرى بعد بروز دور الولايات المتحدة في المنطقة، فمنذ

---

[1]- جمال مصطفى، عبد الله السلطان، **الإستراتيجية الإمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000م)**. الأردن: وائل للنشروالتوزيع، 2002م، ص28.

[2]- **المرجع نفسه**، ص27-28.

[3]- منصور، ممدوح محمود، **مرجع سابق**، ص40.

[4]- **المرجع نفسه**.

[5]- علي فايز يوسف، الدلابيج، "توازن القوي وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011م"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011، الأردن، ص19،20.

بداية التسعينات وهذا المصطلح يتطور وفق المشاريع الإمريكية المطروحة للمنطقة والتي تخدم بالدرجة الأولى مصالحها ومصالح حليفتها الإستراتيجية "إسرائيل"، فكانت البداية من مشروع "الشرق الأوسط الجديد" في1991م، ثم "الشرق الأوسط الكبير" في 2004م، وصولا "للشرق الأوسط الجديد" في2006م.

II- تمييز مصطلح الشرق الأوسط عن المصطلحات المشابهة:

هناك الكثير من المصطلحات التي إستخدمت في الماضي وتستعمل في الحاضر للدلالة على كل الإقليم أوإلى أجزاء منه وهي[1]:

1- **الليفانت " Levant ":**

يعني "الشرق" أو المكان الذي تشرق منه الشمس، ويشار به إلى منطقة الشرقية للبحر المتوسط (سوريا، لبنان، فلسطين) فهو يدل على جزء من المنطقة فقط، وهو مصطلح مازال يستخدم بمعناه القديم وقد يتناول في العربية كمصطلح مختصر بدل إستخدام مصطلح" شرق البحر المتوسط".

2- **الشرق القديم أو الأقدم "Most Ancient East, Ancient":**

يتضمن المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران .

3- **الصحاري الكلاسيكية " Classical Deserts":**

يشير إلى منطقة الصحراء العربية وهوامش الأراضي الزراعية فيما بين النيل والفرات.

4- الشرق القريب " Hither East ":

مصطلح شاع إستخدامه فترة زمنية عوضا عن الشرق الأوسط والأدنى ولم يعد يستعمل الآن.

5- **الشرق الأدنى" Near East ":**

إستخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر في1850م للدلالة على أراضي الإمبراطورية العثمانية التي تمتد في البلقان، من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان و ولاية طرابلس (الغرب).

6- جنوب غرب آسيا "South-West Asia":

يدل على الأراضي الممتدة من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب واليمن في الجنوب ويعود إستخدامه إلى المعلقين الأمريكيين.

---

[1]- يحيى أحمد، الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**. لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2002م،ص124،125.

7- الشرق الأوسط الكبير"Great Middle East":

ويضم الشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط بالإضافة دول شمال إفريقيا وإسرائيل[1].

من جهة أخرى نشير إلى وجود تباين بين مصطلح الشرق الأوسط، العالم العربي والعالم الإسلامي، فالعالم العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط، ويمتد خارجه إلى شمال إفريقيا ونطاق السافانا من السنغال إلى السودان، أما العالم الإسلامي فيضم كل الشرق الأوسط ويمتد فيما ورائه في كل الإتجاهات الجغرافية[2].

كما نميز بين مصطلح الشرق الأوسط و الشرق الأقصى*حيث نقصد بهذا الأخير، منطقة إقليمية واسعة تتمتع جغرافياً بإمتداداتها المحيطة الكبيرة المطلة على المحيطين "الهندي والهادي"، وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تقع في شرق وجنوب شرق أسيا وأقصى العالم وتتألف جغرافياً من: الهند، الصين، منغوليا، اليابان، دول جنوب أسيا.[3]

و يبقى أن معظم هذه المصطلحات أطلقها الغرب وذلك وفقا لمركزه الجغرافي والحضاري، فكما يخبرنا التاريخ الدول المنتصرة، القوية ترى نفسها مركز للعالم فلما تصنع الخرائط وتسمي المناطق تأخذها من زاوية أنها المركز.

ثانيا:الحدود الجغرافية للشرق الأوسط:

إنّ جغرافية الشرق الأوسط تمتاز بالحركية بحيث تمتد وتتقلص وذلك طبقا للجهة التي حددتها، ما أدى إلى عدم الإتفاق على حدود هذه المنطقة ، وفيما يلي نورد أهم تعاريف الشرق الأوسط والتي تضمنت حدوده.

---

[1]- سليم رايق، البريزات، "مشروع الشرق الأوسط الكبيروالسياسة الخارجية الأمريكية(الأهداف، والأدوات والمعوقات)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008م، ص7.

[2]- إيناس، شيباني، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن- دراسة تحليلية مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص ديبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009م-2010م، ص66.

*ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن الثامن عشر بالتحديد 1751م، عندما جعلت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية الدول الأخرى.

[3]-محمود حسن علي،العفيفي،"مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في دراسات الشرق الأوسط،كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر،غزة، فلسطين،2012م، ص14.

ا- تعريف الدوائر الرسمية:

1- التعريف الإمريكية:

إستخدمت وزارة الخارجية الأمريكية الشرق الأدنى*للدلالة على المنطقة التي تشمل مصر والسودان ودول شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي وإيران وتركيا وقبرص واليونان، وتقسم الخارجية الإمريكية شؤون الشرق الأدنى على مكتبين: الأول خاص بتركيا واليونان وإيران، والثاني خاص بالدول العربية المذكورة أعلاه[1].

ثم غيرت الوزارة الخارجية حدود الشرق الأوسط حين عادت وعرفته على أساس أنه"المنطقة الممتدة من شمال إفريقيا والهلال الخصيب ودول الخليج" وتستثني تركيا، بينما تضم مسؤوليات الإدارة المركزية في تقسيمات وزارة الدفاع الأمريكية على دول القرن الإفريقي ومصر والسودان والأردن وإيران والعراق وأفغانستان وباكستان" أي الشرق الأوسط جوسياسيا وجيوإستراتيجيا غير محدد.[2] كما نلاحظ أن الولايات المتحدة في تعريفها أدمجت منطقة شمال إفريقيا ضمن الشرق الأوسط، في حين إستثنت تركيا من المنطقة رغم أنها الأقرب للمحيط الشرق أوسطي مقارنة بشمال إفريقيا.

2- التعريف البريطاني:

بالإضافة للتعريف الإمريكي، يضم أفغانستان وباكستان وبعض مناطق روسيا[3].

3- التعريف الأوروبي:

إن تعريف الإتحاد الأوروبي يتحدد من خلال المشاريع التي قدمتها في إطار تعاملها مع دول المنطقة ومنها مبادرة الأورو متوسطية المقدمة في1995م، الذي ضم بالإضافة لجميع الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، 12 دولة من شرق وجنوب المتوسط، وهي: مصر، الأردن، سوريا، لبنان فلسطين تونس، الجزائر والمغرب ، تركيا، إسرائيل، قبرص، ومالطا.كما أضيفت ليبيا في إطار سياسة الجوار الأوربي المطروحة في 2004 م[4]. التعريف الأوروبي يلتقي مع التعريف الإمريكي من ناحية الدول المركزية في المنطقة في حين يختلف من حيث إدماج دول الأطراف.

---

*هنا إستخدمت عبارتي " الشرق الأوسط " و"الشرق الأدنى" كمترادفتين.

[1]- يحيى أحمد، الكعكي، **مرجع سابق**، ص125.

[2]- أحمد سعيد نوفل، طارق عبد الجليل ، صديقان محمد صالح، وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014م، ص93 .

[3]- محمود حسن علي، العفيفي، **مرجع سابق**، ص19.

[4]- جعفر، عدالة، "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، ب ب ن، ع318، 19د سمبر2014م، ص4-7.

4- التعريف الفرنسي:

بالنسبة للتعريف الفرنسي، نجد المسار الذي عرفه الشرق الأوسط أبقى لفترة طويلة الإزدواجية مع"الشرق الأدنى" متداخلا مع مصطلحات "المشرق" و"الشرق"، وعرف "المشرق" أولا بالجزء الفرنسي في خريطة "سايكس بيكو"أي سوريا و لبنان، وسرعان ما أستخدم "الشرق الأدنى" عوض "الشرق" في إشارة إلى المناطق التي تسعى فرنسا للحصول عليها والواقعة في الجزء الشرقي من البحر المتوسط[1].

عموما التعريف المأخوذ به في فرنسا يعتبر الشرق الأوسط منطقة جغرافية تضم سوريا،الأردن، لبنان، إسرائل، فلسطين، مصر، العراق، شبه الجزيرة العربية(العربية السعودية، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، اليمن، عمان)، تركيا وإيران[2]. وهو تعريف يدمج بالإضافة للدول المركزية، دول الأطراف وهي إيران وتركيا.

5- التعريف الروسي:

نجد الخارجية الروسية تحدد الشرق الأوسط بأنه منطقة تضم كل من سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر وإسرائيل، وتستبعد كل من الخليج العربي وشمال إفريقيا[3].

6- التعريف الإيراني:

تقدم إيران تعريفا للشرق الأوسط الإسلامي الذي يضم جميع الدول الإسلامية، وهو تصور جاء به الإمام الخميني وأتباعه بعد الثورة الإسلامية في إيران في 1979م[4].

7- التعريف التركي:

إن التعريف التركي للشرق الأوسط يتماهى مع التعريف الإمريكي في إطار الشرق الأوسط الكبير الذي تلعب فيه تركيا دورا محوريا يؤهلها لتكون قوة إقليمية،

ويبقى أن تركيا وإيران حاولتا الإنطلاق من بعض الأطر التنظيمية، المنظمات التي هما أعضاء فيها مثل"منظمة التعاون الإقتصادي" و"منظمة بحر قزوين"، حيث تعتبرانها نواة لبناء أطر تنمية أوسع

---

[1]- محمود حسن علي، العفيفي، **مرجع سابق**، ص19.

[2] -Charles, SITZENSTUHL, **La diplomatie Turque au Moyen Orient(Héritages et ambitions du gouvernement de l'APK 2002-2010**.Paris:Ed l'harmattan, 2011, p20.

[3]-حسن، عمر كامل، **مرجع سابق** ، ص27،28.

[4]- أمينة، عيساوة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص ديبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009م - 2010م، ص40.

ثم تلعب كل منهما دور الحل والعقد في هذه الأطر التنظيمية.

8- التعريف الإسرائيلي:

إن الفكر السياسي الإسرائلي الذي يعمل على تحقيق مشروع" الشرق الأوسط الجديد" المقدم في 1991م من طرف شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، والذي يرى فيه أن المعادلة التي تحكم الشرق الأوسط تكون عناصرها: النفط السعودي+الأيادي العاملة المصرية+المياه التركية+ العقول العربية"[1]، وعرف الشرق الأوسط بأنه منطقة تمتد من حدود مصر حتى حدود الباكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهورية أسيا الوسطى الإسلامية شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا[2].

9- تعريف الدول العربية:

ليس هناك رؤية عربية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط لذلك إكتفت بتبني التصورات الغربية للمنطقة، وبالتالي تبنت الحدود التي وضعتها الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط.[3]

II- تعريف الهيئات الدولية

1- البنك الدولي:

يعرف "البنك الدولي"، الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تشمل الدول الواقعة بين المغرب غربا وإيران شرقا.[4]

2- تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAFA):

جاء تعريف"الوكالة الدولية للطاقة" الذرية للشرق الأوسط في عام 1989م كالتالي: هي تلك المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرق، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا، ثم أعادت تعريفه ليضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، و إيران وإسرائيل.[5]

---

[1]- عياد، محمد سمير، "مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م-2004م، ص137.

[2]- حسن، عمر كامل، **مرجع سابق**، ص29.

[3]- عياد، محمد سمير، **مرجع سابق**، ص137.

[4]- محمود حسن علي، العفيفي ، **مرجع سابق**، ص20.

[5]- حسن، عمر كامل، **مرجع سابق** ، ص31،32.

3- تعريف جامعة الدول العربية:

قامت "الجامعة العربية" بوضع تعريف لمنطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الذي أعدته الجامعة في مارس1993م، وقد جاء فيه أن الشرق الأوسط عبارة عن الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل، وقد إستبعد هذا التعريف تركيا تماما كونها عضو في حلف الشمال الأطلسي[1].

III- تعريف الدوائر العلمية:

1- المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية:

يعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها منطقة تضم إيران، تركيا، شبه الجزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، السودان وقبرص.[2]

2- الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية:

تعرف الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية منطقة الشرق الأوسط في مجلدها السنوي "الشرق الأوسط" بأنها "المنطقة التي تمتد من تركيا شمالا إلى إثيوبيا جنوبا بما فيها السودان والصومال، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا".[3]

3- تعريف موسوعة السياسة:

ترى في الشرق الأوسط مصطلح غربي إستعماري ، كثر إستخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا، لبنان، فلسطين،الأردن، العراق ،الخليج العربي، مصر، تركيا وإيران وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانا، والمقصود من إطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية عليه، هو تجنب إستخدام مصطلح المنطقة العربية والوطن العربي، لمحاربة مفهوم القومية العربية، ونزع صفة الوحدة العربية عنها لذا نصح بعدم إستعماله.[4]

---

[1]-أحمد سليمان سالم، الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص و التحديات)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014م، ص25.

[2]-منصور، ممدوح محمود، **مرجع سابق**، ص41 .

[3]-أمينة، عيساوة، **مرجع سابق**، ص44.

[4]- عبد الوهاب، الكيالي، **موسوعة سياسية**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مج3، ب س ن ، ص456.

كل الأوساط العربية تنتقد المفهوم ودلالاته الغامضة حسبهم وذلك دون إعطاء بديل يفرض وجوده، كما التاريخ يخبرنا أن من يضع المصطلحات هو المنتصر ومن يملك المعرفة، المال والقوة وهذه الثلاثية لا تتوفر عند العرب بقدر ما نراها كلها متوفر لدى الغرب.

رغم تعدد تعريف الشرق الأوسط وإختلاف حدوده التي تضيق وتتسع على خريطة العالم، حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث، أو التصنيف الذي تتخذه هيئات دولية أو حتى الوزارات الخارجية في العالم، فإنه يمكن أن نميّز بين دول تتفق حولها كافة الإجتهادات والآراء على أنها تشكل منطقة القلب فيه ودول خارج الإطار محيطة بالقلب ، ودول هامشية تختلف الآراء حول دمجها ضمن منطقة الشرق الأوسط*، وهذا كما يلي[1]:

1- **دول القلب:** وتضم دول الهلال الخصيب العربية وهي: العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين ومصر ويطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.

2- **الدائرة الخارجية** : وهي المحيطة بالقلب وتتمثل في السعودية، إيران وتركيا والسودان.

3- **الدول الهامشية:** وهي الدول التي فيها إختلاف حول إنتسابها للشرق الأوسط وتضم:

- مجموع بلاد المغرب وتشمل الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا.
- إثيوبيا والصومال
- ما تبقى من شبه الجزيرة العربية وهي: اليمن، الكويت، قطر، البحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان.
- دول أوروبية شرق أوسطية تتمثل في قبرص واليونان.
- دول أسيوية تضم باكستان، أفغانستان، الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي.

إن تعريف الشرق الأوسط الذي تتبناه دراستنا هو التعريف الفرنسي المذكور أعلاه، وذلك لأن موضوعنا حدوده ثقافية، إجتماعية لا سياسية، حيث لا يمكن فهم مسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط دون إدراج أقليات إيران وتركيا، ولا يمكن معالجة المسألة الكردية في المنطقة دون أكراد تركيا وإيران، أقليات إسرائيل أيضا لا يمكن إغفالها، لأن إسرائيل حقيقة واقعة في الشرق الأوسط ، ولا يمكن

*لمزيد من التوضيح راجع الملحق رقم(6) في الصفحة رقم137.

[1]-محمود حسن علي، العفيفي، **مرجع سابق**، ص15.

إنكار وجودها بمجرد عدم ذكرها.

تأسيسًا على ما سبق نجد أنّه لا دور لأصحاب المنطقة في إطلاق التسمية ولا في تطورها، فهو مفهوم غربي التنشئة والتطور، ومصطلح جغرافي وسياسي فيه أبعاد الرؤية الغربية التي تتجاوز المعطيات الثقافية والحضارية والدينية والعرقية، ويحمل في طياته ضرورة إدماج إسرائيل في المنطقة وإعادة تقسيمها. وهو جوهر المشاريع المطروحة لمنطقة الشرق الأوسط خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي منه نستنتج أن ما التجميع إلا لزيادة التقسيم، فضم مناطق أخرى للشرق الأوسط لا يقصد منه الإتحاد لكن يقصد منه إتساع دائرة التفتيت والتفريق.

ثالثا- خصائص وأهمية الشرق الأوسط:

I- خصائص الشرق الأوسط:

يتمتع الشرق الأوسط بعدة خصائص يمكن إجمالها كالتالي:

1- حضاريا:

هي مهد الحضارات كالحضارة الفرعونية، البابلية، الآشورية، ومعقل الإمبراطوريات الكبرى الفارسية والعثمانية .

2- دينيا:

مهد الأديان السماوية الثلاث: اليهودية، المسيحية، الإسلام، وبعض الديانات الأخرى أذكر منها: البهائية، الشوابك، الزردتشت والصائبة.

3- إقتصاديا:

تحتوي على معادن متنوعة ومصادر طاقة متعددة، وطرق وممرات برية وبحرية هامة.

II- أهمية الشرق الأوسط:

نجد الخصائص الطبيعية تمنح الشرق الأوسط أهمية حيوية فهي[1]:

- تقع عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم (آسيا، أوروبا، إفريقيا)
- يشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي: بحر قزوين، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي، إضافة إلى الأنهار الهامة: نهر النيل، الدجلة والفرات، نهر الأردن، كما يتحكم الشرق الأوسط على مواقع المرور الدولية: قناة السويس، مضائق البوسفور،

[1]- منصور، ممدوح محمود، **مرجع سابق**، ص51،52.

والدردنيل ، باب المندب ومضيق هرمز.

- توفر عوامل الإنتاج نظرا للمناخ المعتدل والموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة.
- المساحة الشائعة التي تتيح توزيع مناطق الإنتاج وقت السلم وتحقيق عمق استراتيجي وقت الحرب.

إن كل هذه الثروات لم يتم إستغلالها بشكل إيجابي لتطوير المنطقة ورفاه شعوبها، حيث كانت ولازالت شعوب الدول الكبرى أكثر إستغلالا وإستفادة من ثروات وخيرات هذه المنطقة.

رابعا- التركيبة العرقية والدينية للشرق الأوسط:

I- التركيبة العرقية للشرق الأوسط:

الشرق الأوسط منطقة تتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والسلالي، حيث نجد عدة شعوب[1]:

1- الشعوب الهندية- الأوروبية :

وهم يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة أو المشتقة منها وتضم شعوب إيران وأفغانستان وبعض أجزاء روسيا الأسيوية وأوزبكستان.

2- الشعوب السامية:

وتضم العرب وفيهم مجموعة من الإختلافات الإقليمية والقومية والدينية، وتضم كذلك اليهود الذين يتكلمون العبرية والآشوريين الذين يستعملون السريانية وكذلك الأتراك الذين يتكلمون التركية.

II- التركيبة الدينية للشرق الأوسط:

نفس التركيبة المعقدة والمتنوعة نجدها بالنسبة للأديان، فالشرق الأوسط منطقة متعددة الأديان حيث نجد[2]:

1- الإسلام:

وهو الديانة الأكثر إنتشارا وينقسم إلى طائفتين: سنة وشيعية وللسنة أربعة مذاهب :المالكي، الشافعي، الحنبلي والحنفي، أما الشيعة فينقسمون إلى جعفرية، زيدية، علوية والإثني عشرية، كما نجد العديد من الحركات الصوفية في إطار الإسلام، ونجد أن هذه االتقسيمات الفرعية الموجودة عند المسلمين أثرت سلبا على الوحدة بينهم .

---

[1]- جميل، مطر، علي الدين، هلال، **مرجع سابق**، ص26،27.

[2]- **المرجع نفسه**.

2- المسيحية:

تنقسم أيضا إلى عدة كنائس تصل إلى 12 كنيسة مثل الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والروم الكاثوليك والإنجليكان والبروتستانت.

هذا بالإضافة لليهودية و هي ديانة اليهود، كما تنتشر أديان ومذاهب أخرى في المنطقة، من مثل البهائية، الشوابك، الزردتشت والصائبة.

هذه التركيبة المجتمعية المميزة للشرق الأوسط التي أضفت عليها طابع التنوع، فتحت مجالا لتدخلات القوى الكبرى في المنطقة خاصة الولايات المتحة الإمريكية، التي صارت تطرح مشاريع لتفتيت المنطقة التي من أبز أدواتها وأخترها هذه التركيبة المجتمعية المعقدة، فمشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي طرح من طرف الإدارة الإمريكية في سنة 2006م يتم تجسيده من خلال ألية الفوضى الخلاقة القائمة على التحطيم لإعادة التركيب لهذه البنى المجتمعية.

خلاصة و إستنتاجات:

- مفهوم الأقلية ليس له تعريف إجرائي متفق عليه لدى جميع الدول والباحثين، وهذا ما يمنح للدول فرصة للمناورة في تعريف أقلياتها، وبالتالي التنصل من إعطائها حقوقها بعدم إدراجها في إطار الأقليات التي تعترف بها.

- الأقلية الكردية تندرج ضمن الأقليات الأصلية التي رغم الإختلاف حول أصولها، وإستقلالية لغتها، يبقى المتفق عليه هو تاريخها العريق في المنطقة، وقد كانت ضمن الأقليات التي تعدت عليها الحدود السياسية للدول الأربع التي تتواجد فيها وهي تركيا، العراق، إيران، وسوريا، وبالتالي ما أدى إلى خلق المسألة الكردية في الشرق الأوسط.

- إن المشكل الكبير الذي وقعت فيها الأقلية الكردية التي لم تحصل على حق تقرير المصير هو كونها تواجه دول إقليمية كبرى هي إيران وتركيا وهذه الدول لن تسمح بتقسيم أراضيها أو بلمس حدودها، أضف إلى ذلك الأهمية التي تملكها المناطق الكردية سواء من ناحية موقعها الإستراتيجي أو الثروات التي تتواجد فيها، فحاليا نجد هذه الدول تركز على البترول المتواجد في هذه المنطقة، ومستقبلا لما تبدأ حروب المياه والتي يتنبأ بها الكثير من الخبراء ستلعب الأراضي الكردية أهمية كبيرة نظرا لثروة المياه التي تمتلكها، وتركيا مثلا سبق لها أن بنت إستراتيجيات ضد جرانها كانت أداتها هي المياه"مشروع مياه أنابيب السلام"، وقد سبق للعراق وسوريا أن إستشعرتا خطر السدود التي تنجزها تركيا في مناطقها الكردية، سبب أخر يدفع الدول الأربع لرفض منح الأكراد الإستقلال وهو طبيعة

تركيبتها المجتمعية حيث الدول الأربع هي دول متعددة الإثنيات فإذا منحت الأقلية الكردية الإستقلال ستقتدي بها الأقليات الأخرى، وهذا حسب نظرية الدومينو المستخدمة في المجال الدولي والتي نظر لها الإمريكيون في عهد الثنائية القطبية ومفادها سقوط دولة ما في يد الشيوعية يعني دول أخرى سوف تتبعها وتصبح شيوعية، فنفس الشئ بالنسبة للمجال الداخلي لأي دولة، فمنح حق تقرير المصير لأي أقلية يعني منحه أيضا للأقليات الأخرى ، كما قد تنتقل العدوى للأقليات الموجودة في الدول المجاورة .

– الشرق الأوسط وكما رأينا، ليس له حدود متفق عليها، وذلك يرجع بالأساس للأهمية التي تتمتع بها هذه المنطقة، ما جعلها موضوع لمشاريع الدول الكبرى التي تستخدم كل الأدوات لتحقيق مصالحها التي تتواجد فيها، ومنها مسألة الأقليات التي سوف نستفيض فيها في الفصل الثاني التالي.

الفصل الثاني: واقع الأقليات والإستقرارالسياسي في منطقة

في سياق التفاعلات والمتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها مسألة الأقليات، ومنها المسألة الكردية في الشرق الأوسط، وظهور إمكانية تفكك دول وبروز أخرى، سنحاول أن ندرس العوامل التي أدت إلى بروز وتطور هذه المسألة، سواء المتعلقة بالأوضاع الداخلية لدول المنطقة أو ذات صلة بتطور الأوضاع الإقليمية أو المرتبطة بالقوى الإستعمارية الكبرى. كما سنحاول أن نبين مشكلة الإنتماء الوطني والولاء المحلي عند هذه الأقليات وعلاقة الأوضاع التي تعيشها الأقليات بعدم الإستقرار السياسي في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: عوامل بروز وتطور مسألة الأقليات في الشرق الأوسط

ساهمت عدة عوامل في ظهور وتطور مسألة الأقليات في الشرق الأوسط ويمكن أن نصنفها كما يلي:

أولا :عوامل سياسية:

وهي مرتبطة بالأوضاع السياسية لدول وشعوب المنطقة، ويمكن تقسيمها هي الأخرى كما يلي:

I-عوامل داخلية:

وتتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية في المنطقة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1-طبيعة نشأة الدولة:

في العهد العثماني كانت الأقليات تتمتع بنوع من الإستقلالية في إدارة شؤونها كما كان حال الأكراد،[1]وذلك في إطار السياسة اللامركزية للإمبراطورية العثمانية، حيث كانت تطبق نظام "الملل"الذي يسمح للأقليات الدينية بالإحتفاظ بديانتها والتمتع بالحماية العثمانية شرط دفع "الجزية"، وإستمر ذلك إلى غاية 1918م[2] أين كثرت إنتفاضات الأقليات، وذلك نتيجة محاولة الخلافة العثمانية القضاء على نفوذ أمراء وزعماء الأقليات[3] من خلال نظام مركزي، لكن مشروعها باء بالفشل بسبب الضعف الذي أصابها، والتدخلات الأجنبية والمبادئ الدولية الجديدة كحق" تقرير المصير"، و"مبادئ

---

[1]-Mikhaïl, BARAH, «Les questions kurdes», **Actualité du Moyen Orient et de Maghreb** . France:Ed IRIS, N°4, février 2007, p3.

[2]-Antoine, HCKAYEM, «la guerre du Liban :situation des minorités éthniques et religieuses au Moyen-Orient », **Civilisations**.France:Ed Institut de Sociologie de L'université du Bruxelles et JSTOR, Vol 30, N°3, avril 1980, p241.

[3] -Jemal, NEBEZ, **Op.Cit**, 2004, p57.

ولسن الأربعة عشر"، مما أدّى إلى بروز مسألة الأقليات في الشرق الأوسط، حيث لم يعد بالإمكان إحتواء الصراعات الدينية والعرقية، والتي أخذت ثلاث أشكال أساسية[1]:

- الصراع بين الأقليات بعضها البعض بتأثير رغبة كل منها في ترجمة ما تتمتع به من حماية إلى مزيد من النفوذ والإمتيازات كالصراع بين الموارنة والدروز.
- الصراع بين الأقليات وبين السلطة العثمانية من أجل الإستقلال أو لبعض التنازلات على الأقل كالتحالف بين الأرمن وروسيا ضد العثمانيين في 1994م من أجل تحسين أوضاعهم.
- الصراع بين الأقليات وبين السلطات الاستعمارية.

وبعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية ظهرت كيانات سياسية مستقلة شكلتها الدول الإستعمارية وفق مصالحها، ولم يكن لهذه الكيانات الحديثة هوية مشتركة، ففي حين سبقت الهوية القومية تبلور سلطة الدولة، بمعنى آخر وجدت الأمة قبل تشكل الدولة الحديثة في معظم الدول الغربية، خبرت غالبية"أشباه الدول القومية"في الشرق الأوسط تلك المتوالية بالعكس، ظهرت الدولة قبل الأمة، وقبل الهوية القومية والثقافية.[2]

وحتى حدودها هي حدود مصطنعة من طرف القوى الإستعمارية التي لم تراعي في رسمها الحدود الثقافية والتكوينات الإجتماعية لشعوب المنطقة، ما أدى إلى تقسيم قبائل وعشائر وتشكيل أقليات وأكثريات، بل بعض الأقليات في العهد العثماني كالأكراد كانوا يشعرون بالقوة أصبحوا مقسومين إلى عدة دول، كما قسمت الأكثرية السنية، وصار شيعة العراق أغلبية بسبب التقسيم الجغرافي للمنطقة، والعلويين الذين لم يكن لهم نفوذ كبير في العهد العثماني صاروا يلعبون دورا في إطار الدولة الجديدة (سوريا)[3]،

لذلك ينظر إلى الدولة في الشرق الأوسط بإعتبارها ظاهرة معاصرة أوجدتها القوى الإستعمارية، ونقلت عنها كل مظاهر الدولة المعاصرة[4]، فبدل أن توضع حدود للمنطقة تحترم الأبعاد الثقافية والروابط الإجتماعية وضعت حدود تكرس الصراعات المزمنة التي تضمن المصالح الغربية.

---

[1]– دهام محمد دهام، العزاوي، **الأقليات و الأمن القومي العربي، مرجع سابق**، ص65.

[2]– أزوا الدو، دوريفروا، **إنقراض العالم الثالث**(ترجمة:فاطمة نصر).القاهرة: مكتب سطور للنشر، ط1، 2012م، ص25.

[3] – Antoine,HCKAYEM,**Op.Cit**, p242,243.

[4]–أندريه، زكي،**الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات–مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط**.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006م، ص57.

هذا وقد أدت النشأة الخاطئة والحدود المفرقة إلى نشوء أصعب أزمات الشرق الأوسط ألا وهي أزمة الهوية التي تعاني منها كل دول المنطقة وهي أزمة مرتبطة بمسألة الأقليات وغياب الإستقرار في المنطقة.

2- طبيعة الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط:

يقول" صامويل هنتغتون" "Huntington"* في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، "أن نظام الحكم هو خير وسيلة للتمييز بين أنماط المجتمعات، وإستنادا لذلك ميز بين مجتمعات تستند فيها السياسة إلى الشرعية والتنظيم والإستقرار والإجماع، وأخرى تقوم السياسة فيها على الصراعات العرقية والطبقية والعنف وتشرذم الأحزاب السياسية"[1].

وفي الشرق الأوسط تسود الصورة الثانية من أنظمة الحكم، حيث تتميز هذه الأخيرة باللاشرعية وإنعدام المشروعية ما أدى إلى غياب الإستقرار الداخلي لهذه الدول.

وفي حين تتميز أنظمة المجتمعات المتقدمة بالطابع التشاركي في السعي لتحقيق الصالح العام، من خلال مشاركة كل فيئات المجتمع في تطويره، نجد الطبيعة العصبوية للأنظمة في المجتمعات الشرق أوسطية وعدم إستقلاليتها عن القوى الإجتماعية التي أنشأتها، فالثقافة السياسية السائدة لدى هذه الأنظمة ولدى مساندِيها لا تزال تقوم على مفهوم "العصبية" الذي صاغه "إبن خلدون" في القرن الثامن هجري،

فالدولة في الشرق الأوسط تستند لإحدى العصبيات، وبدل أن تكون مؤسسة جامعة وبديلة عن كل العصبيات أصبحت عصبوية جديدة مضافة إلى كل العصبيات الأخرى.[2]

وفي ظل هذه البيئة حدث تباعد قيمي وثقافي بين الأنظمة السياسية والأقليات المحرومة من حق التمثيل السياسي ومن بعض الحقوق والحريات السياسية والثقافية.

---

* **صامويل فيليبس هنتنجتون:**(18 أفريل 1927م- 24 ديسمبر 2008م) عالم سياسي أمريكي، بروفسور في جامعة هارفارد لمدة 58عاماً، ومفكر محافظ.عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، فهو أحد أكثر علماء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين،أكثر ما عُرف به على الصعيد العالمي كانت أطروحته بعنوان "صراع الحضارات".

[1]-سامية خضر، صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية، إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1990م، ص3.

[2]- حسين،علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009م، ص34.

فهذه الأنظمة تمارس"الإستبداد السياسي"الذي يعمق من خيار"التعصب"، ويجعله الوسيلة الوحيدة للمجتمع للحفاظ على كيانه وخصوصياته، وهو بدوره وعن طريق مواقفه وممارساته يتيح"العنف"الذي يبرر كسبيل للدفاع عن الحقوق والمكتسبات، وعن طريق هذا الثالوث الخطر(التعصب، العنف والإستبداد)[1] تتأزم أوضاع الأقليات فتثور في وجه هذه الأنظمة ما يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار.

أكثر من ذلك رغم خطورة إستخدام ورقة الأقليات، المذاهب والطوائف في المجال السياسي، نجد كثرة إستخدامها من طرف هذه الأنظمة، حيث تستخدم الأقليات في الشرق الأوسط كأداة في الصراع والتنافس السياسي بين مكونات المجتمع السياسي الواحد، وفي حالات أخرى يتم إستخدامها في الصراع بين الدولة ومختلف المكونات فتتهم هذه الأخير الدولة بأنها نظام طائفي في سياسته أو تتهم الدولة كل أو بعض المكونات بالتهمة نفسها، وتارة أخرى تتنافس القوى الداخلية في الدولة، أوالتي خارجها بإستخدام الورقة ذاتها للوصول للسلطة والنفوذ والمصالح[2]، ففي دراسة للدكتور" الشنقيطي"ركز فيها على التشخيص العلمي لظاهرة التنوع الديني والطائفي وعلاقة الأنظمة بهذا المعطى الواقعي، توصل إلى أن الصراع "السني–الشيعي" ليس ديني بقدر ماهو تنافس سياسي بغطاء ديني، عكس الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت الذي يقوم على خلاف حول النص المقدس ينصرف للإعتقاد والتشريع[3].

إن تقديسها السلطة من طرف الأنظمة في الشرق الأوسط والطابع الإستبدادي لديها هو الذي يحول بينها وبين تحقيق الصالح العام الذي يعود بالفائدة لكل مكونات المجتمع سواء الأغلبية أو الأقلية.

3- غياب المؤسسات السياسية:

في دول منطقة الشرق الأوسط هناك غياب واضح للمؤسسات وإن وجدت فهي موروثة من العهد

---

[1]– محمد، محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**.لبنان: المركز الثقافي العربي، ط1، 2004م، ص68.

[2]– كاظم، شبيب، **المسألة الطائفية، تعدد الهويات في الدولة الواحدة**.لبنان: دارالتنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص92 ،93.

[3]– علي، دريس، "أثر بناء الدولة على الإنتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية (دراسة مقارنة بين مصر والجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2011م–2012م، ص34.

الإستعماري، وهذا أمر يؤثر سلبا على الحالة الإجتماعية والإقتصادية لشعوب المنطقة وخاصة الأقليات، وذلك نظرا لأهمية المؤسسات في الحفاظ على النظام والحقوق، وفي هذا الصدد يقول عالم السياسة الإمريكي " مايرون واينر" " mayron Weiner"*:

"إن وجود المؤسسة من أوكد ضروريات الإجتماع السياسي مهما كانت درجة نموه، لكنه يميز بين المجتمعات الناجحة التي يمتلك أفرادها القدرة على بناء وتكييف وإستمرار مؤسسات معقدة لإنجاز أهداف عامة، وبين المجتمعات التي تفتقر إلى القدرة التنظيمية وتلك المهارات"حيث يعتبر" واينر" أن تلك المجتمعات تعاني من خلل وصفه بالإنهيار التنظيمي"[1].

II-عوامل خارجية:

هناك من القادة الدينيين والسياسيين، ومفكرين ممن يرون أن مسألة الأقليات ترجع للعامل الخارجي، فنجد المرشد الأعلى الإيراني "آية الله الخميني" في هذا الشأن يقول:

"إن النعرات القومية التي تثير العداء بين المسلمين و الشقاق في صفوف المؤمنين تعارض الإسلام وتهدد مصالح المسلمين ،هي من مكائد الأجانب الذين يزعجهم الإسلام وإنتشاره"[2].

أما المفكر المصري "حسين هيكل"** فيرى أن الخارج هو المسؤول عن التقسيم العربي، كما يرى "ميزري حداد" بأن الصراع "السني-الشيعي" مفتعل من قبل الغرب[3]، ونفس النظرة نجدها عند الزعيم اللبناني الدورزي "وليد جنبلاط"***.

---

* **mayron Weiner**: ولد في نيويورك في1931م، وتوفي في03 جوان1999م.له الكثيرة من الكتب منها: "The Global Migration Crisis: Challenge to States and to Human Rights", "The State and Social Transformation in Afghanistan, Iran and Pakistan".

[1]-علي، دريس، **مرجع سابق**، ص25.

[2]- نيفين، مسعد عبد المنعم، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية**.لبنان:مركز دراسات الوحد العربية، ط2، 2002م، ص60.

[3]-هشام، صالح، **الإنتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**. بيروت:دار الساقي، ط1،2013م، ص130-211.

** **محمد حسين، هيكل**: صحفي مصري، ولد يوم 23 سبتمبر 1923م في قرية باسوس إحدى قرى محافظة القليوبية بمصر، بدأ الإشتغال بالصحافة في 1942م، وصدر كتابه الأول" إيران فوق بركان" في 1951م، تولى رئاسة تحرير جريدة الأهرام في 1957م، ثم أصدر عدة كتب و صار أشهر صحفي عربي.

*** **وليد جنبلاط**: ولد عام أوت1949م، وهو زعيم"الحزب التقدمي الإشتراكي"، وأحد أبرز الزعامات الدرزية في لبنان، تولى رئاسة "الحزب التقدمي الإشتراكي" بعد إغتيال والده " كمال جنبلاط" مؤسس الحزب.

1- دور الدول الكبرى:

بالرجوع إلى العهد العثماني نجد القوى (الخارجية)الكبرى عملت على التدخل في شؤونها الداخلية، خاصة عبر ورقة الأقليات التي كانت تتعامل معها وتحرضها ضد العثمانيين، بالخصوص الأقليات الدينية،فطرحت روسيا القيصرية حماية الروم الأرثودكس،كما طالبت فرنسا بحماية الكاثوليك والموارنة، وطالبت بريطانيا بحماية اليهود والبروتستانت، أيضا طالبت إيطاليا بحماية الروم الكاثوليك، في حين عملت بريطانيا وروسيا على تحريض الأكراد ضد العثمانيين.[1]

وفي الوقت الذي كانت هذه الدول تتظاهر بالإهتمام بحقوق الأقليات خاصة غير المسلمة، كانت الأقليات في بلدانهم تتعرض لصورأسوء من القهر والإضطهاد كمصير اليهود في روسيا، البروتستانت في فرنسا، الكاثوليك في بريطانيا، ناهيك عن إبادة المسيحيين من الطوائف الأرثودكسية، وغيرهم من الأقليات إبادة تامة في اليونان.[2]

وبتطبيق سياسة "فرق تسد" كانت فرنسا وبريطانيا تستخدم الأقليات في الدول الحديثة الإستقلال،[3] كما كانت تستعملها في العهد العثماني، وذلك للضغط على هذه الدول والحصول على إمتيازات، وأبرز مثال على ذلك هي الضغوط التي مارستها بريطانيا على الأكراد من أجل عدم الإنضمام إلى الدولة العراقية الجديدة آنذاك، وذلك لإجبار الحكومة العراقية على توقيع المعاهدة العراقية–البريطانية لعام 1922م، ولهذا فبمجرد أن وافق مجلس النواب العراقي على توقيع المعاهدة حتى إنضمت السليمانية إلى الدولة العراقية، وصدر بعد ذلك قرار من عصبة الأمم بضغوط من بريطانيا لحل مشكل ولاية" الموصل" المتنازع عليها مع تركيا عبر ضمها إلى العراق، كما حاول اللورد" كروم" تحريك أقباط مصر وإستغلالهم في عام 1917م.[4]

عموما أثبت تاريخ المنطقة نجاعة "سياسة فرق تسد" في تفريق أبناء الوطن الواحد، وفي تحقيق مصالح الدول الإستعمارية من خلال زرع الخلافات بين الأقليات ودولها.

ولذلك نفس السياسة تتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بالإستغلال الذكي

---

[1]– دهام محمد دهام، العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي، مرجع سابق**، ص134-135.

[2]– زينب، أبوسنة، **تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي**. القاهرة: دار الثقافة للنشر، ط1، 2006م، ص149.

[3] –Fabrice,BALANCHE, « Communautés, fragmentations territoriales et gouvernement au Proche-Oriente Arabe(Irak, Surie, Jordanie et Liban»,**Etudes Interculturelles**, France, Ed :La Chaire Unesco de L'université Catholique De Lyon,Tome1, mai 2012,P21.

[4]–دهام محمد دهام ، العزاوي، **الإحتلال الإمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، مرجع سابق**، ص33.

للتركيبة البنيوية الهشة للمنطقة للحفاظ على مصالحها وتجسيد مشاريع التفتيت[1]، حيث تستثمر في أكراد العراق وسوريا لتقسيم البلدين، كما تؤجج عبر ألية "الفوضى الخلاقة" الصراع "السني– الشيعي" لتجسيد مشروعها "الشرق الأوسط الجديد"الذي طرحته في2006م، ويرى الدكتور "مفيد الصواف":

"أن الدول المتقدمة دائما لديها إستراتيجيات سياسية وإقتصادية لخلق بؤر التوتر في بعض مناطق العالم، بعدها تحاول التدخل لحل هذه الأزمات بطريقة تحفظ بها مصالحها"[2] .

ومن هنا نستنتج أن التاريخ يعيد نفسه فالأسلوب واحد، والضحية نفسها وهي دول المنطقة وأقلياتها، فهذه الأخيرة لم تتعلم من تجارب الماضي أي شيء، لذلك نراها تعيد نفس الأخطاء والدليل على ذلك ما نشهده حاليا على الساحة الكردية حيث يتعاون الأكراد مع الأطراف الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة على حساب البلدان التي تتواجد فيها.

2–دور دول الجوار الإقليمي:

إن دول الشرق الأوسط لها تاريخ مليء بالأحقاد والتنافس فيما بينها، من أجل مصالح إقتصادية أو مشاريع ودواعي إستراتيجية، فتحاول كل منها خلق بؤر توتر داخل الدولة الأخرى، مستخدمة الأقليات، وهناك شواهد كثيرة عن تلك الحالات منها إستخدام الورقة الكردية من طرف إيران ضد العراق خاصة أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات، ولجوء سوريا لإستخدام الأكراد ضد تركيا ما كاد يسبب حرب بينهما في التسعينات.

من جهتها إيران تستثمر في الخلاف "السني–الشيعي" لتتدخل في شؤون جاراتها العربية، خاصة عبر تسييس الطائفة الشيعية داخل العراق، لبنان ودول الخليج بل وحتى الحوثيين في اليمن، في حين إسرائيل تتآمر مع الأكراد وتحثهم على إقامة دولة كردية، وتغذي الخلاف الكردي العربي، خاصة بعد سنة 1967م[3]، كما تحرض أقباض مصر على إنشاء دولة في صعيد مصر[4]، وتغذي نزاعات مختف الطوائف في لبنان، فتحت عنوان"إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات" نشرت المجلة الفصلية "الإتجاهات""Kivunim" في 14فيفري 1982م، ما يلي:

---

[1]–محمد، مسلم، من سايكس بيكو إلى برنارد لويس، رحلة الدماء في الرمال المتحركة، صحيفة التقرير، (http://natourcenter.info/portal/2015/07/02),(2015/7/4),(58,4Ko)

[2] –Mourfid, ALSAWAF,"Terrorist secularism and secularist terrorism", **THE DAILY STAR**, Sturday, July 9, 2005,p16.

[3]– Van Martin, BUINESSEN,**Op.Cit**, 1992, p13.

[4]– أحمد، منصور،**أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**. لبنان: دار إبن حزم،1994م، ص14.

" أنه في العصر النووي،لا يمكن ضمان بقاء إسرائل إلا بمثل هذا التفكيك، و يجب من الأن وصاعدا بعثرة السكان، وهذا دافع إستراتيجي، فإن لم يجدي ذلك، فليس بإستطاعتنا البقاء مهما كانت الحدود"[1].

من هنا نجد أن أهداف "إسرائيل" من التلاعب بالأقليات ليست كأهداف باقي دول المنطقة من إستعمال نفس الورقة، ففي حين هذه الدول تسعى للحصول على إمتيازات أو تنازلات وحتى لخلق بؤر توتر داخلية لدولة أخرى في نفس المنطقة، نجد إسرائل هدفها الأول والأخير هو "الحدود" فمن أجل تغيير هذه الحدود عملت وستستمر في العمل على إستخدام الأقليات في مشاريعها بمساعدة الولايات المتحدة الإمريكية، وقد بدأت تحصد ثمار إستراتيجيتها حيث بعد نجاح تقسيم السودان، جاء دور العراق، سوريا واليمن التي صارت أشباه دول تتصارع أقلياتها وليس بالبعيد هذا ما سيحدث لدول شبه الجزيرة العربية إذا لم تعمل على تبني إستراتيجية مضادة، توقيها نار أقلياتها التي هي نفسها وقود إشتعالها الأول فما على إسرائيل سوى رمي عود الثقاب عليها لتحرقها مع أقلياتها.

ثانيا:عوامل إقتصادية

وهي عوامل إقتصادية مست شعوب المنطقة وبالخصوص أقلياتها ويمكن إجمالها فيما يلي:

الأزمات الإقتصادية حادة ودورية حيث كانت ولازالت أغلب إقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط هشة، ماجعلها تشهد عدة أزمات أثرت سلبا على شعوب تلك الدول، لكن الأكثر تضررا هي فئة الأقليات التي عادة ما تثور نتيجة إزدياد تردي أوضاعها المعيشية نتيجة هذه الأزمات.

نشير هنا إلى غياب العدالة في توزيع موارد الدولة، ما أثر سلبا على مناطق الأقليات، فنجد تلك المناطق في حالة تناقض شديد، حيث تغيب فيها التنمية ويسود فيها الفقر، رغم أنها تحتوي على أغلى الثروات من طاقة ومعادن ومياه، وتقوم إقتصاديات تلك الدول على ثروات تلك المناطق.

يضاف إلى هذه العوامل وجود إختلاف في العلاقات القائمة على المصالح بين الطبقة الحاكمة والطبقات المهيمنة على الطوائف أو بين زعمات الطوائف نفسها، وقد بحثها "مسعود طاهر" في كتابه "الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية" وأكد على:

"إرتباط الطائفية بالطبقة لا كنقيض.. بل كوجهين لعملة واحدة"[2].

---

[1]– محمد، عمارة، **الأقليات الدينية و القومية تنوع و وحدة ؟ أو تفتيت واختراق؟**.مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998م، ص39.

[2]–كاظم، شبيب، **مرجع سابق**، ص92 .

ثالثا:عوامل إجتماعية

للعوامل الإجتماعية أثر كبير على مسألة الأقليات حيث تؤثر سلبا عليها ومن بين هذه العوامل نجد:

إنتشار أمراض نفسية وأخلاقية كالحسد، الكراهية إتجاه الآخر، إضافة إلى عدم التسامح والتعصب والإحساس بالذل والتصرف بعنف لدى الأفراد والجماعات، حيث توصل باحث فرنسي قام بتقسيم خريطة العالم نفسيا، أن شعوب" الشرق الأقصى" يحكمها الإحساس "بالأمل"، وشعوب أوروبا يحكمها"الخوف"، أما شعوب "الشرق الأوسط" فيحكمها "العنف" المتولد عن الإحساس "بالمهانة" و"الذل".

أضف إلى ذلك طبيعة الإعلام المنتشر، حيث بدل أن يكون حريصا على الإندماج الوطني صار يصدر للمجتمع الكراهية، ويحرض على العنف والحشد ضد الآخر، وتحل دمه، وتبرر الإعتداء عليه بل حتى ذبحه، فهو إعلام مسيس تابع لطائفة أو أقلية أو حزب[1].

أيضا العوامل التحديثية كالعولمة بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية، ساهمت في كسر البنى التقليدية وتأجيج المشاعر الإثنية[2]، خاصة أن بروز العولمة يقوض سلطة الدولة ويضعف حضورها في المجتمع، وبالتالي إنكفاء الأقليات إلى أطر إنتماءاها القديمة ما قد يؤدي لفوضى في الجتمع.

رابعا:عوامل دينية، ثقافية وحضارية

هناك بروز واضح للعوامل الدينية، الثقافية والحضارية في مسألة الأقليات، ونوضح ذلك من خلال تقسيم هذه العوامل كالتالي:

I- عوامل دينية:

ويمكن فهم ذلك من خلال ما يلي:

بروزوإنتشار ظاهرة العنف المرتبط بالأصوليات الدينية، وهي أصوليات تتعارض مع جوهر الأديان،وهوما يؤدي إلى ما أصبح يطلق عليه "صراع الأصوليات" "clash of fondamentalism"، وهي ظاهرة تتغير في الثياب التي ترتديها، فهي تارة بإسم الدين وتارة بإسم الوطنية، ومرة أخرى بإسم

---

[1]-زهرة، وليد حسني، "**إني أكرهك**"، **خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي**. الأردن:مركز حماية وحرية الصحفيين، ط1، 2014م، ص7،8.

[2]-دهام محمد دهام، العزاوي، **الأقليات و الأمن القومي العربي، مرجع سابق**، ص30.

القومية وآخرى بإسم الإثنيات أو القبائل أوالمذاهب الدينية بل نجدها حتى داخل الدين الواحد[1]، وهو نفس ما ذهب إليه "حسن موسى الصقار" حين قال:

"أصبحت مجتمعاتنا تعاني من سياسة الإلغاء والإقصاء والتمييز على أساس الدين أو المذهب أو القومية"[2].

بالإضافة إلى التدين المغلوط الذي يعتبر آلية لتهميش المنافس ولقمع المخالف، خاصة بالنسبة للصراع بين طوائف نفس الديانة، حيث يرى "برهان غليون"* أن الصراع بين المذاهب المنشقة عن دين واحد يمكن أن تكون أقصى وأعنف بكثير من النزاعات التي تنشأ بين أديان تعترف لبعضها البعض بالإختلاف والتمايز[3]، وخير مثال على ذلك الصراع بين الشيعة والسنة في الشرق الأوسط.

إن العامل الديني في الشرق الأوسط على خلاف المناطق الأخرى صار يلعب دور كبير وذلك ليس من ناحية تطبيق مبادئه ومعالمه، بل من ناحية إستعماله كسلعة مميزة كون الدين موجود في قمة هرم السلم القيمي لشعوب منطقة الشرق الأوسط، فصارت الدول الكبرى والدول الإقليمية تبني إستراتيجيلتها ومشاريعها عليه، فنجد كل من الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا يتدخلون في المنطقة تحت حجة محاربة الإسلام المتطرف أو الجماعات الإسلامية المتطرفة، أما إيران فتستعمل العامل المذهبي، فمشروعها الفارسي مبني على تسييس الأقليات الشيعية في المنطقة وإستغلالها لتحقيق مصالحها على حساب الدول التي تتواجد فيها هذه الأقليات المذهبية، أيضا تركيا مشروعها قائم على الإسلام السياسي ودعم جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة، وتطبق ذلك من خلال نظرية العمق الاستراتيجي التي نظر لها "أحمد داوود أوغلو"** التي تتطلب إنغماس تركيا في محيطها الشرق

---

[1]– بطرس، بطرس غالي، "عصر حقوق الإحساس بإمتياز"، **مجلة السياسة الدولية**. مصر: مؤسسة الأهرام، مج44، ع 175، جانفي2009م، ص44.

[2]– حسن موسى، الصقار، "**الإستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته**". بيروت:الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م، ص26.

*__برهان غليون__: ولد في 13 ماي1945م، هو مفكر فرنسي سوري وأستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بالعاصمة الفرنسية باريس ورئيس المجلس الوطني السوري السابق. خريج جامعة دمشق بالفلسفة وعلم الاجتماع، دكتور دولة في العلوم الاجتماعية والإنسانية من جامعة السوربون، ولد في مدينة "حمص" كان يعمل في مجال التدريس قبل أن يهاجر في عام 1969م إلى فرنسا، وعاش هناك منذ ذاك الوقت. أنتخب في 8أكتوبر2012م رئيسا للمجلس الوطني السوري الذي إستقال منه في 24أكتوبر2012م.

[3]–برهان، غليون، **المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1979م، ص31.

**__أحمد داوود أوغلو__ (1959–)، هو رئيس الوزراء في تركيا، ورئيس حزب العدالة والتنمية خلفاً لأردوغان هو أستاذ للعلوم السياسية التركية في 1مايو 2009 عين قبل ذلك وزيرًا للخارجية التركية، وكان قبل ذلك أيضاً المستشار الرئيسي لرئيس الوزراء السابق التركي رجب طيب أردوغان. كما أنه منظر السياسة الخارجية التركية وأشهر نظرياته هي"نظرية العمق الإستراتيجي".

أوسطي، ومن خلال نظرية " البيوت الخشبية" التي جاء بها أيضا "أحمد داوود أوغلو"، والتي ترى أن دول المنطقة لا تستطيع أن تحمي نفسها في حالة إندلاع النيران في إحداها ذلك لأنها مازالت دول هشة، لذلك سوف تتحرك تركيا داخل هذه الدول من خلال إستخدام عامل الدين.

كما لا تفوت الجماعات الإرهابية فرصة إستخدام الدين في الحصول على الدعم والتحاق الشباب بها، أيضا تبرر به قتل الأبرياء تحت راية التكفير خصوصا "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" الذي نجح في إستقطاب الكثير من الشباب المسلمين عبر العالم.

وهكذا يتضح أن الدين وخصوصا"الإسلام" صار الوسيلة والهدف لكل من يريد تحقيق مأربه على حساب شعوب المنطقة، بل حتى الأنظمة في هذه المنطقة صارت تخوف شعوبها من الإسلاميين ليقبلوا إستبدادها وهذا ما حدث في مصر حيث قام نظام "عبد الفتاح السيسي" بتخويف المصريين بصفة عامة والأقباط المسيحيين بصفة خاصة من الإسلام السياسي الممثل بالإخوان المسلمين.

II-عوامل ثقافية

كثيرة هي العوامل الثقافية المساهمة في تأزم مسألة الأقليات، سواء ما تعلق بالمجتمع ككل أو خاصة بالأقلية ومن بينها نجد:

غياب ثقافة التعددية الفكرية والثقافية وإنتشار اليعقوبية الثقافية"Jacobine Culturel"*[1]وفي هذا الصدد يقول "هشام صالح"**في كتابة "الإنتفاضة العربيةعلى ضوء فلسفة التاريخ":

"إن التنوع يقضي على النمطية والرتابة،.. و لكننا لا نرى فيه إلا الجانب السلبي، بسبب عقليتنا المتحجرة وكرهنا لكل تنوع وإختلاف،"ثقافتنا الإستبدادية "على مدار التاريخ غير متعودة على قبول الإختلاف"[2].

وإنتشار الثقافة القبلية التي تدفع أفرادها للمطالبة بحقوقهم بالقوة التي تؤدي غالبا إلى إستخدام مظاهر الإرهاب، إضافة إلى غياب الوعي السياسي والثقافي في بناء الدولة العصرية،[3]مع وجود بعض

---

[1]- Edgar,MORIN, Identite Nationale ? - Identite Citoyenne ?:Identite Humaine, (http://www.intelligencecomplexite.org/fileadmin/docs/0704dossierem.pdf), (8/11/2015),(132ko).

*هذا المصطلح يعني الأوحادية الثقافية بمعنى عدم الإعتراف بالتعدد الثقافي، وهو النموذج الذي تطبقه فرنسا.

** **هشام صالح**:كاتب وباحث ومفكر ومترجم تنويري سوري، ويعد من أبرز المفكرين التنويريين العرب يهتم في قضايا التجديد الديني ونقد الأصولية، ويناقش قضايا الحداثة وما بعدها.

[2]-هشام، صالح، **مرجع سابق**، ص227.

[3]-قاسم صالح، رعد، "إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دافور2003-2010"، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،العراق:الجامعة المستنصرية، ب س ن، ص6.

الزعامات المتطرفة التي تقوم بتعبئة غير مشروعة للأقليات التي تحت قيادتها، وتبنيها لمطالب غير عقلانية.[1]

أما عن العامل الأكثر تأثيرا فهو المتعلق "بالهوية" حيث فشلت الدول في إحتواء الهويات المتعددة بعد فشل سياسات الإستعاب التي إتبعتها" كالتتريك"و"التعريب"، مما دفع بالأقليات إلى تغليب هوياتها الضيقة" كالقبيلة"و" العشيرة" أو ما يسميه "أمين معلوف"*" الهويات القاتلة"[2]، التي منعت إتحاد أبناء الوطن الواحد.

III- عوامل حضارية:

ومن بينها نجد:

إرتباط المجتمعات سلبا بالموروثات التاريخية حيث تتحكم في وقائع حدثت من عشرات القرون في خلافاتها الإجتماعية والسياسية القائمة[3]، وهو ما أطلق عليه" مالك بن بني"**"الأفكار القاتلة" التي تجمد التقدم[4]على حد تعبيره.

أضف إلى ذلك، طغيان ما يسمى في الدراسات التاريخية "الذاكرة الإنتقامية"[5] في الشرق الأوسط، وذلك نتيجة شعور أهل بعض القوميات أو الديانات والطوائف بوجود تاريخ من الظلم المتراكم عليهم، فيعملون رد الإعتبار لأنفسهم ما يؤدي لإصطدامهم بغيرهم[6]، ويزداد الأمر سوءا إذا ما وصلت هذه الأقليات الإنتقامية إلى السلطة كما يحدث في العراق و سوريا حاليا.

---

[1]– دهام محمد دهام ، العزاوي،**الأقليات و الأمن القومي العربي، مرجع سابق،** ص17.

✶ **أمين معلوف:**كاتب وروائي لبناني، ولد في 25 فيفري1949م، يكتب باللغة الفرنسية، ومن بين كتبه "الحروب الصليبية كما رآها العرب–عرض تاريخي" وقد نال عدة جوائز عن أعمال الفكرية.

[2]–أمين، معلوف، **الهويات القاتلة قراءة في الإنتماء و العولمة**(ترجمة نبيل محسن). سوريا: دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999م، ص31.

[3] – كاظم ، شبيب، **مرجع سابق** ، ص85.

✶✶**مالك بن بني:** ولد في مدينة "تبسة" بالجزائر سنة 1905م،درس في الفترة الثانوية بمدينة قسنطينة، حيث تخرج منها برتبة باش عدل أي مساعد في القضاء، إنتقل بعد دراسته الثانوية إلى باريس حيث تخرج عام 1935م مهندسا كهربائيا، طبعت له الكثير من الكتب في فرنسا، مصر والجزائر منها:"وجهة العالم الإسلامي"،" الفكرة الإفريقية الآسيوية"، عين مديرا عاما للتعليم العالي في الجزائر التي توفي فيها، رحمه الله في 31 أكتوبرم1973م.

[4]– مالك، بن نبي، **تسليط مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**(ترجمة: محمد،عبد العظيم علي).الإسكندرية:دارالدعوة، ط1، 1997م، ص66.

[5]– محمد المختار،الشنقيطي،"الحصاد الطائفي في المنطقة"، برنامج **في العمق**، قناة:الجزيرة، 2015/06/15م.

[6]– كاظم شبيب، **مرجع سابق**، ص88.

وغالبا ما توجد في المجتمعات المتعددة تاريخيا سرديتان أو أكثر، وعندما تقترن إحدى السرديات أو كلها "بالمطلق" فتصبح كل أقلية أو أكثرية ترى في سرديتها "اليقين والصحة" وفي باقي السرديات التشكيك والخطأ، فيبدأ تبادل التهم ويليها الإقتتال[1]، فالإعتراف بصحة سردية ما أمر مهم للغاية لذلك نجد كل فئة تجتهد في جمع الدلائل لإثبات صحة أقوالها، وهنا نشير إلى صعوبة تحقيق ذلك لما يتعلق الأمر بالأقليات التي لم يتم تحديد أصلها وتاريخها بدقة، فهنا يدخل التأويل والتشكيك خصوصا من طرف الطبقات السياسية والثقافية.

وهكذا نجد أن السبب الرئيسي في تأزم مسألة الأقليات في الشرق الأوسط هي دول الأقليات نفسها، ذلك أن هذه الدول كونها "مستورة" على حد تعبير"بيرتراندي بادي" "Bertrand Badie"*في كتابه" الدولة" "l'Etat importé"، إنتهى بها المطاف بكونها مجرد دول "فاشلة" بل و"هشة" لم تستطع إحلال "التشكيلات الحديثة" محل" التشكيلات القديمة"، وهذا ما عبر عنه "محمد عابد الجابري"**في إطار حديثه عن الدول العربية، حيث يرى أن في هذه الدول أصبحت "القبيلة" محركا علنيا للسياسة بدل تحويلها إلى نظام مدني سياسي إجتماعي حديث، وأصبح الإقتصاد"ريعيا" أو"شبه ريعي" مطبوعا بطابع " الغنيمة" بدل إنشاء إقتصاد إنتاجي، وأصبح الفكر والإيديولوجيا "عقيدة" طائفية أو شبه طائفية بدل تحويله إلى رأي وفسح المجال إلى حرية التفكير[2]. فالدول في الشرق الأوسط تحاصر مواطنيها فتصادر حرية العمل وحرية التفكير لديهم ما يؤدي لإنفجار مجتمعاتها.

---

[1]– بشير، نافع، "الأكراد والربيع العربي"، **برنامج في العمق**، قناة الجزيرة، 2013/01/21م.

✶ **بيرتراندي بادي:** هو عالم سياسي فرنسي متخصص في العلاقات الدولية، ولد في 14ماي 1954م، في العاصمة الفرنسية باريس، بدأ بالتدريس في الجامعة منذ1974م، تقلد عدة مناصب علمية أهمها: بروفسور الجامعات في معهد الدراسات السياسية بباريس في1990م، ومدير مركز روتاري للدراسات الدولية حول السلم و حل النزاعات من 2002م حتى 2006م،ونائب رئيس الجمعية العالمية للعلوم السياسية من2006م حتى 2009م، وهوأحد مسيري مجموعة "L'état du monde" وغيرها من المناصب.

✶✶ **محمد عابد الجابري** : مفكر وفيلسوف عربي مغربي، ولد بفكيك في المغرب بعام 1936م وتوفي في 3 ماي 2010م في الدار البيضاء،حصل على دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة عام1967م، وعلى دكتوراه الدولة في الفلسفة عام 1970م من كلية الأدب بالرباط، إشتغل أستاذ الفلسفة والفكر العربي الإسلامي في كلية الأدب بالرباط منذ عام1967م، له 30 مؤلفاً في قضايا الفكر المعاصر، أبرزها "نقد العقل العربي" الذي تمت ترجمته إلى عدة لغات. كرّمته اليونسكو لكونه "أحد أكبر المتخصصين في إبن رشد، إضافة إلى تميّزه بطريقة خاصة في الحوار.

[2]– محمد،عابد الجابري ،**إشكاليات الفكر العربي المعاصر**.لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،1990م، ص182.

فالدول في الشرق الأوسط تعاني من "الأزمات الخمس" التي حددها" لوسيان باي"★والتي تجسد مجتمعة سمات تخلف دول العالم الثالث وتتمثل هذه الأزمات في أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة مشاركة، أزمة تغلغل، أزمة توزيع[1]، فمعظم دول الشرق الأوسط لا تتمتع بالشرعية، ويصعب عليها الحصول على أصوات أقلياتها، التي إما تعزف عن المشاركة السياسية وإما تصوت حسب ولاءاتها المحلية، وبسبب خلافات السلطات الحاكمة مع الأقليات يصعب تغلغلها في المناطق التي تتواجد فيها هذه الأخيرة، أما عن أزمة التوزيع فلا يمكن أن تطبق العدالة الإجتماعية وعدالة في التوزيع في دول حكوماتها عصبوية، فئوية وجهوية لاترى أبعد من دوائرها الإنتخابية، ولذلك هذه الأزمات مولدة ومساهمة في تأزم مسألة الأقليات في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: الأقليات في الشرق الأوسط بين الإنتماء الوطني والمحلي

تعاني شعوب الشرق الأوسط من حالة إضطراب في الهوية، ونقص في الإحساس بروح المواطنة والإنتماء الوطني في ظل إنتشار العولمة خاصة في جانبها الثقافي والإجتماعي وتطوروسائل الإتصال الإجتماعي، ونجد أبناء الأقليات في الشرق الأوسط يعانون من إضطراب مزدوج بين الإنفتاح العالمي والإنغلاق المحلي للهوية، وما يصاحبها من تأثير سلبي على الإنتماء الوطني.

أولا:أزمة الهوية وعلاقته بمسألة الولاء المحلي للأقليات في الشرق الأوسط:

لقد أدت ظاهرة التعددالإثني الديني في دول الشرق الأوسط دورا حاسما في أزمة الهوية، التي غذتها الثقافة السياسية السائدة لدى النخب الحاكمة ولدى الأقليات و زعمائه.

I-الأقليات و أزمة الهوية الوطنية:

1- المقاربات النظرية لمسألة الهوية عند الأقليات:

هناك أربع مقاربات عالجت هذه المسألة وهي كالتالي[2]:

★ **لوسيان باي** "**Lucian W. Pye**": هو عالم سياسة، وساينولوجيست(sinologist)، وخبير في السياسات المقارنة، ولد في 21أكتوبر1921م بفينزهو "Fenzhou" بالصين، توفي في 5سبتمبر2008م، يعتبر أحد موجهي المدارس الصينية في الولايات المتحدة الإمريكية، درس في كلية كارلتون "Carleton"، وجامعة يل" yale"، كما درس في معهد ماسشوستز للتكنولوجيا " The Massachusetts Institute of Technology"، وهو من بين أبز رواد نظريات التنمية السياسية الحديثة في العالم الثالث.

[1]-أحمد، وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للعالم السياسي**.الإسكندرية:أليكس لتكنولوجيا المعلومات،2003م، ص17.

[2]- توفيق السيف، الأقليات والهوية: كيف تتحول عوامل التنوع إلى خطوط إنقسام في المجتمع الوطني،

(http://talsaif.blogspot.com/2011/08/blog-post_05.html),(2015/11/6), (228Ko).

أ- الهوية قدر:

حسب رواد هذا الإتجاه فإن العوامل التي تشكل الهوية الخاصة للجماعة مثل اللغة والدين، هي حقائق موضوعية موجودة في الواقع أوفي التاريخ وسواء أستعملت في الصراع السياسي أم بقيت محايدة، فإنها تظل مرتبطة بشخص حاملها ومؤثرة عليه.

حدث جدل كبير حول هذه النظرية ، لاسيما وأنها تستثني الوعي الفردي بالذات المستقلة والقائمة بذاتها ، وإرادة الإنسان لأن يكون ما يشاء، كما تستثني إحتمال أن يكون موقف الأخرين من هذا الفرد أو المجموعة التي ينتمي إليها موقفا منصفا.

ب- مجتمعات متخيلة:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الجماعة، سواء كانت شعبا كاملا أو مجموعة عرقية أودينية، هي كينونة رمزية فكل مجموعة من البشر ترسم صورة ذهنية عن عنصر تاريخي أو مجموعة عناصر تشكل رابطة إفتراضية تجمع بين أفرادها وتميزهم عن الأخرين. في حين أن هذه الرابطة ليس لها وجود موضوعي مستقل بذاته، أوليست موجودة في الأصل.

وحسب "أرنست غلنر"، فإن بروز الهويات القومية المتمايزة ليس سوى نتيجة لفعل سياسي تقوم به النخبة، وتستخدمه لضمان شريحة مصالح خاصة.

ج- موقف وسطي بين الإتجاهين السابقين:

رواد هذا الإتجاه يجمعون عناصر من المقاربة الأولى والثانية،وبين أبرز هؤلاء"بينيديكت أندرسون" الذي يرى أن بروز الهوية القومية، سواء كانت ترتبط بأمة كاملة أو بأقلية صغيرة، في المجال السياسي، هو عمل تقوم به النخبة، لكن هذه الأخيرة لا تخلق هوية من لا شيء، بل تعيد إحياء عناصر تمايز موجودة فعلا في ماضي الجماعة أو حاضرها، وقد تكون نشطة أو خامدة، فتركز عليها وتستعملها كوسيلة لتعبئة الجمهور وراء أهداف سياسية. كما يشير إلى عوامل موضوعية ترتبط بالتقدم العلمي، حيث يعتقد أنها ساهمت في إحياء وإغناء الشعور بالذات الجمعية بين أعضاء المجموعات التي تنتمي إلى أصول مشتركة.

د- نظرية التحديث:

إهتم باحثون كثيرون بتحليل العوامل الإقتصادية والسياسية التي تولد في الجماعات مشاعر القلق أو الحاجة إلى التضامن الداخلي، فالتنمية والتحديث تنطوي بالضرورة على إلغاء أوتهميش لقيم

ومسلمات وأعراف توفر قدرا من الشرعية للنظام الإجتماعي، وبعض الأسس الضرورية للإستقرار والتواصل، كما تخلق أدوارا ومصادر إقتصادية وغير إقتصادية توسع فرص التنافس السياسي.

2- علاقة الأقليات بأزمة الهوية في الشرق الأوسط:

تعود أزمة الهوية الوطنية في دول الشرق الأوسط إلى بداية نشأتها، حيث تبنت كل دولة هوية وطنية وبلورتها دون الأخذ بعين الإعتبار كل مكونات المجتمع، فكانت النتيجة هوية وطنية تبناها النظام وبعض فيئات المجتمع وليس كل فيئاته، بمعنى أخر بروز هوية رسمية غير معبرة عن كل جماعات المجتمع بهوياتهم المختلفة، وما زاد الأمر سوء هو محاولة هذه الدول إقامة تجانس فوقي للهويات المتعددة عبر فرض الهوية الوطنية الرسمية بالقوة والقوانين في حين الهوية أقوى من القوانين والأنظمة لما فيها من بناء ذاتي وتحسيس بقيمة الذات حسب مفعوليتها[1]، فكانت النتيجة إنفجار أزمة الهوية التي صارت مرض مستوطن في تاريخ المنطقة.

وبالرجوع إلى بعض هذه الدول نجد النموذج التركي يحاكي هذه الحالة، حيث تبنت تركيا الحديثة القومية التركية (العرق التركي واللغة التركية) دون الأخذ بعين الإعتبار للأقليات الموجودة فيها.

ونفس الشئ نجده عند الدول العربية التي تبنت القومية العربية القائمة على اللغة والثقافة العربية دون أي إعتبار لأقلياتها الإثنية[2]. التوجه نفسه نجده عند الدول التي أخذت بالهوية الإسلامية دون النظر لأقلياتها غير المسلمة.

في حين كان لابد من بناء هوية وطنية جامعة لكل الهويات الفرعية لا هوية تقسم أبناء الوطن الواحد، وتجعلهم فرقاء، حيث كان رد فعل الأقليات هو مواجهة الهوية المركزية المهمشة لها بهويات بديلة ومقاومة، فرجعت للهويات الأولى التي صارت منافسة"للهوية المشرعنة"*على جميع المستويات فأصبحت أهم علامات الخطاب على مستوى المصطلحات وعلى مستوى السلوك، ما أدى إلى خلق وعي جديد في تعريف الذات وهو وعي بالجذور والأصول عند أبناء أقلية.

فالهويات الجمعوية بدل أن تكون لها ما يميزها داخل الهوية الوطنية المشتركة صارت تظهر على

---

[1]- عبد الله،الغذامي، **مرجع سابق**، ص50.

[2]- Ibrahim ,SAAD EDDIN, «Diversité bonne et mauvaise gestion, le cas des conflits éthniques et de l'édification de l'Etat dans le monde arabe», **Programme MOST**.France: Ed UNESCO ,N°10,1996, p7.

*- ورد هذا المصطلح في كتاب:عبد الله،الغذامي، **مرجع سابق**، ص51.

حساب الهوية الوطنية أمام الهويات الأجنبية.[1]

لقد تضاعفت أزمة الهوية بما تعنيه من إضطراب المعاني الرمزية والروحية والحضارية التي تشد المواطن إلى الجماعة وتعطيه إحساس بالإنتماء إلى الوطن، بغض النظر عن هويته المحلية، وتخلق لديه الولاء والإعتزاز الكامل به وبرموزه، فبعد عقود من الإستقلال هذه الدول عجزت النظم عن إيجاد طرق الترويج بفعالية لهذه الهوية عبر تنمية الإحساس بالمواطنة، وإشاعة روح الحرية والمساوات وإشباع الحاجات الأساسية للمواطن[2] كما لم تبادر إلى تصميم هوية تكون القيمة العليا لها في المجتمع، حيث تأخذ في مضامينها كل الهويات المحلية والمتغيرات الزمنية.

وفي دراسة "لأحمد وهبان" ربط بين أزمة إستقرار المجتمع التي هي جزء من أزمة الإستقرار السياسي، وأزمة الهوية التي ترجع بالمقام الأول إلى أسباب عرقية ودينية[3]، وهذه حقيقة أكدها واقع الشرق الأوسط الذي يلعب فيه العامل الديني والعرقي أثر كبير على الإستقرار السياسي في دوله.

II- الأقليات والثقافة السياسية السائدة:

فالثقافة السياسية التي هي نتيجة تنشئة سياسية معينة تؤثر بشكل كبير في مسألة الولاء الوطني أو المحلي لدى هذه الأقليات، التي تتأثر بالثقافة السياسية لدى زعمائها ولدى النخبة الحاكمة.فنجد الثقافة سياسية السائدة لدى النخب الحاكمة هي ثقافة سياسية رعوية مطبوعة بالإستبداد، لذلك فلا غرابة أن تتبنى النظم في الشرق الأوسط الكثير من الأمور التحديثية في المجتمع كالمشاريع التنموية وبرامج الإنعاش الإقتصادي، ولكن لما يتعلق الأمر بالتحديث السياسي القائم على ثقافة سياسية تشاركية ترفضه وتحاربه، وأبرز مثال على ذلك دول الخليج حيث نرى حالة إزدواجية تتراوح بين التطور الإقتصادي دون أن يتبعه تطور وتحديث سياسي.

أما الثقافة سياسية السائدة لدى الأقليات ونخبها فتختلف من أقلية لأخرى ومن مجتمع لأخر، فنجد بعض الأقليات تبرز لديها ثقافة الخضوع كالشركس والمسيحيين في الأردن وأكراد إيران، وبعض الأقليات لها ثقافة سياسية تشاركية كالأقباط في مصر.

عموما الأقليات بصفة عامة تتمتع بنضج سياسي أكبر من الأغلبية وذلك نظرا لكفاحها المستمر للحصول على حقوقها،فكثيرا ما تطالب النخب الحاكمة بالإنفتاح عبر ثقافة ديمقراطية تتجاوز الأحادية

---

[1]- أسامة، أمين الخولي، وأخرون، **العولمة والعرب**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998م، ص299.

[2]- دهام محمد دهام، العزاوي، **الإحتلال الإمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، مرجع سابق**، ص23.

[3]- أحمد، وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للعالم السياسي. مرجع سابق**، ص85.

والإستئثار بالعمل السياسي، بمعنى المساهمة وليس ثقافة الخضوع[1].فالأقليات ولكونها في حالة دفاع مستمرة عن حقوقها وفي حالة صراع مع حكوماتها، صارت أكثر ميلا لثقافة تشاركية وإنفتاحية.

III-أزمة المواطنة والإندماج الوطني في الشرق الأوسط:

لقد طغت المفاهيم المفرقة وكثر التركيز عليها على حساب المفاهيم الجامعة كالمواطنة والإندماج الوطني التي صارت شيء نادر لدى شعوب الشرق الأوسط بصفة عامة وعند أقلياتها بصفة خاصة.

1-المواطنة:

تنطوي المواطنة على قيم سياسية ومؤسسية جوهرية للوطن والدولة، فهي تنقل المواطن من الفرد الخاضع التابع للسلطة السياسية للدولة إلى المواطن المشارك والموجه للسلطة السياسية[2]. وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها:

"علاقة بين فرد ودولة، يحددها قانون تلك الدولة، تتضمن العلاقة حقوق و واجبات، حرّية ومسؤولية"[3]،

وإلى جانب الروابط القانونية تتضمن المواطنة الروابط الأخلاقية والإنسانية التي تربط المواطن بوطنه[4]، وذلك يعني أن للمواطنة بعدين الأول مادي والثاني معنوي أخلاقي ولا يمكن الحديث عن المواطنة في حال غياب أين من البعدين.

والمواطنة تلغي التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو المكانة الإجتماعية أوالقوة والضعف، وعلى النقيض من ذلك يحدث في الشرق الأوسط حيث صار هناك تطبيق فعلي "للدروينية الإجتماعية" حيث البقاء ليس للأصلح لكن للأعنف والأقوى، وكما قال "ثوكيديس" يوما:

"يفعل الأقوياء ما يستطيعون و يحتمل الضعفاء ما يفرض عليهم"[5]

وهي عقيدة الشرق الأوسط الجديدة .

فالتعامل مع الأقليات في هذه المنطقة ليس من منظور قيم المواطنة كما في أوروبا، التي لم يعد فيها أقلية أو أكثرية على أسس طائفية دينية، مذهبية أوعرقية، لكن على أساس إيديولوجي أو سياسي

---

[1]-نجدت، صبري ئاكرة يى،**الإطار القانوني للأمن القومي-دراسة تحليلية.الأردن**:دار دجلة، ب س ن ، ص161.

[2]-حسين، علوان، **مرجع سابق**، ص99.

[3]-علي، دريس، **مرجع سابق**، ص50.

[4]- جمال، بن دحمان،**المواطنة المسؤولة(دليل المفاهيم و المواضيع)**. لندن:المعهد العربي للتنمية المواطنة،ب س ن، ص7.

[5]-طايع أصيفا، سفرين.م. روجو مامو، أحمد.م.عبد الغفار، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا التحديات والتوقعات**. مصر:مركز البحوث العربية والإفريقية، ب س ن، ص10.

أو برامج سياسية وإنتخابية، بل في الشرق الأوسط يتم التعامل معها على أساس أنهم "شظايا شعوب" على حد تعبير "جون ستيوارت ميل"[1] لا تستحق حتى الإعتراف بها رغم ما ينطوي ذلك من صنع سلام مع الأقليات حسب"إيريك سوينر" "Eric Schuinner"، فالإعتراف بالأقليات كما يقول"شارل تايلور""Charles Tylor""حاجة إنسانية حيوية"[2]، ولذلك فالتعامل مع الأقليات على أساس إنكار وجودها أو التمييز العنصري ضدها يؤدي لتأجيج مشاعرها وبالتالي رفعها لائحة مطالب قد تعرض الأمن القومي للدولة للخطر أما في حال أحترم وجودها فستصبح الأقليات قيمة مضيفة لدولها ورفاهها وعامل لتطورها.

وقد إتبعت دول الشرق الأوسط سياسات قسرية ضدها حيث لم تتوانى عن إعدام قادتها السياسيين أو سجنهم أو نفيهم، كما منعت عنهم إستخدام لغاتهم، وثقافاتهم في الأماكن العامة، وتم توطين أبناء الأكثرية في أراضيهم[3]، وحرمان مناطقهم من التنمية مما رفع نسبة الفقر والأمية عند أبناء الأقليات ونتيجة سياسة "التهميش" لهذه الأقليات، صار المجتمع مجرد "أرخبيل" من المجموعات غير المتماسكة لا تؤمن بالمواطنة،

ورغم أن دساتير هذه الدول تضمن حقوق المواطنة لجميع أفراد المجتمع نجد السلطات الحاكمة فيها تتعدى على مبادئ المواطنة التي لو تم تطبيقها حسب" علي الدين الدسوقي" سوف تحل مسألة الأقليات[4].

2-الإندماج والوحدة الوطنية:

الإندماج الوطني هو الإحساس بالولاء الوطني الذي يحجب الولاءات الثانوية والعرقية[5]، والإندماج يقصد به عدة معاني أبرزها[6]:

---

[1]- باتريك، سافيدان، **مرجع سابق**، ص36.

[2] - Roman ,LE COADIC, « Les minorités nationales :vers un retour de refoulé ?».France: Ed presses universitaire de Rennes, ,2009, p16.

[3] - Nergis,CANEFE GÜNLÜCK ,"A preliminary analysis of the Socio- Historical character of minority- related population movement in middle eastern territorial states" ,Canada, **regional political dynamics**, center for refugee studies , york university,P9،10.

[4]- يوسف، الصواني، **مرجع سابق**، ص135.

[5]- محمد حليم، ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**. لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011م، ص97.

[6]- أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي، أنطوان نصري مسرة، وآخرون، **مرجع سابق**، ص58.

– إدماج الجماعات المختلفة من الناحية الثقافية والإجتماعية في حدود جغرافية بقصد تأسيس هوية وطنية موحدة، كما يرمي إلى تقصير الفجوة بين الحاكم والمحكوم، أي بين النخب السياسية الحاكمة والمجتمع أو قطاعات منه، لأسباب ثقافية أوإجتماعية أو إثنية،

– كما يطلق على الحالات التي تبسط الحكومة المركزية فيها سلطتها على الأطراف أوالمناطق التابعة لها، ويقصد به أيضا تحقيق قدر من الإتساق القيمي، يكون محوره العدالة والمساواة لضمان إستمرارية النظام الإجتماعي أو إعطاء الجماعات المهمشة حقوق كاملة في المواطنة بغرض إدماجها في العمليات السياسية والإقتصادية القائمة في المجتمع. وأخيرا قد يشار به القدرة على تنظيم الناس في مجتمع ما بغرض تحقيق بعض الأغراض العامة.

وفي الشرق الأوسط أستبدل الإندماج الوطني والوحدة الوطنية بالإطفاف والوحدة على المستوى الطائفي والمذهبي والعرقي، رغم أن التعايش في ظل الوحدة الوطنية لا يعني إلغاء الإنتماءات الفرعية أو القضاء على الجماعات الفرعية والخصوصيات الذاتية[1]، بل تسهيل سبل الحياة لهذه الجماعات من خلال التواصل والتعاون فيما بيتها في إطار جماعة وطنية موحدة، على غرار عدة دول متعددة القوميات.

ثانيا: الإنتماء والولاء المحلي ومظاهره في الشرق الأوسط:

يخيم على إقليم الشرق الأوسط حالة من الفوضى خصوصا في"دول الحراك العربي" والتي يسعى من خلالها إعادة رسم خريطة المنطقة وفق المعيار الديني والعرقي، وفي مقدمتهم الكرد، البلوش، الشيعة العرب، المسيحيون، وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها" الدولة الوطنية" نجد طغيان الولاءات المحلية(القبلية، العشائرية، الدينية، المذهبية والعرقية) على حساب الولاء للدولة.

I–التمييز بين الإنتماء والولاء:

1–الإنتماء:

كلمة الإنتماء لغة تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة"Belonging"وهي مشتقة من الفعل"Belong " وتشير إلى شعور الإنتساب لكيان ما تكون جماعة أو طبقة أو دين أو وطن، يكون فيه الفرد مندمجا أو ملتحما معه و يشعر فيه بالأمان و يعبر عن ذلك بالسلوك[2] .

[1]– حسين، علوان، **مرجع سابق**، ص48.

[2]– علي، دريس، **مرجع سابق**، ص36.

فالإنتماء إلى أي دائرة تاريخية أو ثقافية أو قبلية ليس من إختيار الفرد، فليس بإمكانه أن يمتنع من الإنتماء إلى عائلة معينة أو دين محدد، فالإنتماءات التاريخية والدينية أو الثقافية هي إنتماءات موضوعية، حقائق تاريخية لا يمكن إزالتها من الخريطة الإجتماعية.[1]

2- الولاء:

لغة من الولي أي القرب والدنو، أما إصطلاحا فيشترك مع المعنى اللغوي بأن كليهما يعني القرب النصرة والصداقة، ويقصد به مشاعر الفرد وأحاسيسه الإيجابية إتجاه موضوع أو كيان معين[2].

من هنا تظهر العلاقة بين المفهومين، فمفهوم الولاء يتضمن الإنتماء الذي هو حالة طبيعية تتحول إلى حالة سياسية لما يطغى عليها طابع الولاء، فالإنتماء إلى عائلة لا يتحول إلى نظام عشائري أو ملكي إلا عندما يلتقي الأفراد على الولاء للعائلة، والإنتماء للدين لا يصبح مشروعا سياسيا طائفيا أو دينيا إلا عن طريق الولاء له[3]، وللأسف مثل هذه الولاءات تسود بكثرة في منطقة الشرق الأوسط التي أستبدل فيه الولاء للدول بالولاء للقبيلة والعشيرة والمذهب.

فالولاء يؤدي إلى عملية تشكيل لخطوط إنقسام إجتماعية عميقة وبنيوية بين مجموعات إجتماعية متمايزة لها وعيها بهويتها الذاتية المتمايزة عن الهويات الأخرى، وهوما يطلق عليه "التصدع الإجتماعي"[4] الذي يخلق حدود هوياتية تطغى على الحدود السياسية للدولة وتعرضها للخطر.

II- مظاهر الولاء المحلي للأقليات في الشرق الأوسط:

يقول الشنقيطي:

"إنالشعوب في الشرق الأوسط تحولت إلى كتل صماء تعيش بشكل كأنها علب متوازية وليست مجتمع إنساني فيه تداخل و تواصل"[5]

فالولاء المحلي لدى الأقليات يتطور إلى خلق دول ذاتية لها، تكون منافسة للدولة الوطنية، كما يتحول الصراع الإجتماعي في المجتمع من صراع بين المراتب الإجتماعية إلى صراع عضوي بين الطوائف

---

[1]- محمد، محفوظ، **مرجع سابق**، ص112-115.

[2]- سميح الكراسنة، وليد مساعدة، علي جبران، آلاء الزغبي، "الإنتماء والولاء الوطني"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، الأردن، مج6، ع2، 2010م، ص52.

[3]- محفوظ، محمد، **مرجع سابق**، ص112.

[4]-علي، دريس، **مرجع سابق**، ص31.

[5]- محمد المختار،الشنقيطي،"الحصاد الطائفي في المنطقة"، برنامج **في العمق**، قناة:الجزيرة، 2015/06/15م.

والقبائل والعشائر والمناطق والأقاليم المختلفة[1]، وذلك ما يؤدي لحالة إرتباك وفوضى دخل المجتمع، قد يتطور إلى حد تقسيم الدولة.

ومن أبرز مظاهر الولاء المحلي للأقليات في الشرق الأوسط نجد:

1-على المستوى السياسي:

حيث ينتخب المترشح السياسي ليس بالنظر إلى برنامجه الإنتخابي وكفائته، بل بالنظر إلى قبيلته أو عشيرته، أو بأمر من الزعيم الديني أوشيخ القبيلة، هذا ما يؤدي إلى مأسسة الولاء المحلي.

2-على المستوى الإقتصادي:

بعض الأقليات تعمل جاهدة للإستئثار بالخيرات والثروات المتواجدة في مناطقهم على حساب الدولة وبقية أعضاء المجتمع.

3-على المستوى الثقافي:

عند بعض أقليات الشرق الأوسط تأخذ طبيعة إحتفالاتهم بالأعياد المحلية الخاصة بها طابع التحدي للرموز الوطنية، حيث يرفع علم الأقلية ويهان العلم الوطني، كما ترفع شعارات التمجيد لجماعة الأقلية في حين تطلق عبارات معادية للحكومة أوالجماعات الأخرى.

ومن أبرز النماذج على هذه الحالات نجد الأقلية الكردية في البلدان التي تتواجد فيها، ففي العراق أين يتمتع الأكراد بحكم ذاتي في المناطق الشمالية، نجدهم يصرون على إنضمام مدينتي"كركوك" و"الموصل" إلى إقليمهم وذلك بإنكار حقوق الأقليات الأخرى التي تعيش فيها خاصة العرب والتركمان، كما يستغلون الثروات الإقتصادية المتواجدة في إقليمهم خاصة البترول، ويحرمون الأقليات والمناطق الأخرى منها.

أما في سوريا، فهم إستغلوا ضعف النظام وحالة الفوضى ليشكلوا ثلاث كنتونات تتمتع بالحكم الذاتي، وهي منطقة الجزيرة بمحافظة"الحسكة" و"عفرين"بشمال حلب، وعين العرب(منطقة كوبياني) ، كما أن المليشيات الكردية تقاتل تحت شعار مشروع وطني خاص بها، يقول"فريد العاطي"*:

"باقي الثوار يقاتلون من أجل سوريا، أما نحن فلدينا كوردستان الخاص بنا وهذا ما نهتم به فعلا."[2]

---

[1]-حسين،علوان، **مرجع سابق**، ص33.

*أحد المسؤولين عن المليشيات الكردية في كوباني.

[2]- تروفيمون، ياروسلاف ،"هل ستحد إعادة ترسيم الحدود من نزاعات الشرق الأوسط"(ترجمة و تحرير: نون بوست)، **وول ستريت جورنال**، (57ko). (2015/8/03), (http://www.noonpost.net/content/6246)

قريبا من سوريا، في تركيا لا يزال حزب العمال الكردستاني يقتل في جنود الأتراك، ما يؤثر سلبا على مبادرة السلام التي أطلقتها الحكومة التركية مع أكرادها، كما أن مسؤولي حزب الشعوب الديمقراطي الكردي الذي حصد ثمانين مقعد في البرلمان التركي في الإنتخابات البرلمانية في جويلية 2015م، لم يصدرولا بيان واحد للتنديد بهذه العمليات ولا إشارة إلى تضامنهم مع أفراد الجيش التركي[1]، وهذا دليل على إعلاء الولاء المحلي على الولاء الوطني، وهذه ليس بالجديد في الشرق الأوسط فمنذ إنشاء دوله وهي تعاني من أزمة الولاء لها.

في لبنان أيضا نتيجة نظام المحاصصة المعمول به نزل المجتمع إلى المكونات الأولى، كالطائفة والعشيرة، وجمد العملية السياسية وحول الدولة إلى مجرد مؤسسة إدارية أوشركة يكون فيها للأفراد حصصا تختلف نسبتها بين جماعة وأخرى[2]. ما جعل كل طائفة تتكفئ على ذاتها وكأنها في حالة غربة داخل وطنها، وصار ممثلي بعض الأقليات فيه يتعدون على سيادة الدولة، فمثلا"حزب الله" ممثل الأقلية الشيعية في لبنان دخل في الحرب السورية إلى جانب النظام السوري دون موافقة الحكومة اللبنانية، كما أنه يملك مقاتلين منظمين على شكل جيش موازي لجيش الدولة اللبنانية.

إن تخطي مشكلة "الإنحلال المجتمعي"في الشرق الأوسط يتطلب تحمل المسؤولية من كل الأطراف سواء الأنظمة، الأقليات، الأغلبية ذلك لأن التعصب، الإستبداد والظلم هو ما يقسم الأوطان وليس الأديان والثقافات، كما يجب إعادة تفعيل دور المجتمع المدني وتقويته فهو حسب"عابد الجابري":

" البديل عن المجتمع الذي تهيمن فيه أفكارو تطلعات رجال الدين من جهة، والبديل عن سلطة الدول الإستبدادية الشمولية من جهة ثانية، والبديل عن النظام القبلي والمجتمع الطائفي."[3]

المبحث الثالث: أوضاع الأقليات وعلاقتها بالإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط

تختلف أوضاع الأقليات في الشرق الأوسط من بلد إلى آخر، ويؤثر في ذلك عدة عوامل منها طبيعة الأقلية ومطالبها وطبيعة الأنظمة التي تتعامل معها.

---

[1]– محمد زاهد، غل،"تركيا وقواعد اللعبة الجديدة"، برنامج "**في العمق**"، قناة "الجزيرة"،3 /2015/8م.

[2]–نبيل، راغب، **هيبة الدولة (التحدي والصمود)**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م، ص52.

[3]– نادية، بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة– دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، باتنة، الجزائر،2009م–2010م، ص31.

أولا- تصنيف وتوزيع الأقليات في الشرق الأوسط:

الشرق الأوسط عبارة عن فسيفساء من الأقليات القومية، اللغوية والدينية وذلك لكون المنطقة مهد الديانات السماوية الثلاث (أقلية دينية ومذهبية) إضافة للعوامل الجغرافية (الجبال والصحاري)، كما أن الحدود الحالية لدول المنطقة لم يحترم عند وضعها الحقيقة الإنسانية، الدينية والثقافية والإجتماعية، ما أدى إلى تقسيم قبائل وعشائر بين عدة دول[1]، ما جعل الشرق الأوسط منطقة أقليات بإمتياز.

I- تصنيف الأقليات في الشرق الأوسط:

ويمكن تصنيف الأقليات في الشرق الأوسط كالتالي[2]:

1-أقليات إثنية ودينية في آن واحد:

حيث لم تتأثر هذه الأقليات بالإسلام وحافظت على ديانتها ولغتها وبعض تقاليدها ويتعلق الأمر ببعض الأقليات المسيحية(الأرمن والأشوريين) في الدول المسلمة، وإذا أخذنا في عين الإعتبار الطوائف داخل الإسلام نجد تنوع إثنو-ديني بارز في العراق، وهو حال الأقلية الكردية حيث يتكلمون لغة هندو-آرية وهم سنة في بلاد أكثرية شيعية و لغتهم العربية، وفي إسرائل نجد أقلية عربية مسلمة في دولة يهودية ذات أغلبية يهودية.

2-أقليات إثنية مسلمة:

ويتعلق الأمر ببعض الجماعات إعتنقت الإسلام لم تنجح في إنشاء دول مستقلة، وهي ضمن كيانات سياسية ترفضها حيث تخضع لإثنيات أقوى منها وهو حال الأكراد مع وجود حالات أخرى كالدروز.

في إيران أيضا رغم الوحدة الدينية حيث 90 %شيعة، نجد إنقسام إثنو-لغوي: التركمان الكرد البلوش العرب، هذه الحالة موجودة أيضا في تركيا بحضور الأقلية الإثنو-لغوية الممثلة بالأكراد.

3-أقليات الدينية المسلمة المندمجة ثقافيا:

إندمجت في النسق الثقافي لكن بسبب دوافع دينية وفي بعض الأحيان سياسية لا تعيش في إنسجام تام مع الأغلبية، وهو حال العلويين في سوريا وتركيا، والشيعة في العراق والشيعة الإثني عشرية في لبنان والدروز في سوريا ولبنان.

---

[1]- Georges ,MUTING,«Du Maghreb au moyen – orient, un arc de crise»,**documentation photographique**,France, 2002, p7.

[2] -Antoine,HCKAYEM, **Op.Cit**, p232-236.

4-الأقليات غير المسلمة:

ممثلة بشكل أساسي في الطائفة المسيحية الشرقية الذي يتكلمون العربية، وضمن هذه المجموعة نجد العلويين الأقباط في مصر المارونيين في لبنان.

II-توزيع الأقليات في الشرق الأوسط:

إن التقسيم والإحصائيات التي سوف نعرضها ككل الإحصائيات المتعلقة بالأقليات تمتاز بالنسبية، وذلك لغياب إحصائيات رسمية دقيقة ولميل الحكومات لتقليل نسبة أقلياتها، في حين تميل الأقليات إلى تضخيمها.

1-الأقليات الدينية :

أ-الأقلية الدينية المسيحية:

عدد المسيحيين في الشرق الأوسط هو 12 مليون يتوزعون كالتالي:

الجدول رقم (1): توزيع المسيحيين الأرثودكس في الشرق الأوسط

الأرثودكس		
إسم الأقلية	**أعدادهم**	**الدول التي يتمركزون فيها**
اليونان (الروم) الأرثوذكس	1.900.000	في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين
النساطرة (الآشوريون)	900.000	في سوريا والعراق ولبنان
الأقباط الأرثوذكس	5.600.000	في مصر والسودان في سوريا ولبنان والعراق
اليعاقبة الأرثودكس	225.000	في سوريا ولبنان والعراق
الأرمن الأرثودكس	600.000	في سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الإحصائيات الواردة في موقع الإلكتروني: دحمان ،غازي،"مسألة الأقليات"، عرض كتاب: "مسألة الأقليات و سبل تحقيق التوترات الدينية والإثنية في الشرق الأوسط"، "إسكندر شاهر، سعد" الصادر في 2009م، (http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/8/25/),(2015/8/1 م),(492ko).

الجدول رقم (2): توزيع المسيحيين الكاثوليك في الشرق الأوسط

الكاثوليك		
إسم الأقلية	**أعدادهم(نسمة)**	
أتباع الكنيسة الغربية اللاتين	25.000	في السودان، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن
اليونان (الروم) الكاثوليك	500.000	في لبنان، سوريا و مصر
السوريون الكاثوليك	8.000	في سوريا ولبنان
الأرمن الكاثوليك	85.000	في سوريا ولبنان
الأقباط (الروم) الكاثوليك	170.000	في مصر والسودان
الكلدان (الروم) الكاثوليك	625.000	في العراق، لبنان وسوريا
الموارنة(الروم) الكاثوليك	1150.000	في سوريا ولبنان
البروتستانت	200.000	في السودان ولبنان وسوريا ومصر

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الإحصائيات الواردة في الموقع الإلكتروني: دحمان ،غازي،"مسألة الأقليات"، **مرجع سابق.**

من خلال الجدولين رقم(1) و(2) نلاحظ أن الأقباط يتوزعون بصورة كبيرة في مصر والسودان، ومعظمهم من الطائفة الأرثودكسية، كما نلاحظ أن الأرمن أيضا أغلبيتهم من الطائفة الأرثودكسية عكس الموارنة الذين هم من ال من الطائفة الكاثوليكية.

كما نجد في **تركيا** أقليات مسيحية حوالي 100.000 مسيحي ويتوزعون كالتالي:

الجدول رقم (3): توزيع المسيحيين في تركيا

إسم الأقلية	**أعدادهم(نسمة)**
الأرمن	حوالي 80.000 شخص
الإغريق الأرثدوكس	حوالي 3.000 شخص

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الإحصائيات الوارد في مذكرة: فتيحة، بن نعمان، **مرجع سابق**، ص15.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأقلية المسيحية الأكبر في تركيا هي الأقلية العرقية المتمثلة في "الأرمن"، والتي عددها قليل جدا مقارنة بعدد سكان تركيا الذي يتجاوز الثمانين مليون نسمة.

ب-الأقليات المسلمة غير السنة:

وهم الشيعة الإمامية، الزيدية، الإسماعيلية والعلويين والدروز والإباضيين بالإضافة إلى فرق صوفية وحركات دينية ويتوزعون كالتالي:

الجدول رقم (4): توزيع الأقليات المسلمة غير السنة في الشرق الأوسط

إسم الأقلية	أعدادهم(نسمة)	الدول التي يتمركزون فيها
الشيعة الإثناعشرية	10000000	في العراق، لبنان، جنوب الجزيرة العربية
الشيعة الزيدية	3500000	في اليمن وجنوب الجزيرة العربية
الشيعةالإسماعيلية	300000	في سوريا، لبنان والعراق وأقطار الخليج العربي
الدروز (الموحدون)	1350000	في سوريا و لبنان وفلسطين المحتلة
العلويين (النصرية)	3000000	في سوريا ولبنان
الخوارج(الإباضية)	1500000	في عمان والجزيرة العربية (مع إحتساب إباضيي تونس وليبيا)

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الإحصائيات الواردة في الموقع الإلكتروني: دحمان، غازي،"مسألة الأقليات"، **مرجع سابق.**

بالإضافة إلى الأقلية العلوية في تركيا حوالي 15 إلى 20%من مجموع السكان[1].

نلاحظ من خلال الجدول(4) أن الطائفة الشيعية الأكبر في الشرق الأوسط هي الإثنا عشرية تليها الشيعة الزيدية التي تتواجد في اليمن وجنوب الجزيرة العربية.

[1] - Olivier GROJEAN «Comment gérer une crise politique interne?Façonnage organisationnel du militantisme, maintien de l'engagement et trajectoires de défection », **Politix** ,France: De Boeck Supérieur, Volume 26, N° 102,février 2013, p74.

ج-الأقليات الوثنية:

ونذكر منها الأقليات التالية:

الجدول رقم (5): توزيع الأقليات الوثنية في الشرق الأوسط

إسم الأقلية	أعدادهم(نسمة)	الدول التي يتمركزون فيها
الصائبة (الماندیون)	150.000	في العراق
اليزيدية والشوابك	125.000	في العراق
البهائية والشوابك	50.000	في فلسطين والعراق و(السودان)

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الإحصائيات الواردة في الموقع الإلكتروني: دحمان، غازي، "مسألة الأقليات"، **مرجع سابق.**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأقلية الدينية الوثنية الأكبر في الشرق الأوسط هي الصائبة والتي تتواجد بالعراق.

2- الأقليات العرقية:

ونجدهم يتوزعون كالتالي:

الجدول رقم (6): توزيع الأقليات العرقية في الشرق الأوسط

إسم الأقلية	أعدادهم(نسمة)	الدول التي يتمركزون فيها
الأرمن(مسيحيون)	1.000.000	لبنان، سوريا والعراق ومصر
الأراميون والسريان (مسيحيون)	125.000	في سوريا والعراق ولبنان
التركمان والشركس (مسلمون)	125.000	في سوريا والعراق
الإيرانيون(مسلمون)	350.000	في العراق وأقطار الخليج
النوبيون(مسلمون)	500.000	في جنوب مصرو(شمال السودان)

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الإحصائيات الواردة في الموقع الإلكتروني: دحمان، غازي، "مسألة الأقليات"، **مرجع سابق.**

من خلال ملاحظة المعطيات الواردة في الجداول أعلاه يمكن إستخلاص بعض الحقائق:

- هناك ثلاث دول فيها معضم الأقليات وهي العراق، سوريا ولبنان.
- ضئالة عدد الأقليات الوثنية في منطقة الشرق الأوسط يتمركز غالبيتهم في العراق.
- الدين السائد لدى الأقليات هو الإسلام وبعده المسيحية.
- تنتشر الأقلية الشيعية في كافة دول المنطقة تقريبا.
- أغلب الأقليات العرقية تدين بالإسلام.

ثانيا: وضع الاقليات في الشرق الاوسط:

I - حسب الوضع السياسي الإقتصادي والسياسي:

1-الأقليات المسيطرة:

هناك أقليتان تتمتعان بالسلطة (القوة) في بلديهما هي الأقلية المارونية في لبنان والعلوية في سوريا، صحيح أن هناك أقلية سنية مسيطرة في البحرين وشيعة اليزيديين في اليمن تتمتع أيضا بالسلطة، لكن الفرق بين المارونيين والعلويين وهذه الأقليات هي أن هذه الأخيرة تمثل بالتقريب نصف المجتمع الذي تعيش فيه، وهذه الأقليات المسيطرة هي أقليات عرقية ودينية في نفس الوقت[1]، وتمتاز بالقوة الإقتصادية.

2-الاقليات المهمشة:

وهي الأقليات التي طمست هويتها الثقافية والحضارية وحرمت من حقوقها المدنية أو السياسية، و من أبرز الأمثلة نذكر ما يلي:

أ- **الأقلية الشيعية في السعودية:** يشتكي شيعة السعودية من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية، ويشير إلى التمييز الطائفي والمذهبي الذي يمارس ضدهم وعدم مساواتهم ببقية المواطنين وعدم تمثيلهم في المناصب العليا في البلاد، كما أنهم يعانون من الضغوط والمضايقات في أداء شعائرهم الدينية، حيث يمنع عليهم بناء المساجد والحسينات، على المستوى الثقافي أيضا يعانون من منع طباعة كتبهم ودخولها من الخارج وإقامة أي مؤسسة ثقافية أو مركز ديني، كما أنهم محرومون من الحق في إنشاء معاهد وكليات دينية للتعليم حسب المذهب الشيعي، أما إقتصاديا فرغم أنهم يقطنون في المناطق الغنية بالنفط إلا أنهم يعانون من الفقر وسوء الخدمات الصحية والتعليمية.[2]

ب- **شيعة البحرين:**هم يرون أنهم يعيشون في ظل حيف تاريخي إذ أنهم مقصيون من الحكم والثروة مع أنهم يشكلون الأغلبية، كما أنهم يعانون من مشكلة البطالة.[3]

ج- **الأقليات الإثنية والدينية في إيران (الكرد،العرب،البلوش):** تعاني من التهميش في الحياة السياسية ومن التصنيف على المستوى الديني[4]، وفي منطقة الأهواز الغنية بالثروات الطبيعية حيث يتمركز فيها

---

[1]- Nergis,CANEFE GÜNLÜCK,**Op.Cit**,p12.

[2]-شاكر الحاج، مخلف،**الرموز المحظورة**. ب ب ن: دار النشر الإلكتروني، ب س ن، ص64-66.

[3]- **المرجع نفسه**، ص70-72.

[4]- صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، غازي التوبة، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**. الأردن: دار عمار، مركز أمية للبحوث والدارسات الإستراتيجية، ط1، 2013م، ص25.

80% من البترول والغاز الإيراني، هناك غياب التنمية ومحاولات لتعديل التركيبة السكانية بإحلال الفرس محل العرب.[1]

د- **أقلية البدون في الكويت:**تعاني التهميش حيث هي محرومة حتى من الجنسية، ويرفض الإعتراف بهم كمواطني الدولة رغم أنهم يمثلون 10% من عدد سكان الكويت[2].

هـ- **الأقليات الإثنية الدينية في إسرائيل:** حيث يعاني "يهود الفراشة" الوثنيين الذين جاءوا من القرن الأفريقي (جيبوتي، أثيوبيا، الصومال) من التمييز العرقي من طرف يهود أوروبا"الأشكناز"، وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين الإسرائيليين"آرون يفتختال"، أن في إسرائيل هناك إستبداد الإثنية الكبرى[3].

3-الأقليات غير المسيطرة وغير المهمشة:

إن أبرز مثال على حالة التوازن بين الأقليات هو الحالة اللبنانية حيث تطبيق الديمقراطية التوافقية، حال دون سيطرة طائفة على أخرى، ولكن ذلك أثر سلبا على الدولة اللبنانية التي صارت دولة هشة بأقليات ذات نفوذ قوي.

II- حسب الحراك السياسي:

هناك "الأكراد" الذين يعتبرون الأقلية الأكثر نشاطا وتأثيرا في المنطقة، كونهم الأكثر دفاعا عن مطالبهم، ويساعدهم في ذلك وزنهم الديمغرافي، تمركزهم في مناطق متجاورة، إمتلاكهم ثقافة عريقة ولغة خاصة، كما أنهم ذات تأثير على المستوى الداخلي للدول التي يتواجدون فيها وعلى المستوى الإقليمي.[4]

ثم تأتي بعدهم الأقلية الدينية المذهبية الشيعة، حيث نجد الأقلية العلوية مسيطرة ونشطة في سوريا، وفي العراق الأكثرية الشيعية صارت نشطة ويسيطرون على الحكم بعد سقوط النظام العراقي البعثي في 2003م، وفي لبنان هم أقلية يحكمها حزب الله وحركة أمل ولهم حضور سياسي قوي، أقلية

---

[1] -Jean-Michel,VERNOCHET,«Iran: Minorités nationales,forces centifuges et fractures endogènes», **Maghreb - machrek**.France :Ed ESKA.N°201, mars 2009, p64-70.

[2]-سامي، نصر خليفة، "البدون في الكويت..بين الحقوق المدنية والتجنيس"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر: مؤسسة الأهرام ،ع177، جويلية 2009م، ص28.

[3]- آرنت، ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**(ترجمة: زينه حسني).بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006م، ص7.

[4] - Hamit, BOZARSLAN,«Les kurdes, force mouvante dans une région instable» ,**Esprit**. France: Ed Esprit, 15Mai 2013,p127.

في اليمن ممثلة بالحوثيين الذين لهم حضور قوي في المجال السياسي، خاصة بعد الحراك الذي شهدته اليمن في 2011م ومحاولتهم الإستلاء على السلطة، أما في دول الخليج فهي أقليات لا تحكم وليس لها حضور سياسي قوي في الكويت لكنها نشطة ثقافيا ودينيا.

ثم تأتي الأقلية الدينية السنية، حيث نجدها أقلية تحكم في البحرين، أقلية مضطهدة في العراق بعد الإحتلال الإمريكي للعراق في2003 م[1]، ثم نجد الأقليات الإثنية المذهبية المتمثلة في البلوش، والعرب السنة في إيران وهي أقليات غير نشطة[2]، ثم تأتي الأقلية الدينية المسيحية أبرزها الأقباط في مصر، وهي أكبر أقلية دينية مسيحية في الشرق الأوسط[3]، تميل أكثر لإستراتيجية الصمت، أما الأقلية الأكثر نشاطا سياسيا والأكثر مبادرة هم الموارنة في لبنان[4]، ثم تأتي الأقلية الإثنية الدينية في إسرائيل وهي "عرب 48" وهم إما مسلمون سنة أومسيحيون أرثدوكس، لهم ممثلون في الكنيست ولهم أحزاب سياسية.

ثالثا:مطالب أقليات الشرق الأوسط وحدود الإستجابة لها:

I- مطالب أقليات الشرق الأوسط:

تختلف مطالب الأقليات في هذه المنطقة بإختلاف إنشغالاتهم وأوضاعهم حيث نجد:

1- أقليات تدعوا للإنفصال:

وهي المهمشة في أغلب الأحيان كالبلوش والعرب في إيران والأكراد في تركيا.

2- أقليات تدعوا للحكم الذاتي أو الفيدرالية:

المثال الأكثر بروزا هم أكراد العراق، وبعد الحراك العربي السوري في مارس2011م صار لأكراد سوريا دور في المسرح السياسي، وطالبوا بتدريس اللغة الكردية وإعتبارها لغة رسمية ثانية إلى جانب العربية كما طالبوا بحكم ذاتي لمناطقهم.[5]

---

[1]- Fabrice,BALANCHE,**Op.Cit** ,p23.

[2] -Jean-Michel,VERNOCHET, **Op.Cit**,p 60.

[3]- مي، مسعد،"التمييز القطبي وإستبعاد الدولة في مصر".الدوحة، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**.قطر: معهد الدوحة، أوت2011م، ص13.

[4]- أندريه، زكي، **مرجع سابق**، ص226.

[5]- Zakaria,TAHA, « L'opposition kurde et le régime du baath en syrie :entre dynamique identitaire et stratégie de cooperation », la journée d'étude **Oppositions partisanes en situation autoritaire**, France: aix en provence, CHERPA-IREMAM , 14 juin 2012,.p2. (https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00734750/document).

3- أقليات تدعوا لتحسين أوضاعها الدينية:

كالعلويين الشيعة في تركيا الذي يطالبون توزيع عادل لمساعدات الدولة في إطار "diyanet" وإدخال معتقداتهم الدينية في المناهج الدراسية أوإعفاء أولادهم من الدروس الإسلامية السنية الإجبارية.[1]

4- أقليات تدعوا لتحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية:

كالشيعة في السعودية الذين رفعوا عريضة بإسم "شركاء الوطن" إلى الأمير"عبد الله بن العزيز آل سعود" في2003م، والتي شددت على إنتماء الشيعة للوطن السعودي، كما دعت إلى ضرورة تحقيق المواطنة الكاملة والإعتراف بحقوق الشيعة على قدم المساواة مع أبناء الوطن الواحد وإنهاء كل أشكال الكراهية والبغضاء والتحريض المذهبي الذي يمارس ضدهم.[2]

كما يطالب شيعة البحرين بالإنفتاح السياسي والعدالة الإجتماعية، أما أقباط مصر فيطالبون ببناء كنائس وبعض المطالب التي تتلاقى مع مطالب كل الشعب المصري[3] وقد رد" قداسة الباب" على السفيرة الإمريكية "مارجريت سكوبي" التي سألت عن أوضاع الأقباط بمجرد تسلمها مهامها بأن:

" الشاب المسيحي كالشاب المسلم يبحث عن التغيير".[4]

II- حدود إستجابة الأنظمة لمطالب هذه الأقليات:

يقر شيعة السعودية بإنفتاح النظام على مطالبهم بعد تولي الملك السابق "عبد الله عبد العزيز" الحكم، أيضا حصل شيعة البحرين على بعض مطالبهم حيث إتخذت البحرين من "يوم عاشوراء" عطلة وطنية، كما يحتكم الشيعة أمام محاكم جعفرية، وتم الموافق على التدريس بالمذهب الجعفري في2002م وتم منع تداول كتب لرجال الدين سنة تسيء إلى الشيعة، أيضا لا توضع قيود على عدد الشيعة الذين يريدون الحج إلى المزارات المقدسة لدى الشيعة في العراق سوريا وإيران[5]، إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للمنفيين منهم بالعودة وإلغاء قانون أمن الدولة وذلك في

---

[1] -Cemal, KARAKAS, «Laïcité Turquepeut-elle être un modèle?»,**Politique Etrangère**. France: Ed IFRI/ARMAND COLIN, N°3 ,septembre2007,p571,572.

[2]-شاكر الحاج، مخلف، **مرجع سابق**، ص66.

[3]- أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي، أنطوان نصري مسرة وآخرون، **مرجع سابق**، ص225.

[4]- مي، مسعد، **مرجع سابق**، ص19-20.

[5]-شاكر الحاج، مخلف، **مرجع سابق**، ص66-71.

سنة 2000م[1]، أما الأقباط في مصر في عهد مبارك فقد إتخذ معهم أسلوب ترضية "النخب القبطية" عبر تعيين بعضهم في البرلمان[2].

الأقليات الإيرانية حصلت على بعض الحقوق الإجتماعية والثقافية، فللأكراد مثلا تم إنشاء مجلات باللغة الكردية، وتم السماح بإنشاء أقسام لتدريس الكردية في الجامعات وذلك في عهد الرئيس "محمد خاتمي"[3]، لكن بعد مجيء الرئيس "محمد أحمدي نجاد""Mahmoud Ahmadinejâd " في 2004 م تعرض الأكراد ككل الأقليات بإيران للكثير من القمع.[4]

في حين أكراد سوريا حاليا يسيطرون على ثلاثة مناطق أعفرين "afrim" كوباني "kobani " كاميشلي "qamichli" وتتمتع بحكم ذاتي في ظل الحرب الأهلية بعد إنسحاب قوات النظام منها.[5]

أيضا معظم مطالب أكراد العراق تحقق، حيث تضمن قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الذي أقره مجلس الحكم الإنتقالي في مارس 2009م مواد قانونية أقرت ب"الفيدرالية الكردية" وتم الإعلان عن دستور إقليم كردستان في25 سبتمبر2006م وحصلوا على إمتيازات كثيرة[6]، لكن تبقى مسألة إنضمام مدينة" كركوك"إلى إقليم كردستان العراق مسألة خلافية لم تحل، بين الحكومة العراقية المركزية وسلطات الإقليم.

أما الأقلية العلوية الشيعية في تركيا لم ترد الحكومة بعد على مطالبها،في حين إستجابة لمطلب الأقلية الكاثوليكية بإعفاء أبناءها من الدروس الإسلامية السنية[7].

نشير هنا أيضا إلى إستفادة بعض الأنظمة من سياسة "محاربة الإرهاب" لتعطي طابع شرعي لسياسة قمع مطالب أقلياتها[8].

---

[1]-"الإصلاحات السياسية وتطوّر حقوق الإنسان في البحرين"، مرصد البحرين لحقوق الإنسان، (http://www.bahrainmonitor.com/alraie/r-016-01.html),(2015/12/7),(20,5Ko).

[2]- أحمد بعلبكي،أمحمد مالكي، أنطوان نصري مسرة، وآخرون،**مرجع سابق**، ص226.

[3] –Ali, DOLAMARI, Eliassi, BABAN,«Les kures d'IRAN àl'écart»,**outre–terre**, France, N°28, février2001,p343.

[4]– Hamit, BOZARSLAN, «Les kurdes, force mouvante dans une région instable »,**Op.Cit**, p128.

[5]–Yohanan, BENHAIM,«Quelle politique Kurde pour l'AKP », **politique étrangère**, France,Ed : institut français des relation internationales(IFRI), N°:2,eté2014, p45.

[6]– دهام محمد دهام ، العزاوي، **الإحتلال الإمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، **مرجع سابق**، ص58–76.

[7] –Cemal, KARAKAS ,**Op.Cit**, p572.

[8] – Alain, GABET, **Les droits de l'homme**, Paris:ellipses, 2006,p32.

عموما تتدرج سياسات الأنظمة إتجاه الأقليات في ثلاث إتجاهات[1]:

1- إتجاه تعترف الدولة بوجود الأقليات كجماعات عرقية لكنها تناهض وجودها كجماعات سياسية تتبنى فكرة القومية مثال ذلك إيران ، حيث حسب الدستور كل المواطنين الإيرانيين من درجة واحدة بغض النظر عن إنتماءاتهم الإثنية، أي تقوم إيران بمقاومة أية نزاعات سياسية تقوم على أساس الإنتماء القومي لكن في الواقع، لكن في الواقع تميز الفرس عن الأقليات الأخرى.

2- إتجاه يقاوم النزاعات الإثنية ويعمل على دمج العناصر والأقليات الأكبر والأكثر قوة والتي تمسك بأمور السلطة، وأبرز مثال على ذلك تركيا قبل سنة 2000م إذ لم تكن تعترف بوجود أقلية كردية فيها.

3- إتجاه يحاول أن يتعامل مع موضوعات الأقليات بنوع من الليونة، إذ يعترف ضمنيا بوجود الأقليات وأحيانا علنا، ويعطيها هامشا للتحرك في إطار الكيان السياسي والجماعة الوطنية، وقد يسمح لها بإنشاء تنظيمات سياسية تمثلها وقد يمنحها حكم ذاتي في مناطقها وأفضل مثال على ذلك العراق.

ثالثا:علاقة أوضاع الأقليات بالإستقرار السياسي في الشرق الأوسط:

نجد الكثير من الشواهد أين ترافقت حالات عدم الإستقرار السياسي والوضع المتدني للأقليات سواء على المستوى الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي، ونحن نتناول ثلاث حالات وهي:

ا- الحالة العراقية:

إن أكراد العراق يمثلون مصدر هام في عدم إستقرار الدولة العراقية[2]، وبالتالي هم مبعث اللاإستقرار سياسي للدولة، ويرجع ذلك إلى التأخر في تلبية مطالب الأكراد والتماطل في تنفيذ الإصلاحات ما أدى إلى توليد وترسيخ نظرة الشك وعدم الثقة في السلطات، وأيضا أدى ذلك إلى زيادة إلتفاف الأكراد حول زعمائه وتشبثه بقوميته بشكل أكبر.

كما دفع النظام العراقي السابق في عهد الرئيس"أنور المالكي" بطائفيته إلى تهميش الأقلية"السنية" وقمعها بالمليشيات الشيعية، ما أدى إلى تفريغ الإرهاب وتأييد الجماعات المتطرفة مثل"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" أوما يعرف إختصارا بتسمية "داعش" في المناطق السنية كمحافظة الأنبار وذلك بشهادة المسؤولين الإمريكيين المتواجدين في العراق.

---

[1]- فايز عبد الله، العساف، **مرجع سابق**، ص37.

[2]- **المرجع نفسه**، ص115.

II – الحالة البحرينية:

في 14 فبراير 2011 عرفت البحرين مظاهرات للطائفة الشيعية كادت أن تسقط النظام الملكي الدستوري لولا تدخل النصف الأخر من الشعب(السنة)، ودخول قوات درع الجزيرة في مارس 2011م[1]، وكان سببها عدم عدم إستعاب النظام لكل مطالبها بالإضافة للعوامل الإقليمية.

III – الحالة اللبنانية:

في هذه السنة شهدت لبنان مظاهرات تخللتها أعمال عنف كانت نتيجة "أزمة النفايات" التي كانت أحد المظاهر التنافس السياسي وتعطيل المؤسسات في لبنان ما أدى إلى تدهور وتعطيل مصالح كل الطوائف اللبنانية ، وقد هدد رئيس الحكومة اللبناني الحالي "تمام سلامة" بالإستقالة فيما لو إستمر ما سماه "النفايات السياسية في لبنان"[2].

خلاصة وإستنتاجات:

– تظافرت عدة عوامل في بروز وتطور مسألة الأقليات في الشرق الأوسط، فكان منها عوامل داخلية موضوعية وأخرى غير موضوعية، ساهمت في دعم العوامل الخارجية التي كان ولازال لها تأثير كبير على هذه المسألة.

– يوجد في الشرق الأوسط أقليات إثنية دينية ومذهبية، تختلف نسبتها من بلد لأخر، فتوجد بلدان كالعراق، وسوريا، ولبنان تضم تقريبا كل الأقليات، وهذه الأخيرة يختلف وضعها ومطالبها وإستجابة الأنظمة لها من بلد لأخر.

–إن إستجابة الأنظمة الشرق أوسطية لمطالب أقلياتها يختلف مستواه من دولة إلى أخرى، ولكن الغالب هو التماطل في تلبية مطالبهم، مع الميل للإستجابة للمطالب الإقتصادية والثقافية دون السياسية، وهذا هو الخطأ الذي تستمر هذه الأنظمة في إرتكابه فلا يمكن معالجة مسألة الأقليات بالتركيز فقط على معالجة مطلب واحد دون المطالب الأخرى، لذلك لا يجب التوقف عند المدخل الثقافي لمسألة الأقليات بل يجب دراسة المطالب السياسية والعمل على تلبيتها في حدود ما يسمح به

---

[1]– صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، غازي التوبة،، **مرجع سابق**، ص101.

[2]– "أزمة النفايات في لبنان: متظاهرون يقطعون الطريق بين بيروت والجنوب"،

(http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150726_lebanon_rubbish_protesters)

,(2015/11/8),(88ko).

أمنها القومي.

– هناك علاقة طردية بين الأوضاع المعيشية السيئة للأقليات في الشرق الأوسط والإستقرار السياسي في دوله، حيث رأينا أن أغلب الأقليات الثائرة ذات المطالب الإنفصالية مستواها المعيشي سيئ ومنخفض مقارنة بباقي مواطني الدول التي يتواجدون فيها.

– الأقلية الكردية هي أكثر الأقليات تأثيرا على الإستقرار في المنطقة، من خلال التأثير في الدول التي يتواجدون فيها، ونظرا للتغيرات التي عرفتها تركيا سوف نتعمق في الفصل الثالث في دراسة الأقلية الكردية التركية.

الفصل الثالث:الأقلية الكردية والإستقرار السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية بعد2002م

بعد أن تعرضنا لأوضاع الأقليات وتأثيرها على الإستقرار السياسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، سنحاول من خلال هذا الفصل التعمق أكثر في أحد أكثر الأقليات تأثيرا، وهي الأقلية الكردية التركية، وقد ورثت الدولة التركية المسألة الكردية منذ نشأتها، وبقيت ملازمة لها لوقتنا الحاضر رغم إقتراب الذكرى المئوية لإقامة تركيا الحديثة، وفي سبيل معالجة هذه المسألة قامت بتبني عدة مقاربات منيت جميعها بالفشل سواء منفردة أو مجتمعة، وفي الألفية الثالثة بدأت تركيا مسار جديد مع الأكراد تعزز بمجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002م، والذي طرح مبادرة لحل المسألة سلميا.

وفي الإطار التسلسل المنهجي، سوف نستعرض جذور وتطور المسألة الكردية في تركيا، ثم نتطرق لواقع الأكراد وكيفية تأثيرهم على الإستقرار السياسي في تركيا بعد 2002م.

المبحث الأول:جذور وتطور المسألة الكردية من1923م إلى2002م

يشار إلى تركيا* بأنها "دولة قومية" رغم كونها دولة متعددة القوميات، بضمها سبعة وثلاثون أقلية إثنية، دينية ومذهبية[1]، ونجد الأقلية الإثنية الأكبر هي الأقلية الكردية، التي ظلت تشغل حيزا كبيرا في جدول إنشغالات السلطات التركية منذ قيام الجمهورية.

أولا–نشأة وتطور المسألة الكردية في تركيا في ظل الحزب الواحد:

I–الأكراد والقوميون الجدد بزعامة أتاتورك:

وعد "مصطفى كمال أتاتورك**"الأكراد بالإستقلال بعد تحرير تركيا[2]، فخاض الأكراد والأتراك حرب الإستقلال معا، كما أعلن "عصمت باشا"، الكردي الأصل، مندوب تركيا في مؤتمر لوزان، أن:

---

*تركيا بلد إسلامي تبنى النهج العلماني،تتميز موقع جغرافي هام إذتقع في مفترق الطرق بين القوقاز البلقان والشرق الأوسط فيحدها من الشمال بلغريا، ومن الجنوب العراق وسوريا، ومن الشرق أرمينيا، أذربيجان، جورجيا وإيران، ومن الغرب اليونان، وتبلغ مساحتها 452 779 كم^2، تطل على عدة بحار، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، كما نجد بحر مرمرة في الشمال الغربي من تركيا، إضافة لتحكمها في مضيقي البسفور والدردنيل، وبلغ عدد سكانها 2015م حوالى81،619،392 نسمة، مع العلم أن عاصمتها هي أنقرة.ولمزيد من المعلومات إرجع للملحق رقم (7) في الصفحة رقم 138.

[1]– هنري، باركي، وأخرون، **القضية الكردية في تركيا** (ترجمة:هه فال).أربيل:مطبعة ئاراس، ط1، 2007م، ص39.

** **مصطفى كمال:** يلقب "**أتاتورك**" "**Atatürk**" بمعنى أبو الأتراك، ويلقب أيضا ب"الغازي"، ولد في1881م في مدينة"سالونيك" الواقعة بإقليم"الروملى" باليونان والتي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، أحب العلوم العسكرية فدرسها وتخرج من كلية الأركان في1905م ثم إنضم إلى جمعية الإتحاد والترقي، ناضل كثيرا من أجل تحرير تركيا والحفاظ على وحدتها، فإختير كأول رئيس للجمهورية التركية في19 أكتوبر1923م، وإستمر في منصبه حتى وفاته في 10نوفبر1930م.

[2] -Suna,KARAKUS,**Op.Cit**,p45.

"تركيا هي للشعبَين، التركي والكردي، المتساويَين أمام الدولة، ويتمتعان بحقوق قومية متساوية."[1]

لكن بعد الإعتراف بالجمهورية التركية في"مؤتمر لوزان"المنعقد في14جويلية 1924م، تنكر "مصطفى كمال"لحقوق الأقليات الإثنية والدينية غير المسيحية واليهودية، وأخذ يطبق مفهومه الخاص للأمة والتي حسبه هي مجموعة مواطنين دون إعتباراللهوية الإثنية، وينكر في تفسيره القانوني وجود وحماية الأقلية الإثنية.[2]

إن إعطاء هذا المعنى للمفهوم القومية ينطوي على محاولة إقامة دولة موحدة متجانسة قوميا، وثقافيا في تركيا بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانيةالتي كانت محور السياسة العالمية لسنوات طويلة، حيث حكمت مناطق في أسيا وأوروبا وإفريقيا[3]، فكان تحت حكمها عدة شعوب وأقليات لم تفرض عليهم التخلي عن خصوصياتهم الدينية أوالعرقية.

وعلى النقيض من ذلك رأى "القوميون الجدد" في تركيا الحديثة أن أي حديث عن الإختلاف الثقافي يعتبر تهديد للوحدة الوطنية، ففي هذا الصدد يقول"مصطفى كمال أتاتورك":

"إن الحديث عن وجود شعب، ثقافة، لغة كردية سوف يقود إلى زعزعة الوحدة الوطنية، فبإنشاء أقليات بالنظر للعرق، اللغة الدين يحمل أضرار كثيرة على الوحدة الترابية والوطنية للدولة."[4]

فقامت الحكومة التركية بتبني سياسة الإستعاب لأقلياتها، لكنها إصطدمت بالأكراد الذين قاوموا سياسة "التتريك"، ودافعوا عن هويتهم الخاصة ما دفع بالدولة التركية لإتخاذ إجراءات قمعية وقسرية ضدهم، وقد عبر "عصمت إينونو"★عن هذه السياسة في سنة 1925م حين قال:

"نحن بصراحة قوميون والقومية هي عامل تماسكنا الوحيد وليس للعناصر الأخرى أي نوع من التأثير في وجه الأغلبية يجب أن نعمل على تتريك أرضنا بأي ثمن وسنمحق أولئك الذين يعارضون الأتراك والنزعة"التركية""leTurquisme"[5]

---

[1]–"الأكراد في تركيا"، موسوعة مقاتل من الصحراء،
(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec07.doc_cvt.htm),(2015/11/06) ,(175Ko).

[2]– هنري، باركي، وأخرون، **مرجع سابق**، ص39.

[3]– تهاني، شوقي عبد الرحمان، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918–1938**.مصر:دار العالم العربي، ط1، 2011م، ص17.

[4]– Suna, KARAKUS ,**Op.Cit**, p49.

★**عصمت إينونو**"**İsmet İnönü**":(24 سبتمبر 1884م – 25 ديسمبر 1973م)، ثاني رؤساء الجمهورية التركية. تولى الرئاسة من 11 نوفمبر1938م إلى22 مارس 1950م، كما كان قد شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات في الفترات التالية من 1923 إلى 1924م، ومن 1925م إلى1937م، ومن 1961م إلى 1965م شكل خلالها عشر حكومات، كما شغل منصب وزير الخارجية في الفترة من عام 1922م إلى 1924م، وشغل منصب رئيس الأركان العامة بالفترة بين 1920م إلى 1921م، كما أصبح زعيم حزب الشعب الجمهوري بالفترة من 1938م إلى 1972م.

[5]–باركي، هنري، وأخرون، **مرجع سابق**، ص19.

وفي سنة 1937م قام"مصطفى كمال"بإدخال مبادئ حزبه"حزب الشعب الجمهوري"*المعروف بالسهام الستة في المادة 2 من الدستور**، وهي[1]: الجمهورية، القومية، الشعبية، العلمانية، الدولاتية والإنقلابية (الثورية).

عبر الأكراد عن رفضهم لسياسة "القومية الأوحادية"، وتجلى ذلك عبر إنتفاضاتهم التي بلغت ثمانية عشر(18) إنتفاضة في عهد"مصطفى كمال"، وكان أبرزها إنتفاضة "الشيخ سعيد" في1925م ذات الطابع الديني، إنتفاضة "أغاري" ما بين1928م إلى1930م وإنتفاضة "ديرسيم"1938م المعروفة ب"تونجيلي"[2].***

لكن هذه الثورات زادت من حدة الأساليب القمعية التي إتخذت عدة أشكال.

II –طرق معالجة المسألة الكردية في ظل الحزب الواحد:

عالجت تركيا المسألة الكردية على المستويين الداخلي والخارجي كالتالي:

1–على المستوى الداخلي:

قامت الدولة التركية بعدة إجراءات لمعالجة المسألة الكردية، وهي كالتالي:

أ–**سياسيا:**حل المجلس التركي الذي كان فيه72 ممثل لكردستان من طرف"مصطفى كمال"[3]،وبموجب المواد81،89،90من قانون تعددية الأحزاب لسنة 1946م، يحظر إنشاء الأحزاب على أساس قومي.[4]

---

*تأسس هذا الحزب في1923م، وترأسه عصمت إينونو بعد وفات زعيمه"مصطفى كمال"في 1938م، وقد هيمن الحزب على مقاليد الحكم والسلطة لأكثر من ربع قرن(1923م– 1950م) حين فاز الحزب الديمقراطي المنافس في إنتخابات مارس1950م.

**عرف تاريخ الجمهورية التركية الحديثةُ ثلاث دساتير: دستور 1924م، دستور1961م ودستور1981م.

[1]–سعاد حسن، جواد، **تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (1939–1945)**.الأردن، داردجلة ناشرون وموزعون، ط1، 2009م، ص31.

[2]–عقيل، محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**. قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م، ص15.

***لمزيد من المعلومات حول الإنتفاضات الكردية في فترة حكم" مصطفى كمال أتاتورك" عد للملحق رقم(9) قي الصفحة 140.

[3]– Christelle, HEBERT, « Les Kurdes de Turquie devant la Cour européenne des Droits de l'Homme », mémoire présenté comme exigence partielle pour obtenir diplôme de Master2 Recherche « Droits de l'Homme », Faculté de Droit et de Sciences Politiques, Université Lyon 2 Lumière,France, 2006-2007, p02.

[4]– نجدة صبري، ئاكرة يى، **مرجع سابق**، ص336.

ب- قانونيا:أصدرت الكثير من القوانين الإستثنائية، فبموجب قانون الأمن العام التركي رقم578 لسنة1925م أنشأت محاكم الإستقلال لمحاكمة قادة الإنتفاضات الكردية[1]، وفي الرابع من مارس من نفس السنة أعلنت الأحكام العرفية التي مكنت الحكومة من الحصول على سلطات إستثنائية لمدة سنتين[2]، كما تنص المادة 125 من قانون العقوبات على عقوبة الإعدام لكل من يحاول تقسيم البلاد ومنح قانون رقم 1850 لسنة 1930م صلاحية المواجهة دون محاكمة[3].

ج- إجتماعيا:عمل"مصطفى كمال"، على فك الروابط بين زعماء العشائر الكردية، تلك الروابط التي مهدت الطريق للثورة الكردية والمطالب بالإستقلال، كما قام بإلغاء الألقاب والزعامة العشائرية.[4]

د- ثقافيا:منع المدارس، الجمعيات والإصدارات الكردية في كل البلاد مع إجبارية الدراسة باللغة التركية[5] حيث منع إستعمال اللغة الكردية لصالح اللغة التركية في 1930م، وقد برر"مصطفى كمال" ذلك بقوله:

"الأكراد غير موجودين، هم أتراك الجبل"[6]

كما أصدر القانون 2510 لسنة 1934م الذي قسم تركيا إلى ثلاث مناطق أمنية[7]:

1-مواقع تحفظ للأشخاص الذين لهم ثقافة تركية.

2-أقاليم ينقل إليها الأشخاص ذو الثقافة غير التركية.

3-أقاليم للإخلاء التام.

وأيضا تم تعويض مصطلح كردستان بإسم "الشرق"ثم"أناضول الشرق" و"جنوب شرق"في1942م[8].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص336.

[2]- محمود عيسى، حامد، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى 1991**.مصر: مكتبة مدبولي، 1992م، ص362.

[3]- نجدة صبري، ئاكرة يى، **مرجع سابق**، ص336.

[4]- محمود عيسى، حامد ، **مرجع سابقً**، ص365.

[5] -Christelle, HEBERT, **Op.Cit**,p02.

[6] -Sabr,CIGERLI,"La reformulation de l'idéologie officielle Turque et la langue Kurde: L'autorisation d'un prénom kurde", **CONFLUENCES Méditerranée. France**,N°34, eté 2000,p81.

[7]- نجدة صبري، ئاكرة يى، **مرجع سابق**، ص336.

[8] - Clémence, SCALBERT YUCEL, **Op.Cit**,p119.

هـ-إقتصاديا: تم مصادرة ممتلكات كبار الملاك وزعماءالأكراد، لكن أيضا هناك محاولة ل"عصمت إينونو" لتحسين أوضاع الأكراد الإقتصادي عبر الإستثمار في مناطقهم في1935م[1].

2-على المستوى الخارجي:

لم تكتفي تركيا بالإجراءات الداخلية في سعيها لحل المسألة الكردية بل لجأت أيضا للسياسة الخارجية، من خلال التحالف مع الدول الإقليمية التي يتواجد فيها الأكراد، ففي عام 1937م عقد "ميثاق سعد آباد" بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، تحت إشراف بريطانيا، وكان هذا الميثاق موجَّهاً بالخصوص ضد الحركات الكردية، فتقول إحدى موادّه:

"إن كلاً من الأطراف الموقعة، تتعهد بإتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون قيام أي نشاط لعصابات مسلحة، أو جمعيات، أو منظمات، تهدف إلى إطاحة المؤسسات الحالية، التي تتحمل مسؤولية المحافظة على النظام والأمن، في أي جزء من حدود الأطراف الأخرى."[2]

ثانيا-تطور المسألة الكردية في تركيا في ظل التعددية الحزبية:

إنتقلت تركيا من الأوحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، ما أثر على الشعب التركي بصفة عامة وعلى الأكراد بصفة خاصة، وحسب تطور الأحداث سنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين كالتالي:

ا-تطور المسألة الكردية في تركيا من 1950م إلى1980م:

عرفت هذه المرحلة جملة من التطورات المتعلقة بالمسألة الكردية في تركيا، ويمكن تقسيمها كما يلي:

1-على المستوى الداخلي:

لقد أدى فوز الحزب الديمقراطي في الإنتخابات البرلمانية في مارس1950م، لرفع بعض القيود عن الأكراد، ما أدى إلى إنخراطهم في النشاط السياسي، ففي الإنتخابات البرلمانية في 12 أكتوبر 1969م دخل71 نائب كردي البرلمان، كما وصل62 نائب كردي للبرلمان في إنتخابات 5 جوان 1977م[3].

من جهة أخرى أنشئت منظمات سرية كردية تناضل من أجل الإعتراف بحقوق القومية للأكراد،

---

[1]- محمد، نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**. لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، ط1،1997م، ص120.

[2]- "الأكراد في تركيا"، موسوعة مقاتل من الصحراء، **مرجع سابق**.

[3]- غازي فيصل، غدير، "مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية :دراسة تاريخية (1923-2013م)"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**. العراق: مركز النشريات العلمية، ع 46، ب س ن، ص8.

وأُسِّس الحزب الديموقراطي الكردستاني في تركيا في عام 1963، وحزب تحرير الأكراد، ورابطة الحرية، ومنظمة مقاتلي كردستان[1].

كما أنشأت منظمات شبابية علنية متسترة بالمؤسسات والمنظمات الإجتماعية والثقافية اليسارية التركية، ففي سنة 1969م أنشأت مجموعة من الشباب الأكراد مراكز ثقافية، في شرقي تركيا، ضمن تنظيمات حزب العمال التركي كما تم تأسس الحزب الإشتراكي الكردستاني، ومنظمة "طريق الحرية" (Ozgürlük Yolu)، ومنظمة "شمس الوطن"، وفي عام1975م قام الأكراد بإنشاء جمعيات ثقافية علنية، بإسم "نوادي الثقافة الثورية الديموقراطية" (Devrimci Demokratik Kültür Dernekleri).[2] كما نشطوا في المجال الصحفي لإبراز التراث الثقافي الكردي.

هذا النوع من التسامح مع الأكراد كان حالة إستثنائية فالسياسات القمعية كانت هي السائدة في فترات الإنقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا الحديثة في أعوام 1960م،1971م،1980م و1997م، التي جاءت كلها تحت شعار حماية العلمانية والمبادئ الأتاتوركية، فبعد إنقلاب 1960م أعتقل50 نائب برلماني من أصل كردي[3]، وفرضت الأحكام العرفية وحالة الطوارىء على17 ولاية تركيا، منها 13 ولاية جنوب شرقي تركيا مثل: "آدي يمان"، "ديار بكر"، "سعرت"،"ماردين"، "تونجالي" و"أرضروم"، وغيرها، بعد إنقلاب1971م*.[4]

من الجانب الكردي يبقى الحدث الأبرز في هذه المرحلة هو قيام المناضل الكردي"عبد الله أوجلان"**بإنشاء حزب العمال الكردستاني«Partiya Karkerên Kurdistan» المختصر ب"PKK" في27 نوفمبر1978م، أعلن رسميا عن تأسيسه في فيفري 1979م، وهو حزب يساري،

---

[1]– "الأكراد في تركيا"، موسوعة مقاتل من الصحراء، **مرجع سابق**.

[2]– **المرجع نفسه**.

[3]– نوال عبد الجبار، سلطان الطائي،"المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999–2006م"، **دراسات إقليمية**، ب ب ن ، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 4، جانفي2007م، ص2.

*لمزيد من المعلومات عن مناطق تواجد الأكراد في تركيا إرجع للملحق رقم(8) في الصفحة رقم139.

[4]– نجدة صبري، ئاكرة يى، **مرجع سابق**، ص337.

** **عبد الله أوجلان: Ebdullah Ocelan** ، ويعرف باسم "آپو" أي "العم" بالكردية، ولد في4 أفريل 1948م، بأورفة في تركيا، درس العلوم السياسية في جامعة أنقرة لكنه لم يكمل دراسته وعاد إلى مدينة ديار بكر، تأثر بالقومية الكردية ونشط في الدعوة لها، وأسس في عام 1978 حزب العمال الكردستاني(PKK)، وإستمر قائداً له حتى الآن رغم إعتقاله في تركيا في سجن إنفرادي منذ1999م بجزيرة إيمرالي الواقعة في بحر مرمرة، وقد حكم عليه بالإعدام ثم تقلصت العقوبة إلى السجن لمى الحياة بعد أن ألغت أنقرة عقوبة الإعدام في أوت2002 م.

ماركسي لينيني ذو عقيدة عسكرية هدفه إنشاء كردستان المستقلة[1]، لكن بفعل عدة عوامل قلص هدفه إلى الحكم الذاتي ثم الإعتراف بالهوية الثقافية واللغوية والقومية والسياسية في إطار الجمهورية التركية ليطالب فيما بعد بتحول تركيا إلى دولة تعددية بالمعنى القومي والثقافي،[2]وفي المؤتمر الثامن للحزب عام 2002م إتفق أعضائه على تغيير إسمه الى"مؤتمر الحرية والديموقراطية الكردستاني""KADEK"، وكذلك عرف تحت تسمية Kongre–Gel وتعني مؤتمر أو حزب الدعوة[3]، ويصنف هذا الحزب ضمن الجماعات الإرهابية في تركيا والولايات المتحدة الإمريكية والإتحاد الأوروبي[4]، وعن أهم قادته حاليا نجد جميل بايك ومراد قره إيلان.

2–على المستوى الخارجي:

في هذه الفترة كان التحرك التركي فيما يخص هذه المسألة على المستوى الخارجي كما يلي:

– قامت تركا بالإنضمام إلى "حلف بغداد*"المنعقد في سنة 1955م، والمتكون بالإضاف إلى تركيا، العراق، إيران، باكستان وبريطانيا، فرغم أنه جاء لتحقيق رغبة غربية في إطار تطويق الشيوعية إلا أنه تناول سبل التعاون الأمني ضد الحركات الإنفصالية.[5].

– في إطار العلاقات الثنائية أبرمت معاهدة أمنية مع العراق في1978م، جاء في المادة الأولى منها، أنه في حالة تسلل أفراد أية دولة إلى داخل حدود الدولة الأخرى يلقى القبض عليهم ويسلمون إلى دولهم، أما المادة الرابعة فنصت على قيام الطرفين بالتدابير الكفيلة بإيقاف أعمال التخريب التي تجري في المناطق الحدودية للبلدين.[6]

II–تطور المسألة الكردية في تركيا من 1980م إلى2002م:

شهدت هذه المرحلة الكثير من الأحداث التي أثرت على مسار المسألة الكردية في تركيا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وكان أبرزها ما يلي:

---

[1]– نوال عبد الجبار، سلطان الطائي، **مرجع سابق**، ص3،4.

[2]– عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص15.

[3]– نوال عبد الجبار، سلطان الطائي، **مرجع سابق**، ص3.

[4]– Didier,BILLION,«L'improbable Etat Kurde unifié»,**Revue internationale et stratégique**. France, Ed Armand Colin/ Dunod, N°95, mars 2014, p21.

*كان مقره في العراق لكن بعد إنسحاب العراق منه نقل المقر إلى تركيا تغير إسمه حلف "السانتو".

[5]– مثنى، أمين قادر، **مرجع سابق**، ص134.

[6]– نجدة صبري، ئاكرة يى، **مرجع سابق**، ص338.

1-على المستوى الداخلي:

أ-في الثمانينات:

شهدت هذه الفترة إنقلاب 12سبتمبر1980م بقيادة الجنرال"كنعان أفران"(1917م-1989م)، الذي أوقف العمل بالدستور، وحل البرلمان، والحكومة والأحزاب والجمعيات السياسية، وفرض الأحكام العرفية في كافة أنحاء تركيا[1]، وأخذ يتعقب الجمعيات والمنظمات السرية الكردية للقضاء عليها، فأعتقل الآلاف من الشباب الكردي اليساري، وتوفي الكثير منهم أثناء التعذيب، وشن حملة عسكرية في شرقي تركيا للقضاء على الزعامات الكردية، ما أدى إلى هجرة الكثير من الأكراد للدول الأوروبية،

هذا وقد صرح رئيس الدولة التركية"الجنرال كنعان أفران"، في 19 أكتوبر 1981م، إلى مجلة "دير شبيجل" الألمانية قائلاً[2]:

"إنتفض الأتراك مراراً، وثاروا في عهد الإمبراطورية العثمانية، وفي عهد أتاتورك. أمامنا خطة جهنمية، فعندما يدب الضعف في أوصال الجمهورية التركية، يثور الأكراد، فهم يريدون تقسيم تركيا بمساعدة القوى الخارجية".

شهدت هذه المرحلة تنفيذ حزب العمال الكردستاني لأول عملياته المسلحة في15 أوت 1984م[3]، ما أدى لرد فعل عنيف من السلطات التركية، التي وسعت من عملياتها كما ونوعا لإحتواءه، فعملت على حصر مجاله الجغرافي و الديمغرافي من خلال الأساليب التالية[4]:

1- مواصلة سياسة تتريك الهوية على مستوى الإعلام،التعليم، أسماء الأفراد والقرى وغيرها من المجالات.

2- تهديم قرى الأكراد وتهجيرهم وإعادة توطين بعضهم في مراكز محددة ما يسهل مراقبتهم وإستهدافهم.

3- تسهيل هجرة الأكراد للخارج.

4- تأسيس نظام "حراس القرى" في 26 مارس1985م، أي بعد عام واحد من تأسيس حزب العمال الكردستاني"، تشرف عليه المؤسسة العسكرية ويستهدف خلق "نظام دفاعي محلي"،

---

[1]- طارق، عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**. مصر: دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013م، ص86.

[2]- المسألة الكردية، في تركيا، بعد إنقلاب 1980م، موسوعة مقاتل من الصحراء، (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec072.htm), (2015/11/ 26), (205 Ko).

[3] - Didier, BILLION, **Op.Cit**, p21.

[4]- عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص32-56.

ويبلغ عدد أعضائه ما يزيد عن 75 ألف جندي، وهم في أغليب الأحيان من الأكراد الموالين للحكومة التركية أو المجبورين عبر أساليب قمعية أو بسبب الإغراءات الحكومية الكبيرة كالأجور المرتفعة وقد دعم بإعلان حالة الطوارئ في1987م في ثمانية محافظات جنوب شرقي تركيا

المعروفة "بإقليم حالة الطوارئ".

5- زرع الإنقسامات السياسية في المجتمع الكردي وبين الأحزاب الكردية، وداخل حزب العمال الكردستاني نفسه.

6- إستخدام التنظيمات الرديكالية الدينية ك"حزب الله" في تركيا الذي شهد إشتباكات دموية كثيرة مع عناصر حزب العمال الكردستاني وقتل الكثير من المدنيين الأكراد ما أدى في الأخير لدخوله في صدام مع الحكومة التركية.

7- إنشاء مناطق خالية من السكان وتلغيمها حيث زرعت حوالي920 ألف لغم أرضي في 15منطقة فيها نشاط أو محتمل لحزب العمال الكردستاني.

8- وضع الأسلاك الشائكة على طول الحدود وتعزيزها بنظام إنذار مبكر.[1]

9- اللجوء للأسلوب العسكري من خلال إرسال الآلاف من الجنود والدبابات والطائرات والصواريخ لمهاجمت معاقل المقاتلين الأكراد[2].

ب- في التسعينات وبداية الألفية الثالثة:

شهدت هذه المرحلة منعرج جديد في معالجة الدولة التركية للمسألة الكردية، فرغم تبني إستراتيجية "الحرب الخفية" من طرف الجيش مع الأكراد الذين بلغت عدد إنتفاضاتهم 29 إنتفاضة*، وإستمرار إعتبار المسألة الكردية هي إحياء "للإرهاب الإنفصالي"[3]، ظهرت مسارات جديدة، فكان أبرزمحطاتها[4]:

---

[1]- جواد، سعد ناجي، **مرجع سابق**، ص40.

[2]- محمد، نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة- مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1998م، ص73.

*كان أشدها تلك التي حدث بين عامي 1925م- 1937م، أما أطولها فكانت الحرب الأخيرة، التي إمتدت بين عامي 1984م- 1999م، والتي تجدد في 2004م.

[3]- حميد، بوزرسلان، **تاريخ تركيا المعاصر** (ترجمة:حسين عمر).أبو ظبي:المركز الثقافي العربي(كلمة)، ط1، 2009م، ص108.

[4]-جواد، سعد ناجي، **مرجع سابق**، ص43.

إقرار البرلمان التركي في14 أفريل1991م مشروع قانون مكافحة الإرهاب، وقانون العفو المشروط، وتم بموجب الأخير العفو46 ألف سجين بينهم عدد من المشاركين في عمليات حزب العمال الكردستاني، وتم إلغاء القانون 2932 الصادر في 1982م بشأن حضر الحديث باللغة الكردية وإلغاء المواد141 و142 و163 من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم ألإيديولوجية*، وإستبدا لعقوبة الإعدام بالسجن لمدة 20 سنة.

كما تبنى الرئيس "تورغت أوزيل**مقاربة تنموية في معالجة القضية إلى جانب المقاربة العسكرية حيث باشر في مشروع تنمية جنوب شرقي الأناضول"GAP" مستهدفا تنمية شاملة لتلك المنطقة، وخُطِط لبناء22 سدا و19محطة مائية وري 1،82 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، بتكلفة إجمالية تقدر ب32 مليار دولار[1].

أيضا إنطلقت سلسلة من المفاوضات جاءت كالتالي[2]:

– بدأت أوّل مفاوضات غبر مباشرة بين حزب العمال الكردستاني وتركيا كانت سنة 1993م، عبر وساطة الرئيس العراقي وزعيم الإتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني، حيث أعلن "أوجلان" نهاية مارس 1993م وقفاً لإطلاق النار، كبادرة حسن نيّة وتجاوباً مع مبادرة أوزال ووصلت المفاوضات إلى مرحلة الإعلان عنها للرأي العام، لكن بوفاة الرئيس" تورغوت أوزال"المفاجئ، تلك المفاوضات منيت بالفشل نتيجة ممانعة مراكز القوى القوميّة التقليديّة لحلّ المسألة الكرديّة سلميّاً بالإضافة إلى قتل 33 جندياً تركياً من طرف حزب العمال الكردستاني.

– ثم جاءت المفاوضات الثانيّة، غير المباشرة، كانت سنة 1997م، حين أرسل رئيس الوزراء التركي، وقتئذ، "نجم الدين أربكان" (1926م – 2011م)، رسائل إلى "عبد الله أوجلان" عبر الحركة الإسلاميّة اللبنانيّة، وإنتهت هذه المبادرة عقب إنقلاب1997م الذي أبعد أربكان عن السياسة وحضر حزبه.

---

*أي الدعوة لأفكار أو مبادئ يسارية أو دينية متطرفة، وإنشاء أو الإنتساب لأحزاب تتبناها.

** **تورغوت أوزال:** سياسي تركي، ليبرالي كردي الأصل، ولد في13 أكتوبر 1927م، وهو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاستها من 9 نوفمبر 1989م حتى تاريخ وفاته في 17 أفريل 1993م ، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء للفترة من 13 ديسمبر 1983م إلى31 أكتوبر1989م.

[1]– عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص53.

[2]– أوسي، هوشنك، "الصراع الكردي– التركي بين الحلّ السلمي وتجدد دورة العنف"، (http://studies.alarabiya.net/files/) ,(2015/11/12),(76,8ko).

– تلتها جولة ثالثة من المفاوضات كانت مباشرة، بدأت بلقاءات أجرتها السلطات التركيّة مع "عبد الله أوجلان"، بعد إلقاء القبض عليه في 15 فيفري 1999م بنيروبي عاصمة كينيّا، وذكر أوجلان عدة مرّة أن هذه اللقاءات كانت تتمّ بشكلٍ رسمي، وبعلمٍ وتفويض من حكومة "بولند أجاويد"(1925م–2006م) وهيئة الأركان التركيّة، وأن هذه المفاوضات إنقطعت فجأة، وقد طالب "أوجلان" مراراً بعودتها، أثناء لقاءاته مع محاميه، لإيجاد حل سلميّ للمسألة الكرديّة.

وفي26 سبتمبر 2001م وافق البرلمان التركي على تعديل مواد دستورية أساسية تسمح بإستخدام لغات "غير تركية" مثل الكردية والعربية في الإعلام والنشر، وذلك لإستوفاء شروط الإنضمام للإتحاد الأوروبي[1].

2–على المستوى الخارجي:

أ–في الثمانينات:

في20 أوت 1984م وسعت تركيا عملياتها العسكرية خارج الحدود في مناطق غرب إيران بمسافة 22كم، وبشمال العراق بالعمق ذاته بموافقة الحكومتين الإيرانية والعراقية، وذلك في إطار الإتفاقية الأمنية المعروفة "بالمطاردة الحثيثة"، وأطلق على هذه العملية "الشمس".[2]

كما عقدت إتفاق مع سوريا بخصوص حزب العمال الكردستاني في1987م، وقامت بإتفاق مع الجانب العراقي في 1982م، كانت أهم بنوده عبور جيش البلدين لملاحقة المعارضة وبموجب هذا الإتفاق شهدت العراقت من1983م إلى2003م أكثر من33 تدخلا تركيا لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني[3].

ب– في التسعينات وبداية الألفية الثالثة:

قامت تركيا بعقد إتفاق مع سوريا في 1992م، وبموجبه تم غلق مخيم تدريب حزب العمال الكردستاني في سهل البقاع في بلبنان[4]، وعلى إثر حرب الخليج الثانية وتداعياتها طرحت تركيا ما يعرف ب"مشروع أوزيل" الذي يقضي بإنشاء كونفدرال عراقية منها منطقة عربية، منطقة تركية، منطقة كردية تضم جميع الأكراد في محافظتي السليمانية وأربيل، وتكون إيران وتركيا وسوريا دولا ضامنة لكن

---

[1]– عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص68.

[2]– غازي فيصل، غدير، **مرجع سابق**، ص9.

[3]– أمين،المشاقبة، سعد، شاكر شبلي، **مرجع سابق**، ص98–100.

[4]– مصطفى، الدباغ، **الصراعات الدولية الراهنة**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2000م، ص121.

قوبل المشروع بالرفض دوليا وحتى داخل تركيا.[1]

وفي 1996م عقدت تركيا إتفاق أمني عسكري مع إسرائل، وذلك من أجل الإستفادة منها في محاربة حزب العمال الكردستاني[2]، كما عقدت" إتفاقية أضنة"مع سوريا في 1998م لحل مشكل دعم سوريا لهذا الأخير وزعيمه، حيث كادت أن تقع حرب بينهما بسبب ذلك، كما عقدت عدة إتفاقيات أمنية مع إيران في 1992م، 1993م،1998م و1999م، في إطار محاربة حزب العمال الكردستاني.[3]

كما وافقت كل من تركيا وإيران في مفاوضات أمنية في 28 مارس2000م، على تصنيف تنظيمي حزب العمال الكردستاني، ومجاهدي خلق، أنهما تنظيمان إرهابيان.[4]

لقد أضرت المسألة الكردية بكل مكونات المجتمع خاصة الأكراد، حيث أدى صراع الجيش التركي مع حزب العمال الكردستاني إلى تدمير3000 قرية كردية في تركيا مما تسبب في مقتل ما يزيد على45 ألف شخص وتشريد ما يقارب 378،335 كردي من ديارهم، وتكليف البلاد نحو ثلاث مئة مليار دولار وبعض المصادر تقدرها ب500 مليار دولار.[5]

وقد غلبت المقارب الأمنية والعسكرية في معالجة المسألة الكرية في هذه المرحلة مع نوع من الإنفتاح في التسعينات وبداية الألفية الثالثة وذلك بالإقرار بوجود مسألة كردية، وتقديم بعض الإصلاحات.

المبحث الثاني:المسألة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية بعد 2002م

شهدت تركيا بداية عهد جديد في بداية 2002م بوصول حزب العدالة والتنمية*إلى السلطة،

---

[1]–جواد، سعد ناجي، **مرجع سابق**، ص44.

[2]–عبد الله السلطان، جمال مصطفى، **مرجع سابق**، ص367.

[3]–محمد، صلاح محمود،"الإتفاقيات المعقودة بين إيران وتركيا(دراسة في الأسباب والنتائج)"، **جريدة دراسات إقليمية**، العراق: مركز الدراسات الإقليمية،2011م، ص6–8.

[4]– "التحول التركي في القضية الكردية"، موسوعة مقاتل الصحراء،
(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec102 htm.),(2015/11/27),(101Ko).

[5]–"الأكراد: الورقة الرابحة في الإنتخابات التركية المقبلة"،**مركز العلاقات العربية التركية**،
(http://www.sasapost.com/kurds-the-trump-card-in-the-upcoming-turkish-elections/),
(2015/11/14),(104Ko).

*تأسس في14 أوت2001 م، وقد أعلن عنه رئيس بلدية إسطنبول "رجب الطيب أردوغان" وجل أعضائه كانوا أعضاء "حزب الفضيلة "المنحل، وقد فاز الحزب منذ ذلك في كل الإستحقاقات الإنتخابية القدرة ب11 إستحقاق من 2002م إلى 2015م.

الذي سعى بالمضي قدما في تحديث تركيا عبر رؤية جديدة مغايرة تجعلها أكثر إنفتاحا على أقلياتها وبالخصوص أكرادها، وذلك عبر الترتيبات التالية:

أولا:الإصلاحات في فترة حزب العدالة والتنمية:

شملت هذه الإصلاحات العديد من الميادين، وهي كالتالي:

I-التعديلات القانونية:

قامت تركيا بمجموع من التعديلات القانونية التي مست الشعب التركي عموما، والأكراد بالخصوص ونذكر منها[1]:

- إقرار البرلمان التركي في جويلية 2003م قانونًا جديدًا يقضي بتقليص مدة حكم عدد من مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين ألقوا أسلحتهم وقدموا بمعلومات للسطات التركية حيث شمل القانون أكثر من300 سجين كردي، وأعلنت الحكومة أن 586 ناشط عسكري من حزب العمال قد سلموا أنفسهم للسلطة. كما عدل البرلمان فقرة حظر إستخدام الأسماء الكردية، على أن لاتتعارض مع الثقافة الوطنية والتقاليد ولا تسيء إلى سمعة الرأي العام في سبتمبر2004م.

- وقامت الحكومة برفع قانون الذي يفرض حالة الطوارئ في المناطق الكردية، وأصدرت الجمعية الوطنية في جويلية 2004م قانون التعويض يخص المتضررين من السياسات الأمنية التركية، وقد دخل حيز التنفيذ في في 27 جويلية من نفس السنة حتى 15 سبتمبر2005م، وتم تمديده عدة مرات إلى غاية 30 ماي2008م.[2]

- كما أبطل البرلمان التركي الفقرة(8) من قانون الإرهاب والذي منعت بموجبه نشر وبث الدعاية الإنفصالية، غير أنها أبقت على القوانين التي تقيد إستخدام التعابير التي تحمل طابع العنف. وبعد أن قبلت أنقرة بالمعايير الأوربية عام 2003م التي تسمح بإعادة محاكمة أي شخص أوجهة لدى طلب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذلك وإستثنت من ذلك"عبد الله أوجلان، فأعيدت محاكمة البرلمانية الكردية "ليلى زانا" وثلاثة أخرين معها بعد عشر سنوات من السجن حيث أطلق سراحها في جويلية من العام نفسه.[3]

---

[1]- نوال عبد الجبار، سلطان الطائي، **مرجع سابق**، ص14،15.

تأسس في14 أوت2001 م، وقد أعلن عنه رئيس بلدية إسطنبول "رجب الطيب أردوغان" وجل أعضائه كانوا أعضاء "حزب الفضيلة "المنحل، وقد فاز الحزب منذ ذلك في كل الإستحقاقات الإنتخابية القدرة ب11 إستحقاق من 2002م إلى 2015م.

[2]- عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص86.

[3]- نوال عبد الجبار، سلطان الطائي، **مرجع سابق**، ص15،16.

– كما قامت الحكومة التركية في 2009م، بتقديم إجراءات إضافية إلى البرلمان لزيادة الحقوق الخاصة بإستخدام اللغة الكردية، وتخفيض تواجد الجيش التركي في مناطق جنوب شرق البلاد.

II–الحقوق الثقافية:

أهمها الحقوق اللغوية، ففي أوت 2002م، تم السماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس الخاصة وإستعمالها في البرامج الإذاعية، وفي بداية 2004م تم بمباشرة الدروس الخاصة باللغة الكردية، وفي09 جوان 2004 م وعلى الإذاعة الأولى وTRT3 التابعة للدولة سمع لأول مرة برامج باللغة الكردية[1].لكن الحكومة رفضت جعلها لغة رسمية معللة ذلك بوجود لغات كثيرة في تركيا، وأن التركية هي اللغة الجامعة لكل المواطنين في المعاملات الرسمية.

III –المشاريع التنموية:

تبنت الحكومة مقاربة تنموية من خلال إعادة إحياء مشروع "غاب" في جنوب شرقي الأنضول ووعد "رجب الطيب أردوغون"*الأكراد في ديار بكر بإستثمار12مليار دولار خلال خمس سنوات في 73مشروع جزئي في تسع مقاطعات من المنطقة، والسعي لجعل ديار بكر مركز جذب للشركات.[2]

IV–مشروع عودة المهجرين:

وهو مشروع تبنته حكومة" بولنت أجاويد"في مارس1999م، لكن المشروع فشل نظرا لغياب التمويل اللازم والضمانات الموضوعية لرجوع المهجرين لقراهم وبيوتهم، فقامت حكومة حزب العدالة والتنمية في أوت 2005م بتجديد المشروع بتسمية جديدة "الإجراءات حول قضية المهجرين ومشروع العودة إلى القرى وإعادة التأهيل في تركيا"، وحمل المشروع مبادئ عامة دون إلتزامات واضحة بشكل

---

[1]– Clémence, SCALBERT YUCEL, **Op.Cit,**p121.

✶ **رجب الطيب أردوغون** "**Recep Tayyip Erdoğan**": ولد في 26 فيفري 1954م في مدينة إسطنبول، درس في ثانوية" الإئمة والخطباء" وتخرج من كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، في1981م، وكان لاعب كرة قدم شبه محترف بين عامي 1969م – 1982م وكان يلعب لصالح نادي قاسم باش، ثم إنخرط في النشاط السياسي فإنضم لحزب الفضيلة فأصبح عمدة مدينة إسطنبول من 1994م إلى 1998م.أتهُم بالتحريض على الكراهية الدينية وتم إيقافه من منصبه وحكم عليه بالسجن لمدة 10 أشهر في 1998م، ورغم ذلك عاد لممارسة السياسة، وبعد حضر حزب الفضيلة، شكل حزب "حزب العدالة والتنمية" وأصبح رئيسا للوزراء من مارس 2003م حتى أوت 2014م، ثم أصبح أول رئيس منتخب عبر الإنتخاب المباشر في تركيا، وذلك في أوت 2014م.

[2]–عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص86.

دقيق، و2006م بلغ عدد العائدين لقراهم حوالي93451 شخص، وذلك عدد قليل بعد17سنة من التهجير.[1]

ثانيا:مبادرة حزب العدالة والتنمية لحل المسألة الكردية

سعيا منا لفهم مضامين وظروف ومآل مبادرة "الإنفتاح على الأكراد" سوف نتناولها كالتالي:

I -الإعلان عن المبادرة وظروفها:

1-الإعلان عن المبادرة:

تم الإعلان عن المبادرة من طرف" رئيس الجمهورية "عبد الله غول" في مارس2009م، وعرضها رئيس وزرائه"رجب الطيب أردوغان"، وهي مبادرة سياسية أطلق عليها"مبادرة الإنفتاح على الأكراد" ومن ثم دمجت مع الإصلاحات الديمقراطية الأوسع التي صادق عليها البرلمان من قبل فصارت تعرف "بمبادرة الإنفتاح الديمقراطي"، هدفت إلى إيجاد حل شامل ودائم للمسألة الكرديّة[2]

وفي نفس الوقت كانت تركيا تجري مفاوضات مع عبد الله أوجلان للوصول لتسوية، وقد بدأت منذ 2008م وتعثرت في 2011م، وتعرف هذه المفاوضات "بمسار أوسلو"[3] أو"مفاوضات أوسلو"، وفي2012م تم إحيائها تحت تسمية "مفاوضات إيمريلي"، وفي21 مارس2013م بمدينة ديار بكر التركية ذات الأغلبيّة الكرديّة بمناسبة عيد النوروز، أعلن زعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان "عبر رسالته*[4]:

"إنتهاء مرحلة تاريخيّة قديمة، وبدء مرحلة تاريخيّة جديدة".

والتسوية تتخذ شكل خارطة طريق، تتضمن إلتزامات سياسية وعسكرية، يقوم بها حزب العمال الكردستاني ومقاتلوه داخل أراضي تركيا وخارجها، وتقابلها تشريعات وإجراءات وقرارات تلتزمها حكومة "أحمد داود أوغلو" ويشرف عليها هو شخصيا، مع عشرة من وزرائه.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص83،84.

[2]-عثمان، علي، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**.أربيل: مركز الدراسات التركية، ط1، 2013م، ص208، 209.

[3]- Didier, BILLION, **Op.Cit**,p22.

*لمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الرسالة،إرجع للملحق رقم(10) في الصفحة رقم 141.

[4]- "أكراد تركيا.. صوت السياسة يعلو"،

(http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/6/15/), (2015/11/14),(180Ko).

2-الظروف المحفز لمبادرة التسوية:

أ-الظروف الداخلية في تركيا:

ويمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- سعي حزب العدالة والتنمية إلى إرضاء الناخبين الأكراد الذين شكلوا أكبر الدوائر الإنتخابية لحزب العدالة والتنمية في الإنتخابات الوطنية في 2002م و2007م، حيث إعتبر الأكراد أن الإصلاحات المنجزة لم تكن في المستوى المطلوب.

- رغبة الحكومة التركية في إستباق الخطة التي أعدها"أوجلان"في سجنه والتي كان من المفروض الإعلان عنها في15أوت 2009م.

- الشعبية التي يتمتع بها "أردوغان" حيث أعتبر أقوى زعيم سياسي في تركيا بعد "مصطفى كمال أتاتورك"، و"تورغت أوزيل".

- سياسة الإنفتاح التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية إتجاه الأكراد وإعتراف"رجب الطيب أردوغان"لأول مرة في مدينة"ديار بكر"بوجود المسألة الكردية في2005م، وتقديمه إعتذار بإسم الدولة التركية عن "أحداث درسيم" للأكراد في2011م، بالإضافة إلى الإصلاحات الديمقراطية أفقدت المبرر الذي يتخذه حزب العمال الكردستاني لتنفيذ هجماته المسلحة.

- الضغوط الشعبية، وتأييد المجتمع المدني للحل السلمي للصراع الكردي التركي.

- تجدد المواجهات بين قوات الأمن وحزب العمال الكردستاني في 2004م، بعد إنتهاء الهدنة التي أعلنها الأخير والتي دامت خمس سنوات.[2]

- فشل الجيش في إدارة الملف الكردي: فإتجاه أكراد العراق أثبتت سياسة التحالف مع السياسيين التركمان في العراق محدوديتها، وذلك بفشل"جبهة تركمان العراق" في الإنتخابات العراقية في2005م، أيضا النتائج الضعيفة لعملية "الشمس"" Güneş Operasyonu" في فيفري2008م أثبتت محدودية الإستراتيجية التي تعتمد فقط على الحلول العسكرية، لذلك تقبل الجيش سياسة المفاوضات التي دافعت عنها الحكومة، فحول هذا الملف لوزارة الشؤون الخارجية ما جعل الإنفتاح على الأكراد في الداخل أمرا ممكنا في عام 2009.[3]

---

[1]- عثمان، علي، **مرجع سابق**، ص208-219.

[2]-Yohanan, BENHAIM, **Op.Cit**, p42.

[3] -**Ibid**, p43.

ب-الظروف الإقليمية:

وهي كما يلي[1]:

- موجات الحراك العربي كان دافع ومحفز للحكومة للسعي قدما في الإستمرار في مسار التسوية خصوصا وأن الشباب الكردي تأثر به كثيرا.

- الأزمة السورية وحالة الفوضى التي وصلت إليها سوريا بما فيها المناطق الكردية المجاورة لتركيا.

- تحسن العلاقات مع كردستان العراق وذلك منذ سنة2005م حيث كثف الطرفان التعاون في الملفات السياسية والإقتصادية ودعم قادة الإقليم للتسوية السلمية للمسألة الكردية بتركيا.

- التنافس الإقليمي، فعل إثر تصاعد الدور التركي وإشتد التنافس بين القوى الإقليمية في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، كان على تركيا أن تسعى لحل المسألة الكردية التي صارت ورقة رابحة في أيادي خارجية تحاول ضرب الجبهة الداخلية لتركيا.

- التوتّر الكبير الذي حصل بين الحكومة المركزية في العراق وإقليم كردستان العراق، والذي أنذر بإمكانية حدوث حرب أهليّة عراقية تكون لها آثار سلبية على الداخل التركي وفي منطقة كردستان تركيا بصورة خاصّة.

- موقف تركيا من الحراك العربي، حيث فرض على الحكومة التركية التعامل مع الملف الكردي بمرونة أكثر، بعيدا عن القمع والحلول الأمنية، إذ لا يمكن مبدئيا ولا أخلاقيا أن تؤيد مطالبة الشعوب الأخرى بالحرية والديمقراطية بينما تتجاهل مطالب أكرادها.

ج- الظروف الدولية:

- الضغوط الأوروبية حيث طالبت تركيا بإعطاء المزيد من الحقوق للأكراد وحل المسألة سلميا وذلك في ظل سعي تركيا الإنضمام للإتحادالأوروبي.

- الضغوط الإمريكية التي تطالب تركيا بحل هذه المسألة خصوصا، وكان وذلك تزامن مع إمكانية إنسحاب الولايات المتحدة من العراق.

II - بنود المبادرة وأهدافها:

1- بنود المبادرة:

ليس هناك معلومات رسمية مؤكدة حول بنود المبادرة السلمية، ورغم ذلك هناك من الباحثين من حددها في النقاط التالية[2]:

---

[1]-"الأكراد: الورقة الرابحة في الإنتخابات التركية المقبلة"، مركز العلاقات العربية التركية، **مرجع سابق**.

[2]- عثمان، علي، **مرجع سابق**، ص224.

- إعادة الأسماء الكردية الأصلية إلى البلدات والمدن التي تم تغييرها فيى إطار سياسات التتريك.
- السماح للسجناء بالتحدث باللغة الكردية في السجون، وزيارة الأقرباء لهم.
- رفع الحظر على إذاعة قنوات التلفزيون الخاصة باللغة الكردية.
- تكوين لجنة مستقلة لمنع التمييز والتعذيب في المنطقة الثقافية.
- تعهد بإعداد دستور جديد يضمن الحقوق الثقافية للأكراد في تركيا.
- إعطاء إهتمام أكبر لتطوير المنطقة الكردية في المجال الإقتصادي، مع الإهتمام بالقطاع الصحي.
- تقوية العلاقات الإيجابية والمنسجمة مع إدارة حكومة إقليم كردستان.

من جهتها مصادر من حزب العمال الكردستاني سرّبت ثماني نقاط من "خطّة أوجلاّن" التي كان منتظراً إعلانها في 15 أوت 2009م وتتمثل في[1]:

- إعلان هدنة دائمة متبادلة بين تركيا ومنظّمة حزب العمّال الكردستاني.
- إعداد دستور ديمقراطي جديد يأخذ في الإعتبار حقوق الأكراد وحرّيّاتهم.
- تشكيل لجنة تقصّي حقائق بشأن الجرائم الغامضة التي إرتكبت في حق الأكراد في جنوب شرق الأناضول، ولم يتمّ التوصّل إلى تحديد منفّذيها.
- منح حق التدريس باللغة الكرديّة والسماح بفتح مدارس كرديّة.
- منح عناصر حزب العمّال الكردستاني الذين غادروا معسكراتهم حق العمل السياسي.
- إلغاء الدولة الكرديّة نظام "حرّاس القرى".
- تشكيل"لجنة حكماء" في تركيا تعمل على تقديم مساهمات في مجال حلّ المسألة الكرديّة.
- تشريع قانون يفسح المجال أمام الكوادر المسلّحة لمنظّمة "حزب العمال الكردستاني" لنبذ السلاح وترك المعسكرات على أن لا يندرج هذا القانون ضمن مسمّيات "العفو العام".

أما في ما يخص الشروط التي كان يضعها حزب العمال الكردستاني في أيّة تسوية سمليّة للمسألة الكرديّة فهي[2]:

---

[1]–"التطوّر المثير: المصالحة التركية . الكرديّة بين مبادرة أردوغان وخطّة أوجلاّن"، (http://welateme.net/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=5994#.VkcNBl7dPb) ,(2015/12/14),(98Ko).

[2]– Yilmaz, ÖZCAN, «la question Kurde en turquie : retour aux années1990 ? », **CONFLUENCES Méditerranée** . France :Ed l'Harmattan(Département d'histoire générale,Université de Genève), N°84, hiver 2012-2013, p166.

- إعادة تعريف المواطنة عبر دستور جديد
- إدارة لا مركزية أو حكم ذاتيا.
- الإعتراف بحق التدريس باللغة الكردية.
- تخفيض نسبة ال10%من الأصوات، التي يجب على الأحزاب الحصول عليها لدخول البرلمان
- تحسين وضع "أوجلان".
- إصدار عفو عام عن مقاتلي الحزب
- وقف حملات التمشيط العسكريّة.

نشير هنا أن أكثر النقاط إثارة للجدل هي مطلب"الحكم الذاتي" حيث أصدرت الحكومة بيان توضيحي ينفي تضمن المبادرة أي شكل من أشكال الحكم الذاتي للمدن،في حين مصادر المعارضة التركية تؤكد ورود "الحكم الذاتي" في بنود المبادرة التي وافقت الحكومة عليها، قد سبق وأن دعا "عبد الله أوجلان" الكرد للإستعداد لإعلان الحكم الذاتي في الإقليم الكردي وعاصمته "ديار بكر"في 15جوان2011م، لكن رئيس الوزراء"رجب الطيب أردوغان" إعتبر ذلك "فخا قبيحا"وقال[1]:

"إن فتح مثل ذلك النقاش لا يخدم لا اليمقراطية ولا الحرية ولا السلام الإجتماعي ولا الأخوة"

2-أهداف المبادرة السلمية للمسألة الكردية:

أ- أجندة الحكومة التركية:

يمكن توضيحها من خلال ما يلي[2]:

-إنخراط حزب العمال الكردستاني في السياسة التركيّة، بحيث يصبح مدافعاً عن مصالحها في سورية وايران والعراق، وعدم ممانعة المشاريع والمخططات والطموحات التركيّة في المنطقة على إعتبارها من مصالح مشتركة.

-إستفادة تركيا من قوة حزب العمال الكردستاني في سورية على وجه الخصوص، وفي إيران والعراق عموماً؛ عبر أجنحته العسكرية في المنطقة.

- وضع حد لإستنزاف الموارد المالية والبشرية في التركية وتوجيهها نحو التنمية الشاملة.

-حل المسألة الكردية يكسب تركيا الأكراد إلى جانب العرب السنّة والأقليّات الأخرى في سورية والمنطقة.

---

[1]-عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص66.

[2]- أوسي، هوشنك، "الصراع الكردي- التركي بين الحلّ السلمي وتجدد دورة العنف"، **مرجع سابق**.

-بحلّ المسألة الكرديّة في تركيا، تزيح أنقرة حجر عثرة كبير من أمام إنضمامها للإتحاد الأوروبي.

-تجريم كل عنف سياسي وكل أشكال الدعم له مع عدم منح القوميين الكرد فرصة الخيار بين الكفاح المسلح والعمل السياسي[1].

ب-حزب العمال الكردستاني:

يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

-يعتبر حزب العمال الكردستاني "الإنفتاح على الأكراد"بمثابة الإعتراف به، وبشرعية مطالبه وفعالية كفاحه المسلح.

- إستفادة أكراد العراق من الإنفتاح التركي على الأكراد.

III-مسار المبادرة السلمية للمسألة الكردية ونتائجها:

1-مسار المبادرة السلمية للمسألة الكردية:

المفاوضات كانت سريّة وقد بدأت أوائل العام 2008م إلا أنها تعثرت صيف العام 2011م بعد هجوم شنّه حزب العمال الكردستاني على نقطة عسكرية تركية في14جويلية 2011م، فقطعت السلطات التركية الإتصالات ب"عبد الله أوجلان" الذي إتصالا هاتفياً بعضوة البرلمان"ليلى زانا"في08 جويلية2012م، وطلب منها الإنخراط في العملية السلمية والإجتماع مع الحكومة التركية.[3]

فتجدد المسار عبر المفاوضات المباشرة بين رئيس جهاز المخابرات التركيّة"هاقان فيدان"، و"عبد الله أوجلان" في سجنه في جزيرة إيمرالي، وفي 3 جانفي 2013م، قام نائبان عن "حزب السلام والديمقراطية" بزيارة إلى سجن إيمرالي من أجل لقاء"أوجلان"، الذي سلم في21 فيفري2013م مسودة "خارطة طريق" لحل شامل ودائم للمسألة الكردية[4] وخلال نفس المدة، أفرجت الحكومة التركية عن مجموعة من رؤساء البلديات السابقين من الأكراد الذين قضوا أكثر من ثلاث سنوات في سجن

---

[1]- Kadri ,GÜRSEL, «La question kurde aujourd'hui et les évolutions politiques intérieures en Turquie », **Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique**. Paris :Ed **IRIS**, 27 mars 2012, P4.

[2] -Yilmaz, ÖZCAN, **Op.Cit** ,p167.

[3]-" أكراد تركيا.. صوت السياسة يعلو"، **مرجع سابق**.

[4]-"بعد المبادرة التركية للحوار مع أوجلان .. تفاؤل كردي بـ"مرحلة جديدة"، (http://www.moheet.com/2013/01/05/1709975) ,(2015/11/14),(142Ko).

"ديار بكر" لصلاتهم المزعومة بمنظومة "المجتمع الكردستاني" التابعة لحزب العمال الكردستاني.[1]

وفي11 جويلية 2014م أقر البرلمان التركي مشروع قانون قدمته الحكومة يعطي دفعا لعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، ويهدف القانون إلى ضمان حماية قانونية لأبرز المسؤولين المشاركين في المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، ويساهم القانون أيضا في إعادة دمج المقاتلين المتمردين، الذين يسلمون سلاحهم، ويعطي الحكومة سلطة تعيين أشخاص وهيئات تقود المفاوضات المتصلة بـ "المسألة الكردية".[2]

في سنة 2015م توقف المفاوضات، وتعثرت المبادرة من جديد برجوع الصراع بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية[3].

2-نتائج المبادرة:

من أهم نتائج المبادرة نجد:

- صعود التمثيل السياسي الكردي ضمن برلمان الجمهورية التركية، وهو ما كان يعد من المحظورات قبل مجيء حزب العدالة والتنمية عام 2002م، كما أصبح الجيش قادرة أكثر على العمل في المناطق الكردية لمواجهة التنظيمات "الجهادية" التي تنتشر على الحدود التركية التي تربطها بسوريا والعراق[4].

- تخفيض سقف المطالب لدى حزب العمال الكردستاني، لتصل إلى المطالبة بما يشبه الحكم الذاتي في المناطق ذات الغالبيّة الكرديّة بعدما كان يطلب بدولة كردية مستقلة.

- إستفادة الأكراد من إقرار البرلمان التركي قانونًا يسمح للمتهمين الأكراد بإستخدام لغتهم في المحاكم، وهو مطلب أصر عليه عدد كبير من السجناء الأكراد ، كما جرى تعديل المادّة 66 من الدستور التي تعرف المواطنة وذلك لأعطائها طابع غير عرقي.[5]

---

[1]- معمر، فيصل خولي،"المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الإعتراف"، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية،

(http://rawabetcenter.com/archives/106), (2015/10/16) ,(127Ko).

[2]-معمر، فيصل خولي، **مرجع سابق**.

[3]-"تركيا: العودة إلى فترات ظلام التسعينات في حل المشكلة الكردية"

(http://www.zamanarabic.com), (2015 /11/12),(144 Ko).

[4]-"أكراد تركيا.. صوت السياسة يعلو"، **مرجع سابق**.

[5]-"الأكراد: الورقة الرابحة في الإنتخابات التركية المقبلة"، مركز العلاقات العربية التركية، **مرجع سابق**.

– صعود تحدي سياسي لحزب العدالة والتنمية حيث خسر مليوني صوت ناخب كردي لصالح "حزب الشعوب الديمقراطي"الكردي، في الإنتخابات البرلمانية التي جرت في07 جوان2015م[1].

IV–أسباب فشل المبادرة السلمية السلمية للمسألة الكردية:

يعود فشل المبادرة إلى عدة الأسباب التالية:

1– أسباب متعلقة بالمبادرة:

– عدم وضع إستراتيجية شاملة ذات أبعاد وخطوات واضحة على المدى الطويل والمتوسط بجدول زمني محدد.

– عدم التسريح ببنود المبادرة ما يجعلها عرضة للإنتقادات والتأويلات، خصوصافي ضل عدم إشراك المعارضة في المفاوضات. حيث أعلن "حزب الشعب الجمهوري"المعارض[2]:

"إنه لن يقطع الطريق على الحكومة لحل القضية الكردية، وأنه ليس ضد التفاوض مع أوجلان، لكنه يفضل إجراء الحوار عبر البرلمان وليس الحكومة وحدها، من أجل الإتفاق على الصفقة السياسية التي يمكن تقديمها".

2– أسباب داخلية:

نجد عدة أسباب داخلية ساهمت في فشل المبادرة السلمية إتجاه الأكراد، وهي:

– تماطل الحكومة في تنفيذ الإصلاحات ما أثار الشك في مدى جديتها إتجاه مسار التسوية.[3]

– رفض حزب العمال الكردستاني وضع السلاح، رغم أنه الشرط الأول الذي وضعته الحكومة في مسار السلام، ما أدى إلى تزامن المواجهات المسلحة من جهة والمفاوضات من جهة أخرى.[4]

– رفض المعارضة للمبادرة وإعتبارها تهديدا للوحدة التركية خصوصا حزب"الحركة القومية" الذي قال نائبه "أوكطاي فورال"[5]:

"إن الحكومة رفعت راية الإستسلام أمام الكردستاني، وقرر أردوغان بيع تركيا وتقسيمها".

– رفض المعارضة تعامل الحكومة مع "عبد الله أوجلان" أوحزبه بإعتبارهم إرهابيين لا يجب إعطائهم صفة "المفاوضيين السياسيين" وإتهمت قيادات حزب" الحركة القومية"، "رجب طيب أردوغان"، "بالخيانة

---

[1]– "الحزب الكردي خسر أصواتا لفشله في إقناع الكردستاني"،

(http://www.zamanarabic.com/), (2015 /11/12),(151 Ko).

[2]– "بعد المبادرة التركية للحوار مع أوجلان .. تفاؤل كردي بـ"مرحلة جديدة"، **مرجع سابق**.

[3] –Yohanan, BENHAIM, **Op.Cit** ,p48.

[4] - Yilmaz, ÖZCAN, **Op.Cit** ,p168.

[5]– "بعد المبادرة التركية للحوار مع أوجلان .. تفاؤل كردي بـ"مرحلة جديدة"، **مرجع سابق**.

الوطنية" لمباحثاته السرية مع"عبد الله أوجلان"، والتحالف مع الزعيم الكردي العراقي"مسعود البرزاني"[1].

– تحول المبادرة إلى ورقة صراع بين حكومة العدالة والتنمية وخصومها السياسيين الكثر.

– فشل "حزب العدالة والتنمية" في تحقيق النتائج التي أرادها في الإنتخابات البرلمانية التي جرت في 07 جوان2015م، حيث عمد هذا الأخير في إستراتيجيته على تلصيق تهمة"الإرهاب" ب"حزب الشعوب الديمقراطي" بربطه ب"حزب العمال الكردستاني"، الذي صعدمن عملياته المسلحة، كما عملت الحكومة على التصعيد معه من خلال إعلان الحرب ضده، فإسترجاع"حزب العدالة والتنمية" قاعدته الشعبية بالمناطق الكردية في الإنتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في01 نوفبر من هذه السنة، وفاز ب:316 مقعدا، ما يزيد كثيرا من الـ 276 مقعدا اللازمة لتشكيل الحكومة منفردا[2].

– دور الجيش حيث رغم موافقته على المبادرة إلا أنه بقي متحفظا إتجاهها، وسعي حكومة حزب العدالة والتنمية المواجهة معه خصوصا وأنه تمت محاولة حضر الحزب في 2008م.

– دور إعلام المعارضة القوي، حيث مارس ضغوط كبيرة على حزب العدالة والتنمية منذ بداية المبادرة ففي2009م وبمناسبة تنظيم إحتفال من طرف "حزب الشعوب الديمقراطي"برجوع مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وجزء من أكراد تركيا المتواجدين في مخيم "مخمور" بشمال العراق، الذين كان في إستقبالهم عشرات الآلاف من الأكراد،ثارت المعارضة وإعلامها وصور ذلك إنتصارا لحزب العمال الكردستاني، فإضطرت الحكومة على إثر ذلك لتوقيف المبادرة.[3]

3–أسباب الخارجية:

وهي المرتبطة بالأوضاع الإقليمية ومنها نجد:

– الأزمة السورية أثرت سلبا على مسار المبادرة، خصوصا عندما إستولى مسلحوا تنظيم"داعش" على المنطقة الكردية "عين العرب""كوباني"، حيث خرج الأكراد منددين بموقف الحكومة إتجاه أكراد سوريا.

– إمتعاض بعض الأطراف الإقليمية من الدور الذي تلعبه تركيا إقليميا، فعملت على ضربها داخليا

---

[1]– "إتفاق تاريخي قد ينهي الصراع المسلح بين أنقرة والمتمردين الأكراد"،
(http://www.radiosawa.com/content/pkk-chief-ocalan-to-make-historic-appeal-/220403.html), (2015/12/14),(63Ko).

[2]–الإنتخابات التركية: إردوغان يعتبر النتيجة تصويتا للإستقرار ورسالة إلى المسلحين الأكراد،
(http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/11/151101_turkey_akp_victory),
(2015/11/14),(94,4Ko).

[3] – Yohanan, BENHAIM, **Op.Cit**, p43.

من خلال السعي لإفشال مسار التسوية سواء بالتعامل مع حزب العمال الكردستاني أو دوائرها المرتبطة معه، ونخص بالذكر نظام الأسد في سوريا والنظام الإيراني المنافس الإقليمي لتركيا.

لقد أدى فشل المبادرة إلى رجوع أعمال العنف، والمقاربة الأمنية والعسكرية، وبالتالي رجوع الجيش للواجهة من خلال هذا الملف.

المبحث الثالث:تأثير المسألة الكردية على الإستقرار السياسي في تركيا بعد 2002 م

في سبيل التعرف على كيفية تأثير الأكراد على الإستقرار السياسي في تركيا بعد2002م، سوف نتتبع بعض المؤشرات التي توضح أهمية العامل الكردي من حيث تداعياته وأبعاده على المستوى الداخلي والخارجي لتركيا.

أولا-على المستوى السياسي:

إن التعرض لتأثير المسألة الكردية على الإستقرار السياسي في المجال السياسي يتطلب منا التمييز بين شقيه الدولة والنظام السياسي.

ا-تأثير الأكراد على كيان الدولة التركية:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها إلتماس تأثير الأكراد على وجود الدولة الكردية، ومنها نذكر:

1-النزعة الإنفصالية لدى الأكراد:

يشير تقرير صادر عن "مجموعة الأزمات" أن الأكراد الذين يريدون الإنفصال عن تركيا كانوا يشكلون خمس الأكراد في العام 2011م، بينما إرتفع عددهم ليصل إلى الثلث عام 2013م، رغم أن حزب العمال الكردستاني سبق وأعلن في بيان له في 28 مارس2001م عن تخليه عن فكرة الإنفصال.[1]

هذه نسب جد مرتفعة كان بالإمكان من إحتواءها قبل أن تتفاقم، فحكومة حزب العدالة والتنمية لم تتعامل مع الأكراد بالشكل الذي يمكن من إدماجهم في المجتمع التركي ككل، كما كان هناك نوع من التصريحات السياسية لبعض أعضائه خصوصا من طرف الرئيس "رجب الطيب أردوغان" كانت بالعكس تحريضية، خصوصا عند التعرض لقادتهم كزعيمهم"عبد الله أوجلان" والتي إزدادت في المواعيد الإنتخابية الأخيرة بصفة خاصة. فهذا مؤشر سلبي، ففي ظل تنامي النزعة الإنفصالية لدى الشباب الكردي تبقى الوحدة الترابية للدولة التركية مهددة.

[1]- "أكراد تركيا.. صوت السياسة يعلو"، **مرجع سابق**.

2-سعي حزب العمال الكردستاني لفرض حكم ذاتي في المناطق الكردية التركية:

لقد حاول حزب العمال الكردستاني فرض حكم ذاتي بالقوة في المناطق الكردية في سبتمبر2015م، وهذا ما أدى لتصاعدت أعمال العنف في تركيا بين القوات الحكومية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في بلدة "جزره" ذات الأغلبية الكردية، التي تعيش حظرا للتجوال فرضته أنقرة لملاحقة المتمردين، الذين يسعون للحصول على حكم ذاتي في هذه المدينة الكردية التركية[1].

مع العلم أن لدى حزب العمال الكردستاني الرغبة في السيطرة على المناطق المحاذية لسوريا وإيران.

3-إنشاء خلايا إرهابية داخل المدن:

لقد قام حزب العمال الكردستاني بإنشاء فرع إرهابي يطلق عليه" Teyrêbazên Azadiya Kurdistan"، ويعرف إختصارا ب" TAK"، ويعني "صقور الحرية في كردستان"، وقد تبنى الهجوم الدامي في تقسيم في 29 سبتمبر 2010م.[2]

أكثر من ذلك إستغل حزب العمال الكردستاني مسار السلام لإنشاء جناح جديد داخل المدن يسمى" حركة مجموعة الجاليات الكردية". وهذا يعتبر خطر كبير على تركيا دولة وشعبا، فبإرسال مجموعات مسلحة إلى مراكز المدن بدأت تتشكل فيها خلايا عسكرية، تمكنت من إدخال أسلحة ومتفجرات إلى تركيا من االخارج، فحسب صحيفة «صباح» تبلغ الأسلحة التي جمعها حزب العمال الكردستاني 80 ألف قطعة، ولذلك يرفض حزب العمال الكردستاني وضع السلاح، ويعلن بأنه وقت تطوير قدراته العسكرية وليس وقت لوضع السلاح.

هذه الإستراتيجية الخطيرة من طرف الحزب تسعى من خلالها إلى نقل المعارك من الجبال والأرياف إلى داخل المدن المكتضة، والتي يصعب فيها محاربته، فهذه الإستراتيجية تشبه إستراتيجية "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" التي من خلالها تقوم بزرع ما يطلق عليه"الذئاب المتفردة" داخل الدول التي تريد إستهدافها.

---

[1]- راكان، المعايطة،" تركيا: هل يسعى حزب العمال الكردستاني لفرض حكم ذاتي في بلدة جزره؟،" **عمق الحدث**، حصة سياسية قدمت على قناة" F24" بتاريخ 2015/11/14،

(www.france24.com/ar/20151110),(2015/11/14),(239 Ko).

[2] - Aurel, SCHMID ,«Turquie: la situation actuelle des Kurdes »,(traduction Golnaz Houchdar). Bern:Ed **l'Organisation suisse d'aide aux réfugiés OSAR**,20 décembre 2010, p5.

4-السعي لبناء منظومة أمنية موازية للجيش التركي:

حيث أن تتبع تحركات حزب العمال الكردستاني، يظهر سعيه الحثيث لوضع قوات أمنية خاصة به، وبناء دولة مستقلة للأكراد، وأكثر من ذلك كله، إيجاد كيان كونفدرالي يتفاعل مع الأكراد في مناطق أخرى، ومن أجل الحصول على منطقة مستقلة، وهذا مهد الطريق لصراعات جديدة قد تدخل تركيا حالة اللاإستقرار.

5- إنشاء فروع إقليمية:

حزب العمال الكردستاني هو الحزب الوحيد الذي له قوات في كل من تركيا، سوريا والعراق وله أجنحة عسكرية في كل من سوريا وإيران حيث أنشأ فرعه السوري في2003م و يتمثل في"حزب التجمع الديمقراطي" "le partie d'union démocratique" "PYD" "بزعامة "الروجفا" "rejava " أي أكراد سوريا، وفي نفس العام أنشأ جناحه الإيراني"PJAK" parti pour une vie libre au kurdistan "أي" حزب الحياة الحرّة الكردستاني".[1]

6- الهجمات المسلحة:

رغم إنخفاض عدد الهجمات بعد 2002م مقارنة بسنوات التسعينات إلا أن موجات العنف بين المقاتليين الأكراد والقوات التركية بقيت مستمرة، وشهدت فترة 2014م و2015م منحنى تصاعدي لموجات العنف.

وللتوضيح أكثر، نتناول بعض الإحصائيات المتعلقة بعدد الهجمات وعدد الضحايا من عناصر حزب العمال الكردستاني ومن القوات الأمنية التركية ومن المدنيين على سبيل الذكر لا الحصر:

وفقاً للتقارير التركية، فإن حوالي 788 عنصر أمن تركياً قتلوا وجرح 4487 فرداً آخرين، في الفترة ما بين الثاني من نوفمبر 2002م والسادس من ديسمبر 2011م، وجرى خلال هذه الفترة تسجيل 11734 حادثا أمنيا، تراوح بين إشتباكات وهجمات وإنفجارات وإطلاق نار[2]، كما تشير التقارير حقوق الإنسان التي تصدرها وزارة الخارجية الإمريكية إلى مقتلً1194 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني وجرح 203 منهم،كما تم تسجيل قتل 504 مدني وجرح551 منهم في نفس الفترة.[3]

---

[1]- Didier, BILLION, **Op.Cit**,p26-29.

[2]- عبد الجليل، زيد المرهون، "مقاربة تركية جديدة للمسألة الكردية (2 – 2) تركيا: آمال بحل القضية الكردية"، **جريدةالرياض**. السعودية: مؤسسة اليمامة، ع15997، 11أفريل2012م، (http://www.alriyadh.com/726167) ,(2015/11/12),(57ko).

[3]- عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص28.

بعد إنتخابات 7 جوان2015م قتل 400 فرد من المدنيين والعسكريين وقوات الأمن في الهجمات التي شنها حزب العمال الكردستاني وتنظيم"داعش".[1]

فشهدت مدينة "سروج" في 20 جويلية 2015م، هجوم إنتحاري، أدى إلى مقتل132 من رجال الأمن، كما أدى الهجوم المزدوج في10 أكتوبر2015م في العاصمة أنقرة إلى مقتل 102 مدني ونحو 200 جريح، حيث فجَّر إنتحاريان نفسيهما أثناء مظاهرة كانت تضم آلافاً من المدنيين منددين بعودة الصراع المسلح بين الجيش التركي و"حزب العمال الكردستاني، وقد وجهت الحكومة إتهماتها لحزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامي في العراق والشام والجبهة الثورية لتحرير الشعب اليسارية المتشددة بتنفيذ الهجومين.[2]

كما ذكر بيان للمركز الإعلامي لقوات الدفاع الشعبي الكردستاني" HPG"الجناح العسكري لحزب العمال أن حصيلة الإشتباكات التي جرت في شهر سبتمبر2015م بين مقاتليها والقوات الأمنية التركية، شملت مقتل 417 عسكري، وشرطي و64 عنصر قوات خاصة وطياران إثنان وإثنين من الكونترا، فيما أكد البيان مقتل 48 مقاتلاً من عناصر الحزب إلى جانب 4 مقاتلين في شنكال.[3]

7- الإختطافات:

سعيا منه لرفع عدد مقاتلين، وتعويض الذين قتلوا في الإشتباكات مع قوات الجيش التركي، يستمر حزب العمال الكردستاني في إختطاف الأطفال في المناطق الكردية، وأخذهم للجبال والعمل على تربيتهم على النزعة الإنفصالية والهويات الضيقة، وتدريبهم ليصبحوا مقاتلين بدل توجيههم للتعلم في المدارس، فلا غرابة أن نجد أغلب مقاتلي الحزب شباب تتراوح أعمارهم ما بين 16 إلى17 سنة.[4]

8- الإضرابات:

إن شن الإضرابات بكل أنواعها عادة ما تسيئ لسمعة بلد ما، وقد شهدت تركيا في 2012 م

---

[1]-"هل وعدت حكومة تركيا الأكراد بالحكم الذاتي في أوسلو؟"،

(http://www.zamanarabic.com) ,(2015/11/12),(155 Ko).

[2]- موناليزا، فريحة،" السبت الأسود التركي يزيد التوتر قبل 20 يوماً من الانتخابات دعوات إلى استقالة وزراء وضغوط لتحقيق مستقلّ في عمل الأجهزة "،

(http://newspaper.annahar.com/article/274739-) ,(2015/11/12),(74 Ko).

[3]-"حزب العمال الكردستاني يعلن مسؤوليته عن قتل المئات من الجنود والشرطة الأتراك"،

(http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?p=2167381) ,(2015/11/17),(231Ko).

[4] -Kadri,GÜRSEL, **Op.Cit**, p12.

الإضراب الأطول والأكثر متابعة خلال 15 سنة الأخيرة فيها، حيث بدأ ستين (680) سجين كردي في 12 سبتمبر2012 م إضرابا عن الطعام لمدة 68 يوم وكان شخص يتابعونهم في الشوارع أكثر من 600 شخص ولم ينهوا الإضراب حتى17 نوفمبر بطلب من "عبد الله أوجلان"[1]

9- المظاهرات والتجمعات:

إن المظاهرات والإحتجاجات تعتبر عامل مهدد للإستقرار سياسي، وهو أسلوب عادة ما يلجأ الأكراد لإتباع خاصة لما تكون تركيا في حالة عدم الإستقرا، ففي 2015م، ونظرا للأوضاع الأمنية المضطربة في بعض المناطق فرض فيها حظر التجوال، ونزول الجيش للمرة الأولى منذ سنوات إلى ديار بكر، حيث الغالبية الكردية لإستعادة الأمن، وبدل من مساندة القوات الأمنية قام الأكراد بعدة مظاهرات، وكان من ضمن المشاركين فيها قياداتهم السياسية كزعيم"حزب الشعوب الديمقراطي""صلاح الدين ديمرتاش" ونواب آخرين من الحزب، وذلك رغم دعوات "أوجلان" إلى التهدئة وإفساح المجال للحوار بين قياداتهم السياسية والحكومة،

وكثيرا ما تطبع هذه الإحتجاجات بمظاهر عنف كإحراق المباني والحافلات العامة وإلقاء الحجارة على أفراد الشرطة، وقد توفي في إحتجاجات عنيفة للأكراد في مدن جنوبي شرقي تركيا في أكتوبر2014م حوالي50 مدني كردي[2].

كما يقوم الأكراد كل جمعة بإحتلال الشوارع، بعد الإستماع لخطب الدينية المسيسة باللغة الكردية في الشوارع وذلك نظرا لرفضهم الصلاة وراء أئمة يلقون خطبهم باللغة التركية.[3]

10- الإنضمام للمنظمات الإرهابية الدولية:

فرغم العداء الكبير بين حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ""داعش"، نجحت هذه الأخيرة من إستقطاب بعض الشباب الكردي لتنفيذ الهجمات داخل تركيا ونذكر على سبيل المثال أن منفذ العملية الإنتحارية في "سوروتس" هو مواطن تركي من أصل كردي[4].

---

[1] – Delphine, NERBOLLIER,«Les contradictions de la politique kurde d'Ankara : leçons tirées des grèves de la faim de 2012 », **Repères sur la Turquie Programme** « Turquie contemporaine». France:Ed Ifri, N°9, p1,2.

[2] – Human Rights Watch, Tukey , january 2015,p1.
(https://www.hrw.org/world-report/2015/country-chapters/turkey),(2015/11/19).

[3] –عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص44.

[4]-"منفذ هجوم سروج "كردي تركي" ذهب لسوريا على نحو غير قانوني"،
(http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150722_turkey_suruc_photos_videos_court_ban),(2015/12/03),(95,4ko).

11- التعرض بالإساءة لرموز الدولة:

حيث تمت محاولة إحراق العلم التركي من طرف أحد الأكراد في إحتفال بعيد النوروز بالمناطق الكردية في 2004م.[1]

12-المسار الديمقراطي:

إن الديمقراطية تعد من أهم عوامل الاستقرار السياسي، ذلك لأن التداول السلمي للسلطة، ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، يساهم في دفع الأفرد إلى المشاركة السياسية والتي تستند عليها شرعية النظام القائم .

لقد لعب الأكراد دورا مهما في مسار التحول الديمقراطي في تركيا، حيث كان حضورهم قوي في جميع الإستحقاقات الإنتخابية البرلمانية والبلدية بعد 2002م، فدعمون حكومة "حزب العدالة والتنمية" في إصلاحاته وتعديلاته الدستورية، كما دعموا "حزب الشعوب الديمقراطي" الكردي الذي دخل البرلمان بصفته حزبا وليس نوابا مستقلين، لأول مرة منذ إنشاء الجمهورية عام 1923م، ما مكنه من إجتياز عتبة العشر بالمئة لدخول البرلمان بحصوله على13 بالمئة من الأصوات، فكانت مشاركتهم السياسية الفعالة، وبروز أصواتهم الإنتخابية دليل نزاهة الإنتخابات التركية، ويتضح ذلك لما نعلم أن حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم خسر أصوت ناخبه الأكراد في الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في جوان من هذه السنة (2015م)، ما منعه من تشكيل حكومة، واللجوء للإنتخابات المبكرة في1نوفمبر من السنة الجارية التي إسترجع فيها تلك الأصوات.

لقد لعب "حزب الشعوب الديمقراطي" الكردي دورا مهما في هذه الإنتخابات، حيث صوت له معارضوا تحويل النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي من الأكراد وغير الأكراد، وصار يقد نفسه البديل عن حزب العدالة والتنمية خصوصا للأقليات.

II-تأثير الأكراد على النظام السياسي القائم (حزب العدالة والتنمية):

يقوم الإستقرار السياسي، على القدرة على التكيف مع المطالب السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وحل الخلافات بالطرق الدستورية والقانونية يحول دون اللجوء للعنف، وهذا ما لم تستطع حكومة "أردغان" تحقيقه بالنسبة للأكراد.

---

[1] -عبد الحليم، غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007م، ص75.

1-السجناء السياسيين:

في بداية 2014م هناك حوالي 6500 سجين كردي، أغلبهم ينتمون ل"إتحاد جمعيات كردستان" "KCK" فرع تابع لحزب العمال الكردستاني، أوقفوا بتهمة الإنتماء لجماعات إنفصالية كردية، أو التعاطف معها ومن بين الوقوفين حوالي650 مسؤول محلي منتخب من أعضاء "حزب الشعوب الديمقراطي"، نواب، صحفيين ملاحقين بتهم كالتعاطي مع حزب العمال الكردستاني[1]، ففي هذه السنة (2015م) إعتقلت قوات الشرطة المئات في حملة دهم لمقار يشتبه في إيوائها لعناصر تابعة لحزب العمال الكردستاني، وتنظيمات يسارية متطرفة.

2-الإغتيالات السياسية:

لقد شهدت العاصمة الفرنسية باريس عملية إغتيال لثلاث ناشطات كرديات في10 جانفي 2013م، هنّ "ليلى سويلمز" و"فيدان دوغان" و"سكينة جانسيز" والأخيرة، إحدى القيادات النسائيّة البارزة في الكردستاني، ومن مؤسسيه، ورغم أن هذا الأخير لم يتهم الحكومة التركية بتنفيذ العملية وإتهم أطراف تريد التشويش على مسار المفاوضات، إلا أن بعض أعضائه عادوا ووجهوا الإتهام للحكومة التركية.[2]

3-إستقالة وزراء الأكراد:

ففي هذه السنة قدّم وزير التنمية "مسلم دوغان" وعلي "حيدر كونجا"، اللذان كانا أول عضوين من حزب مناصر للأكراد يشاركان في الحكومة، إستقالتهما إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال "أحمد داود أوغلو" الذي قبلها، وقد كان سبب إستقالتهما هو الإحتجاج على تكثيف الضربات ضد معاقل حزب العمال الكردستاني.[3]

4-إستقالة نواب برلمانيين أكراد:

حيث هدد32 نائب برلماني كردي من حزب السلام والديمقراطية بالإستقالة بعد إبطال صحة إنتخاب "خطيب دجلة" مترشح كردي مستقل،ما شكل تحدي سياسي للنظام القائم.[4]

---

[1] -Kadri ,GÜRSEL, **Op.Cit** ,p3.

[2] - Delphine, NERBOLLIER, **Op.Cit** ,p1.

[3]-"وزيرا "الشعوب الديمقراطي" المستقيلان في تركيا يتهمان السلطة بتشجيع منطق الحرب"،

(http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?p=2167381),(17/11/2015),(231ko).

[4]-عقيل، محفوض، **مرجع سابق**، ص95،96.

5-المظاهرات ضد النظام:

فبالإضافة للمظاهرات ضد مهام القوات الأمنية في المدن الكردية، وضد ضرب معاقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ومرة أخرى ضد منعهم لإجتياز الحدود لمساعدة "الروج آفا"، يقوم الأكراد بمظاهرات ضد النظام فعلى سبيل المثال بعد يوم من الهجوم الذي شهدته أنقرة تظاهر آلاف الأشخاص في أنقرة تنديدا بالرئيس"رجب الطيب أردوغان"، وكان بين المتظاهرين رئيس"حزب الشعوب الديمقراطي""صلاح الدين دمرتاش" الذي طالب بإسقاط الحكومة.

6-زعزعة ثقة الأتراك والأكراد الموالين للنظام في قدرته على حماية الأفراد وممتلكاتهم :

يعود ذلك لإستمرار حزب العمال الكردستاني بعملياته المسلحة، والخطف وجمع الإتاوات وتشكيل الدوائر الضريبية، وتأسيس المخافر وحفر الخنادق.

7- عمليات التعذيب:

نظرا لقتل قتل حزب العمال الكردستاني للعديد من قوات الأمن، ينزلق بعضهم لأعمال إنتقامية ضد عناصر الحزب ما يولد موجات إستنكار مسيئة للنظام وكان أخر صور التعذيب سحل جثة مقاتل في "حزب العمال الكردستاني" بعد ربطه بسيارة للشرطة[1].

8-إعاقة الطموحات الكبرى للحكومة التركية:

حيث تسعى تركيا لأن تصبح قوة إقليمية كبرى، وأن تدشن الجمهورية الثانية بحلول الذكرى المئوية للحزب، كما يسعى جاهدا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، لكن حزب العمال الكردستاني يعيق تحقيق التنمية الشاملة الضرورية لمثل تلك المشاريع، بإستمراره في إستنزاف مقدرات البلاد البشرية والمالية.

كل هذا دفع أردوغان إلى إعتبار "حزب العمال الكردستاني" التهديد الأول لتركيا فيما صنف تنظيم "داعش" في المرتبة الثانية من حيث الخطورة على تركيا.

ثانيا-في المجال الإقتصادي:

لقد عرف الإقتصاد التركي طوال فترة حكم حزب العدالة و التنمية، إستقرار ونموا ملحوظا، حيث أدرج الاقتصادي التركي ضمن سبعة قوى إقتصادية صاعدة في العالم، ووضع حزب العدالة والتنمية الحاكم، برنامجًا لتركيا حتى عام2023م، يستهدف من خلاله إلى أن تصبح ضمن الدول العشر

[1]- موناليزا، فريحة،" السبت الأسود التركي يزيد التوتر قبل 20 يوماً من الإنتخابات دعوات إلى إستقالة وزراء وضغوط لتحقيق مستقلّ في عمل الأجهزة "، **مرجع سابق.**

الأوائل عالميًا على المستوى الاقتصادي، وأن يصل حجم إقتصادها إلى تريليوني دولار، وحجم صادراتها إلى 811 مليار دولار، ودخل الفرد فيها إلى 48 ألف دولار[1].

لكن في2014 م و2015م هبطت الكثير من المؤشرات الإقتصادية التركية وذلك بسبب عدة عوامل كان من بينها العامل الأمني المتدهور، وذلك بسبب عودة ممارسة العنف من قبل حزب العمال الكردستاني، حيث يسبب غياب الأمن في مغادرة المستثمرين الأجانب، وتشير تقديرات البنك المركزي التركي إلى أن الإستثمارات الأجنبية تراجعت بنحو 1.7 مليار دولار منذ جوان 2015م، كما تراجعت الليرة التركية لتنخفض إلى 2.34 ليرة للدولار في جانفي 2015م، ليصل إنحفاضها في جويلية من نفس العام إلى 2.73 ليرة للدولار[2].

كما تراجع القطاع السياحي بنحو9 في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام(2015م)، مقارنة بنفس الفترة في 2014، مع العلم أن السياحة تعد عصب الإقتصاد التركي، خاصة فيما يتعلق بتوفير العملات الأجنبية، ومع تدهور الوضع الأمني فإن ذلك سينعكس سلبا على أعداد السياح، كما يتوقع أن ينخفض معدل النمو هذا العام جراء عدم الإستقرار السياسي والأمني.

ثالثا–في المجال الإجتماعي:

إن تطور شعب ما يتطلب قدر من الإستقرار السياسي والأمن، ويبدي الشعب التركي رغبته في تحقيق التقدم إسوة بجرانهم الغربيين لكن "حزب العمال الكردستاني"يعيق ذلك بهجماته المسلحة، ويقوم بنشر الإضطراب والخوف لدى الأتراك، كما يساهم في تعميق الفجوة الإقتصادية بين المحافظات التركية بإعاقته المشاريع التنموية في جنوب شرق الأنضول.

من جهة أخرى يتسبب إعلان المناطق العسكرية لمطاردة عناصر الحزب إلى تدهور الأوضاع المعيشية في المناطق الكردية.

رابعا–على المستوى الخارجي:

لفهم أبعاد السياسة التركية على المستوى الخارجي إنطلاقا من زاوية المسألة الكردية نتناولها على المستويين الإقليمي والدولي كالتالي:

I –في المجال الإقليمي:

1–تأثير الأكراد على العلاقات التركية السورية:

أيدت حكومة العدالة والتنمية الحراك الشعبي في سوريا الذي إنطلق في 2011 م وذلك على

---

[1]– عماد، قدورة، "الجمهورية التركية الثانية،المفهوم، المنجزات، المتطلبات"،
(http://www.studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481385744901782.htm) ,(2015/11/19),(69ko).

[2]– "الضغوط السياسية تهوي بالليرة التركية"،
(http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/19/),(2015/11/14),(89,1ko).

حساب النظام السوري، فما كان لهذا الأخير إلا أن قام بسحب قواته من المناطق الكردية السورية جويلية 2012م تاركا المجال ل"حزب التجمع الديمقراطي" "PYD"، ليشكل ثلاث مناطق ذاتية.

هذه الخطوة قرأها الكثير من المحللين بأنها موجهة ضد تركيا ذلك أن"حزب الإتحاد الديمقراطي""PYD" كل قادته من حزب العمال الكردستاني، الذي يسعى إلى الإستفادة من الأزمة السوريّة، وذلك لتعزيز موقفه التفاوضي مع أنقرة وتحقيق مكاسب سياسيّة في تركيا،خصوصاوأن صعود داعش القوي، في سوريا وفي العراق أكسب حزب العمال الكردستاني شرعية دولية.

وقد أدت تصاعد قوة الأكراد في شمال سوريا إلى إعلان تركيا الحرب ضد داعش وحزب العمال الكردستاني وتتبعه في معاقله في جبال قنديل بالعراق.وقد عبر أردوغان عن مخاوفه مما يحدث في المناطق الكردية بسوريا، حيث جاء في إحدى تصريحاته[1]:

"كل ما يريدونه هو السيطرة على شمال سوريا بأكمله..لن نسمح بأن يصبح شمال سوريا ضحية لمشروعهم تحت أي ظرف، لأن هذا يمثل تهديدا لنا ومن المستحيل بالنسبة لنا كتركيا أن نقول (نعم) لهذا التهديد". وأضاف"يوجد الآن 1400 عضو من حزب العمال الكردستاني في حزب الاتحاد الديمقراطي،لا يمكن تجاهل ذلك."

وقد ظهر جليا أن سعي "حزب الإتحاد الديمقراطي"وضع القاعدة الأولى ليشكل دولة مستقلة ولم يبق للأكراد غير تركيا كهدف، فقامت أجنحة حزب العمال الكردستاني بتكثيف عملياتها داخل تركيا.

2-تأثير الأكراد على علاقات التركية مع كردستان العراق:

لطالما رفضت تركيا منح الإستقلال لإقليم كردستان وبقي ذلك من إحدى ثوابت سياستها الخارجية مع العراق، لكن بعد الغزو الإمريكي للعراق في2003م، وحصول أكراد العراق على منطقة حكم فيدرالي بصورة رسمية، منذ العام 2005م، تكيفت تركيا مع هذه المتغيرات فتقبلت الأمر الواقع، بإحتواء أكراد العراق خصوصا إقتصاديا وبالتحديد في مجال الطاقة، حيث بلغ حجم التعاملات بين الطرفين 70% من إجمالي المعاملات التركية-العراقية التي قدرت في 2013م بنحو12مليار دولار[2]، كما تشكل الشركات التركية حاليا حوالي نصف الشركات المستثمرة في كردستان العراق وأصبح هذا الأخير حليف إستراتيجي لتركيا، والطرفان يعملان معا لتطويق نفوذ حزب العمال الكردستاني المتصاعد.

---

[1]- " أردوغان: تركيا لن تسمح للأكراد بالسيطرة على شمال سوريا"،

(www.france24.com/ar/20151025),(2015 /11/14),(194ko).

[2] – Yohanan, BENHAIM, **Op.Cit**, p45.

هذا وقد نفذت تركيا غارات جوية في01 ديسمبر2007م، وإستمرت قرابة شهرين في قصف مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، كما قامت في22 فيفري 2008م بعملية برية مكونة من10ألف جندي، وإستمرت ثمانية أيام، لتعاود هذه السنة تنفيذ غارات جوية جديد[1].

وقد نددت وزارة الخارجية العراقية بالتدخل التركي البري في شمال العراق معتبرة ذلك إنتهاكا للسيادة، في حين طالب رئيس الإقليم "مسعود البرزاني" مقاتلي حزب العمال الكردستاني بالإنسحاب من أراضيه.

3-تأثير الأكراد على العلاقات التركية الإسرائيلية:

لقد عزز التهديد الكردي لتركيا العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث وقع البلدان عام 2010م على60 إتفاقية دفاعية، تتعلق بالمخاطر الدائمة التي تواجهها تركيا من مختلف التنظيمات والأحزاب الكردية سواء في الداخل أو على حدودها الجنوبية، والمخاطر التي تهدد إسرائيل.[2]

II-في المجال الدولي:

1-تأثير الأكراد على العلاقات التركية الإمريكية:

إن التأثير السلبي للأكراد على العلاقات التركية الإمريكية أمر واضح حيث صاروا أداة إفتزاز ومساومة في يد الولايات المتحدة ضد تركيا، حيث تحالفت مع أكراد العراق في 2003م، ولب لهم الحاكم الإمريكي في العراق متجاوزة المصالح التركية بعد تصويت البرلمان التركي ضد دخول تركيا في الحرب ضد العراق وإستخدام أراضيها لتوجيه الضربات ل"نظام صدام حسين"،

وفي 2009م قام رئيس الولايات المتحدة الإمريكية "باراك أوباما" بلقاء رئيس حزب المجتمع الديمقراطي الكردي رغم علمه بموالات هذا الأخير لحزب العمال الكردستاني، ورفض أردوغان اللقاء بقيادات هذا الحزب قبل أن تنعت حزب العمال الكردستاني بالإرهابي.[3]

وأجبرت تركيا على إعلان الحرب على"داعش"، وسمحت للولايات المتحدة بإستخدام قاعدة أنجرليك الجوية لشن غاراتها ضد «داعش»، وذلك لتتوقف الولايات المتحدة الإمريكية عن دعم "حزب

---

[1]- لقمان عمر، محمود النعيمي، "مشكلة حزب العمال الكردستاني وإنعكاساتها على العلاقات التركية الإمريكية 2002-2010م"، العراق: مركز الداسات الإقليمية، ب س ن، ص16.

[2]- "عودة الروح الى العلاقات التركية الاسرائيلية"،

(http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?p=2167381) ,(2015/11/17) ,(231Ko).

[3]-بشير، عبد الفتاح،"السياسة الخارجية التركية، منطلقات وآفاق جديدة"، **مجلة السياسة الدولية**. مصر: مؤسسة الأهرام، ع177، جويلية 2009م، ص280.

الإتحاد الديمقراطي"خصوصا وأنها أرسلت له معونات أسلحة تزن120طنًا خلال فترة 2012م و2015م.

وقد أثبتت الأحداث الأخيرة ذلك، حيث في نوفمبر2015م، أكّدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أنها لن تمد وحدات حماية الشعب الكردي الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي ذراع حزب العمال الكردستاني الإرهابي في سوريا بالأسلحة من الآن فصاعدًا، وذلك إستجابة لمطالب تركيا.[1]

2-تأثير الأكراد على العلاقات التركية الأوروبية:

لقد سعت تركيا لحل المسألة الكردية في إطار معايير كوبنهانغ الأوربية وذلك كخطوات أولية لقبول إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، لكنه يتصادم مع حزب العمال الكردستاني الذي يحاول إستغلال المفاوضات التركية الأوروبية من أجل تحقيق أجندته الخفية، كما أن تصاعد موجات العنف عرض تركيا لإنتقادات وضغوطات أوروبية كبيرة خصوصا من طرف الدول غير الراغب في إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

إن تتبع الوقائع يثبت أن السياسة الخارجية التركية تقيدها المسألة التركية، وهذا يثبت صدق مقولة "عبد الله أوجلان" حين قال في أوت 1993م:

"إن المشكلة الكردية فرضت طوقا على السياسة الخارجية التركية"[2]

حيث تستفيد العديد من الأطراف الإقليمية والدولية من إستمرار المسألة الكردية في تركيا.

خلاصة وإستنتاجات:

- لقد كان المسار الذي إختاره "مصطفى كمال أتاتورك" للجمهورية التركيا الحديثة عند نشأتها، أثر بالغ عليها وعلى أقلياتها خاصة الأقلية الكردية، حيث أخذ بمبادئ الدولة القومية لا الدولة الوطنية، فكان أول ضحايا هذه المبادئ الأقلية الكردية التي قاومت كل أساليب الإستعاب التي إستخدمها النظام التركي، فكان نتيجة ذلك تطور المسألة الكردية في تركيا بمنحى سلبي أدى لحالة اللا إستقرار سياسي فيها.

---

[1]- "البنتاجون: لن نمد وحدات حماية الشعب الكردي بالأسلحة"،

(http://www.zamanarabic.com/) ,(2015 /11/12),(151 Ko).

[2]-هنري، باركي ، وأخرون، **مرجع سابق**، ص97.

– رغم كل الإنتفاضات التي قام بها الأكراد، بقيت السلطات التركية تنفي وجود المسألة الكردية، وذلك بإعتبارها "مسألة إرهاب" وبالتالي تفضيل المقاربات الأمنية والعسكرية على الحلول السلمية وذلك إلى غاية التسعينات، أين بدأ النظام التركي برئاسة "تورغوت أوزال" يطرح بعض الحلول السلمية وذلك بالتزامن مع الإعتراف بوجود المسألة الكردية في تركيا تحت ضغط مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، والتي كان أبرزها العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني والخسائر المالية والبشرية الناتجة عن الصراع مع هذا الحزب، وأيضا التطور الذي شهدته المسألة الكردية في العراق، وحرب الخليج الثانية، ودخول العالم في النظام الدولي الجديد.

– لعب "حزب العمال الكردستاني" منذ نشأته في 1979م دورا مهما في بلورة الوعي القومي الكردي، وفي إبراز والتعريف بالمسألة الكردية في تركيا على المستوى المحلي و العالمي.

– كان لرغبة النظام التركي في الإنضمام للإتحاد الأوروبي أثر بارز في بناء رؤية جديد أكثر إنفتاحا على الأكراد ومازال هذا العامل يلعب دورا بارزا في تطور المسألة الكردية في تركيا.

– بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في سنة 2002م، وتمكنه من القيام بمجموعة من الإصلاحات في بنية النظام التركي، وتبنيه المسألة الكردية بعد الإعتراف الرسمي بها في2005م، ظهرت ملامح تحسن ظروف الأكراد خاصة في الجانب الثقافي وبالتحديد في مجال السماح بإستعمال اللغة الكردية وفي الجانب السياسي حيث برزت الأحزاب السياسية التي صارت معادلة مهمة في الحياة السياسية التركية وبالخصوص "حزب الشعوب الديمقراطي"الكردي.

– لقد كانت المبادرة الكردية السلمية التي أطلقتها حكومة حزب العدالة والتنمية، إنطلاقة إيجابية في مسار حل المسألة الكردية سلميا، وكان بالإمكان نجاحها لولا تظافر العوامل الداخلية والخارجية وغياب الشروط الموضوعية لإنجاح مثل تلك المبادرة، وكان أبزر هذه العوامل رفض حزب العمال الكردستاني وضع السلاح وإستمرار أنشطته الإرهابية السرية داخل تركيا وعملياته المسلحة، وغياب عامل الثقة بين الطرفين التركي والكردي بالإضافة للتطورات الحاصلة في سوريا التي ألقت بظلالها على الدولة التركي.

– للأكراد تأثير كبير على الإستقرار السياسي في تركيا، وذلك ما تبين من خلال مؤشرات الإستقرار السياسي التي إعتمدناعليها، والتي أظهرت التأثير السلبي للمسألة الكردية على تركيا على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي.

لقد حاولت هذه الدراسة الإحاطة بكل جوانب مسألة الأقليات في الشرق الأوسط المرتبطة بعدة مسائل أخرى تعاني منها المنطقة، وذلك بإختبار الفرضيات التي طرحناها من خلال الفصول الثلاث التي تناولناها، والتي من خلالها توصلنا للنتائج التالية:

– إن المصطلحات التي تناولناها وهي الأقلية، والشرق الأوسط ،ككل المفاهيم والمصطلحات الإجتماعية و السياسية، فيها ليونة تمنحها قدرا من التأويل في معانيها، وذلك بإختلاف الزمان و الباحث، وظهر ذلك خصوصا في مصطلح الشرق الأوسط، فرغم كل التعاريف المقدمة لم يصل الباحثون لتحديد ثابت لحدوده، كما توصلنا أيضا إلى أن في الألفية الثالثة هناك ميل لتوسيع حدود منطقة الشرق الأوسط كإقليم، مع ميل لتقليص حجم دوله عبر تقسيمها وتغيير حدودها، فكان أبرز أدوات هذه الرؤية "الأقليات الإثنية والدينية" التي تتحرك حسب هذه الموجه، وهي إن تفعل ذلك سواء بسبب هوياتها الضيقة أو بسبب إحساسها بالظلم المتراكم أو للتلاعب بها من طرف فواعل إقليمية أو دولية أو بها مجتمعة .

– الأقلية الكردية في الشرق الأوسط لها تاريخ عريق في هذه المنطقة، وقد تعرضت لظلم كبير، حيث تعتبر كأكبر إثنية في العالم لم تحصل على حق تقرير المصير، وذلك نتيجة ترتيبات الربع الأول من القرن العشرين، وقد أدى ذلك إلى ولادة الحراك القومي الكردي في الدول التي تتواجد فيها وهي تركيا، العراق، إيران، وسوريا لتحدث حالة من عدم الإستقرار داخل هذه الدول، وبالتالي في منطقة الشرق الأوسط.

– لا يمكن أن تعرف منطقة الشرق الأوسط السلام في ظل إستمرار مسألة الأقليات بهذا المسار، حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدر من مصادر تفعيل أزمات المنطقة المتعددة، وعلى رأسها الإرهاب الذي صار إلى جانب مسألة الأقليات، عنوان عريض لتدخل الدول الكبرى في المنطقة في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة، و لعل ما يحدث في سوريا لأبرز دليل على فعالية الأقليات والإرهاب في هذا الجانب، حيث تتوزع خريطة جديدة في ميزان القوى العالمي إنطلاقا من سوريا التي لم يعد فوق أراضيها شعب، بل طوائف و أقليات إلى جانب إرهاب وميليشيات.

– وهكذا يتضح أن تطور مسألة الأقليات إنما جاء لتدعيم مسار العولمة في فرضت طوق على الدولة القومية وتهديد وجودها وسيادتها، ومواجهة ذلك يتطلب تآزر الشعوب مع دولها، وإعادة إدماج هذه الأقليات داخل الدولها الوطنية بتجاوز مفهوم القومية، وذلك لتستعيب هذه الدول كل مكونات مجتمعاتها.

– لقد توصلنا إلي وجود علاقة طردية بين أوضاع الأقليات والإستقرار السياسي في دول منطقة الشرق الأوسط، كما وجدنا أن جل أوضاع هذه الأقليات تساهم في تأزم مسألة الأقليات في المنطقة.

– إن مسألة الأقليات الإثنية والدينية والمذهبية ليست جديدة على منطقة الشرق الأوسط، لكن المستجد هو ظهور الأقليات كأبرز عناوين الخرائط الجديدة المطروحة في ظل مشاريع تفتيت المنطقة .

– إن حل مسائل الأقليات يتطلب جهود مكثفة على مستوى الدولة من طرف السلطات الحاكمة والأقليات وكل الفواعل الإجتماعية والسياسية بما فيها الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وتعاون على المستوى الإقليمي لأن بغياب هذا الأخير يصعب أن تأخذ إتجاهات الصلح مساراتها الطبيعية خصوصا إذا كان للأقلية إمتدادات خارج دولها.

– إن شعوب الشرق الأوسط تتجه بعكس تيار التحضر، الذي يعني التفتح على الأخر سوءا من طرف الأغلبيات أوالأقليات التي تبدي إستعدادا للتعايش والتفتح على الأجنبي ولكن لا تتقبل الأخر الذي تتقاسم معه المصالح المشترك والمصير المشترك.

– غياب الديمقراطية في المنطقة هو الذي يصعب تعايش شعوب المنطقة في سلام وتقبل بعضها البعض، فالثقافة الديمقراطية التي يغيب فيها منطق الأغلبيات والأقليات بحضور المواطنة في إطار المجتمع الكلي،غائبة في هذه المنطقة لصالح ثقافة التعصب التي تطغى فيها الهويات الضيقة والولاءات المحلية، حتى صارت أزمة الهوية متجذرة في المنطقة و يصعب إقتلاعها في ظل المعطيات الحالية في المنطقة.

– إن ظلم الحكومات خصوصا لما يترافق مع وجود قيادات لدى الأقليات ذات مصالح ضيقة، هو الذي يدفع بالأقلية للتوجه لدائراتها الدنيا الضيقة على حساب الوطن، وذلك إما بحثا عن الأمن الذي لم تعد تشعر به في إطار دولتها أو بدفع من زعمائها، فتكون النتيجة إنكفاء الأقلية داخل جماعتها، مما يخلق فجوة بينها وبين باقي مكونات المجتمع الوطني، ما يدفعها للمطالبة بحكم ذاتي أو الفيدرالية وفي أسوء الحالات المطالبة بالإنفصال عن دولتها.

– فشل كل النماذج المطبقة في الشرق الأوسط وذلك رغم نجاحها في المناطق الأخرى في العالم، حيث فشل تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ولبنان ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تبيئة هذه النماذج، والثقافة السائدة لدى الطبقة الحاكمة.

– تتميز الأقليات في الشرق الأوسط بالتعامل مع الأطراف الخارجية، حيث تستعين بها طلبا للحماية من الظلم الذي تتعرض له من طرف أنظمتها التي تتحمل الجزء الأكبر في تمرد الأقليات على أوطانها.

– الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي فيها أكراد و لا يظهر تأثيرهم عليها هي "إيران"، وذلك لأن قوة إقليمية يصعب إختراق جبهتها الداخلية حيث تمكنت إلى حد ما من إحتواء أقلياتها.

– الأكراد يستغلون كل تغيير يطرأ سواء على المستوى الوطني، أوالإقليمي أوالدولي للعمل على تحقيق حلم كردستان الكبرى، وهذا ما يزيد من مسألة غياب الثقة بينهم و بين دولهم.

– إن العقيدة العلمانية و القومية التركية هي من أدت إلى قيام حزب العمال الكردستاني، وليس من السهل تغيير عقيدة هذا الحزب القائم على حمل السلاح، فعقود من الصراع كانت كافية لزرع ثقافة العنف لدى هذا الحزب الذي لا يمكن معالجة المسألة الكردية في تركيا دون المرور به سواء بأسلوب مباشر أو عبر وساطة.

– بعد تدشين النظام الدولي الجديد تحسن أوضاع الأقلية الكردية في تركيا مقارنة بالواقع الذي كانوا يعيشوه في فترة الثنائية القطبية.

– فشل المبادرة السلمية التركية لا يعني أن المبادرات السلمية كلها سوف تؤول للفشل، فقد كان هناك أسباب موضوعية لفشلها أهمها غياب أسس قانونية واضحة للمبادرة، فعدم وضع صياغة دقيقة للمبادرة وغموض بنودها ومحدودية أطرافها، سعي الحزب لإرضاء الجيش ورفض المعارضة للمبادرة ،مع عدم إلتزام الطرفين بتعهداتهما وأيضا الأوضاع الداخلية خصوصا الإنتخابات البرلماية المبكرة التي جرت في نوفمبر 2015م، فتظافرت كل هذه العوامل مع العوامل الإقليمية خاصة الأزمة السورية لإقشال المبادرة.

– لا يمكن لتركيا أن تلعب دور إقليمي مهم على المدى الطويل، ما لم تحل المسألة الكردية فيها، وذلك نظرا للتأثير الكبير لهذا العامل على السياسة الخارجية لتركيا،وحتى نظريةالعمق الإستراتيجي التي صاغها "أحمد داوود أوغلو" والتي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية معرضة للفشل في التطبيق بسبب عودة الصراع التركي الكردي.

– حزب العدالة والتنمية كانت مساعيه جدية لحل المسألة الكردية سلميا، لكن الظروف هي التي كانت أجبرته على تجميدها.

– يؤثر الأكراد على الإستقرار السياسي التركي، وذلك نظرا للقوة التي تتمتع بها هذه الأقلية حيث تعتبر أكبر أقلية إثنية في تركيا، كما لها إمتدادات إقليمية داخل الدول التي تتواجد فيها الأقليات الكردية، وأيضا نظرا للتواجد الكثيف للمهاجرين الأكراد في أوروبا، إضافة لوجود "حزب العمال الكردستاني" الذي له شبكة إقليمية تتمثل في فروعه في الدول المجاورة.

– إن الإستبداد مهما كانت جهته سواء من طرف الأغلبية أو من طرف الأقلية لن يدوم مهما طال، ونتائجه السلبية تمس كل الأطراف داخل الدولة، والحالة السورية جاءت لتؤكد ذلك حيث نرى كيف تعاني كل مكونات المجتمع السوري.

إنطلاقا من التحليل السابق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

– على دول الشرق الأوسط أن تعمل على الإستفادة من تجارب المناطق الأخرى في العالم في كيفية معالجتها لمسائل الأقليات مع العمل على تكييفها مع خصوصيات بيئتها الداخلية ، كماعليها أن تعالج الأسباب الموضوعية بدل التوجه للمعالجات الأنية غير المدروسة والعنيفة التي لا تؤدي سوى لتعميق خطورة مسألة الأقليات.

– يجب على الأنظمة السياسية والأقليات في الشرق الأوسط العمل على بناء الثقة فيما بينها، وتدعيم ذلك من خلال تنفيذ الطرفين للإلتزامات المتفق عليها، كما على كلا الطرفين العمل على تقديم بعض التنازلات وتفهم الطرف الأخر.

– لتجنب سيناريوهات الإنفصال أو الحرب الأهلية يجب على تركيا أن تعمل على الإنفتاح إتجاه أكرادها، وإعطائهم جميع حقوقهم الإقتصادية،الثقافية والسياسية، وذلك لأن الأوضاع تغيرت فلن يقبل الشباب الكردي بمزيد من القمع والتهميش كالذي تعرض له أباءهم وأجدادهم في الماضي، كما على الأكراد أن يقتنعوا أن حل المسألة الكردية لا يمكن أن يتم خارج دائرة المساواة بين كل المواطنين الأتراك وذلك نظرا لصعوبة تحقيق مطلب الحكم الذاتي الذي يطالبون به، فبالإضافة لرفض الدولة التركية منحهم الحكم الذاتي نجد أغلب المناطق الكردية في تركيا تتواجد فيها أقليات أخرى ترفض هذا المطلب،أيضا الأكراد موزعون في كل المدن التركية وذلك نتيجة سياسة التهجير الداخلية التي إتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة،إضافة إلى التكاليف الباهضة التي ستتحملها الدولة التركية إذا ما حاولت تغيير خريطة توزيع السكان الحالية.

– ننصح الدولة التركية أيضا على العمل على تعزيز قوتها لأن فترات ضعف الدولة تستغله الأقليات خصوصا المطالبة بالحكم الذاتي أو الإنفصال لتحقيق رغباتها وهذا ما يمكن أن تقوم به الأقلية الكردية في حال ضعف تركيا داخليا وإقليميا.

– إن دراستنا توصي بمبادرة جديدة لحل المسألة الكردية في تركيا، ولنجاحها نقترح إشراك كل الأطراف فيها خصوصا المعارضة، وتحييد مسار المبادرة من المتغيرات الداخلية و الإقليمية.

– إن فشل المبادرة السلمية الكردية في تركيا ورجوع المقاربة العسكرية لحل المسألة الكردية فيها، وتصاعد الدور الكردي في سوريا، فتح الباب لكثير من التسؤولات ليس فقط حول مستقبل تركيا بل مستقبل كل المنطقة، فكيف ستكون العلاقات التركية مع كردستان العراق في المستقبل؟ وكيف ستواجه تركيا قيام دولة كردية محتملة في سوريا؟ و ماخطر ذلك على الوحدة التركية؟ وما تبيعات ذلك على دورها الإقليمي؟، وكيف ستكون خريطة الشرق الأوسط المستقبلية في ظل تصاعد مسألة الأقليات فيها، خاصة المسألة الكردية؟.

أخيرا إن ما يمكن إستنتاجه بصفة عامة هو أن مسألة الأقليات في الشرق الأوسط وصلت لإخطر مراحلها حيث إنتقلنا من مرحلة إستعمال وإستغلال الأقليات الموجودة لتفتيت المنطقة، لمرحلة توسيع دائرة نشر الفوضى من خلال تمديد حدود المنطقة، وذلك عبر خلق أقليات مذهبية في المناطق التي كانت في منأ عن ما يمكن الإطلاق عليه "تفايات الشرق الأوسط" و نخص بالذكر بلدان المغرب العربي الكبير الذي فيه تقع بلادنا الغالية "الجرائر"، لذلك توصي دراستنا الأنظمة المغاربية كلها بالبحث عن أساليب "ذكية،علمية وإستراتيجية" في محاربة كل تهديد يمس الوحدتها الترابية، الشعبية والدينية لدول المغرب العربي التي تسعى أطراف خارج المنطقة لإدخالها في مستنقع الشرق الأوسط عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير.

الملحق: رقم (1):

جدول رقم (1): توزيع الأكراد في مختلف مناطق العالم

الدولة	العدد	نسبتهم
في الشرق الأوسط و الشرق الأدنى		
تركيا	15 مليون	%20
إيران	6 ملايين	%9
العراق	5 ملايين	%20
سوريا	1 مليون	%6
إسرائيل	100000	%1,5
لبنان	80000	%2
مجموع جزئي	حوالي 27 مليون	
القارّة الأسيوية		
أفغانستان	200000	%0،7
أذربيجان	150000	%1،9
تركمانستان	40000	%0،8
مجموع جزئي	حوالي	40000
القوقاز		
أرمينيا	50000	%1،7
جورجيا	50000	%1،1
مجموع جزئي	حوالي 100000	
أوروبا		
ألمانيا	650000	%0،8
فرنسا	120000	%0،2
السويد	100000	%1،2
هولندا	70000	%0،5
السويس	60000	%0،8
بريطانيا	50000	%0،09
النمسا	50000	%0،6
اليونان	20000	%0،2
الدنمارك	20000	%0،4
مجموع جزئي	حوالي 1140000	
أمريكا الشمالية		
الولايات المتحدة الأمريكية	40000	0،01
كندا	6000	0،02
مجموع جزئي	حوالي 50000	
المجموع الكلي	حوالي 28 مليون	

المصدر: Barah ,MIKAÏL, «Les questions kurdes», **Actualités Du Moyen-Orient Et Du Maghreb**, France : IRIS, N°4 , février 2007,p3.

الملحق رقم (2):

خريط كردستان التي قدمها القوميون الكرد للأمم المتحدة في سنة 1948م

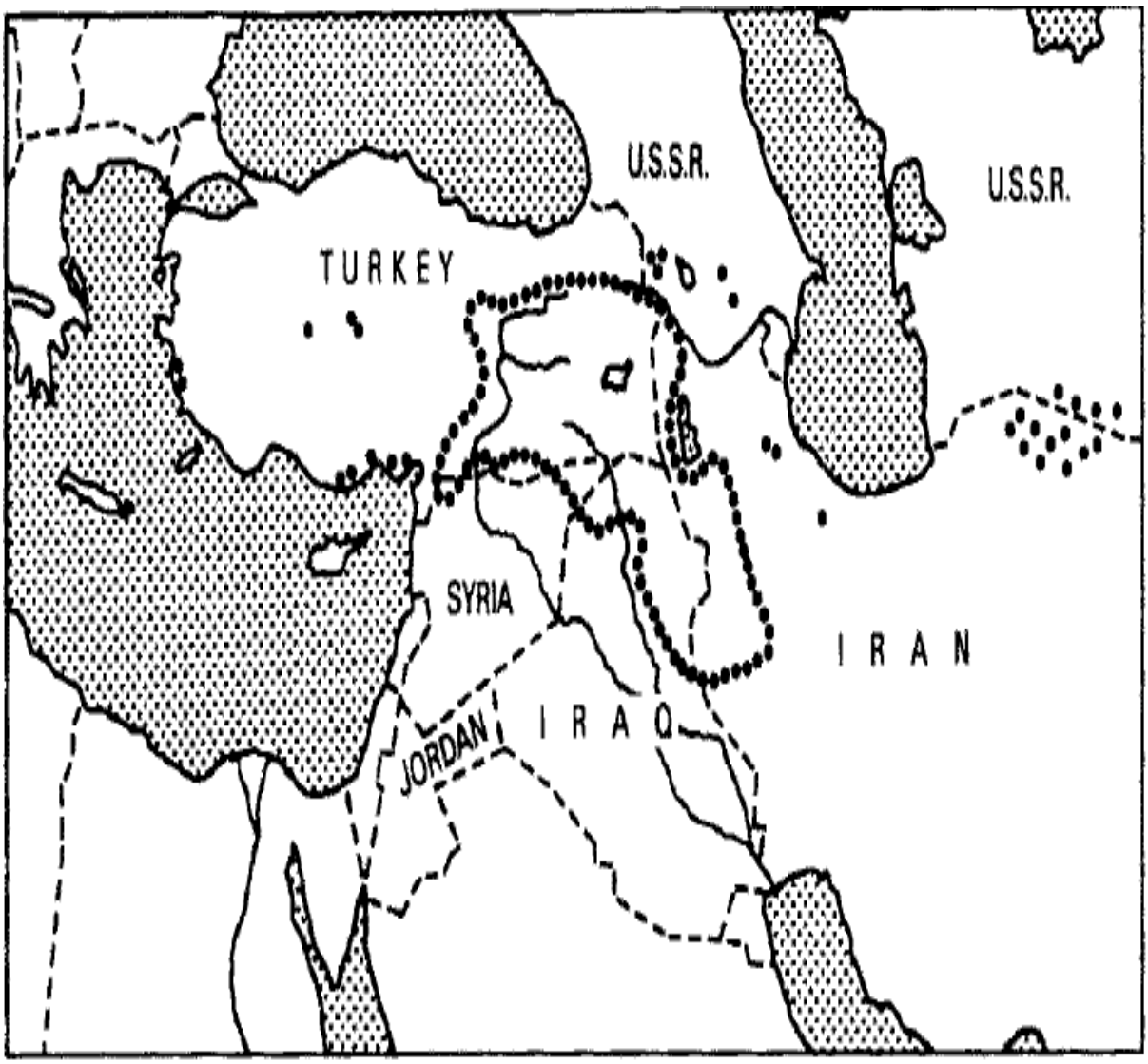

Map 2. The Kurds in the Middle East.

area inhibited by a Kurdish majority

sizeable Kurdish enclaves outside Kurdistan proper

المصدر: Van Martin, BUINESSEN, **Algha ,Shaikh and State, The Sociale and politicale structure of Kurdistan**.London:zed bookLTD. USA, Vew Jersey,1992,p12.

الملحق رقم (3):

خريطة توضح تواجد الأكراد في كل من تركيا، العراق، وسوريا و وإيران.

المصدر: بارزاني يضع قدميه على أول الطريق إلى دولة "كردستان الكبرى"،

(http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23_A3_IraqNews.html),(2015/12/1),(96ko).

الملحق رقم(4)

خريطة كردستان العراق داخل كردستان الكبرى.

المصدر:ألوف بن وفرانك جاكوبسون، باراج خانا، رالف بيترز،**الشرق الأوسط خرائط جديدة ترسم**.بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،2013م، ص14.

الملحق رقم(5)

The Treaty of Sèvres, 1920

(from: *The Treaties of Peace 1919-1923, Vol. II*, Carnegie Endowment for International Peace, New York, 1924.)

Section I, Articles 1-260

THE TREATY OF PEACE BETWEEN THE ALLIED AND ASSOCIATED POWERS AND TURKEY SIGNED AT SÈVRES AUGUST 10, 1920

....

....

PART II.
FRONTIERS OF TURKEY.
ARTICLE 27.

II. In Asia, the frontiers of Turkey will be laid down as follows:
1. On the West and South:
From the entrance of the Bosphorus into the Sea of Marmora to a point described below, situated in the eastern Mediterranean Sea in the neighbourhood of the Gulf of Alexandretta near Karatash Burun the Sea of Marmora, the Dardanelles, and the Eastern Mediterranean Sea; the islands of the Sea of Marmora, and those which are situated within a distance of 3 miles from the coast, remaining Turkish, subject to the provisions of Section IV and Articles 84 and 122, Part III (Political Clauses).

2. With Syria:
From a point to be chosen on the eastern bank of the outlet of the Hassan Dede, about 3 kilometres north-west of Karatash Bu- run, north-eastwards to a point to be chosen on the Djaihun Irmak about 1 kilometre north of Babeli, a line to be fixed on the ground passing north of Karatash; thence to Kesik Kale, the course of the Djaihun Irmak upstream;
thence north-eastwards to a point to be chosen on the Djaihun Irmak about 15 kilometres east-southeast of Karsbazar, a line to be fixed on the ground passing north of Kara Tepe;
thence to the bend in the Djaihun Irmak situated west of Duldul Dagh, the course of the Djaihun Irmak upstream;
thence in a general south-easterly direction to a point to be chosen on Emir Musi Dagh about 15 kilometres south-south-west of Giaour Geul a line to be fixed on the ground at a distance of about 18 kilometres from the railway, and leaving Duldul Dagh to Syria;
thence eastwards to a point to be chosen about 5 kilometres north of Urfa a generally straight line from west to east to be hxed on the ground passing north of the roads connecting the towns of Bagh-che, Aintab, Biridjik, and Urfa and leaving the last three named towns to Syria;
thence eastwards to the south-western extremity of the bend in the Tigris about 6 kilometres north of Azekh (27 kilometres west of Djezire-ibn-Omar), a generally straight line from west to east to be fixed on the ground leaving the town of Mardin to Syria;
thence to a point to be chosen on the Tigris between the point of confluence of the Khabur Su with the Tigris and the bend in the Tigris situated about 10 kilometres north of this point,
the course of the Tigris downstream, leaving the island on which is situated the town of Djezire-ibn-

Omar to Syria.

3. With Mesopotamia:
Thence in a general easterly direction to a point to be chosen on the northern boundary of the vilayet of Mosul,
a line to be fixed on the ground;
thence eastwards to the point where it meets the frontier between Turkey and Persia,
the northern boundary of the vilayet of Mosul, modified, however, so as to pass south of Amadia.

4. On the East and the North East:
From the point above defined to the Black Sea, the existing frontier between Turkey and Persia, then the former frontier between Turkey and Russia, subject to the provisions of Article 89.

SECTION III.
KURDISTAN.
ARTICLE 62.

A Commission sitting at Constantinople and composed of three members appointed by the British, French and Italian Governments respectively shall draft within six months from the coming into force of the present Treaty a scheme of local autonomy for the predominantly Kurdish areas lying east of the Euphrates, south of the southern boundary of Armenia as it may be hereafter determined, and north of the frontier of Turkey with Syria and Mesopotamia, as defined in Article 27, II (2) and (3). If unanimity cannot be secured on any question, it will be referred by the members of the Commission to their respective Governments. The scheme shall contain full safeguards for the protection of the Assyro-Chaldeans and other racial or religious minorities within these areas, and with this object a Commission composed of British, French, Italian, Persian and Kurdish representatives shall visit the spot to examine and decide what rectifications, if any, should be made in the Turkish frontier where, under the provisions of the present Treaty, that frontier coincides with that of Persia.

ARTICLE 63.

The Turkish Government hereby agrees to accept and execute the decisions of both the Commissions mentioned in Article 62 within three months from their communication to the said Government.

ARTICLE 64.

If within one year from the coming into force of the present Treaty the Kurdish peoples within the areas defined in Article 62 shall address themselves to the Council of the League of Nations in such a manner as to show that a majority of the population of these areas desires independence from Turkey, and if the Council then considers that these peoples are capable of such independence and recommends that it should be granted to them, Turkey hereby agrees to execute such a recommendation, and to renounce all rights and title over these areas.

The detailed provisions for such renunciation will form the subject of a separate agreement between the Principal Allied Powers and Turkey.

If and when such renunciation takes place, no objection will be raised by the Principal Allied Powers to the voluntary adhesion to such an independent Kurdish State of the Kurds inhabiting that part of Kurdistan which has hitherto been included in the Mosul vilayet.

المصدر: http://vimyridgehistory.com/wp-content/uploads/Kurds-in-the-Treaty-of-Sevres-1920.pdf, (2015/ 11/11).

الملحق رقم(6):

خريطة الشرق الأوسط

المصدر: https://www.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/middle_east_pol_2013.pdf

الملحق رقم(7):

خريطة الدولة التركية

المصدر : https://encrypted-tbn0.gstatic.com/images?q=tbn:ANd9GcT67WQBLTlT3kwCjoXAq BdjD j8mwkcBoORmV2ehm1oGTKZNsX1KZGGbhg

الملحق رقم(8):

خريطة توضح توزيع الأكراد في تركيا

المصدر: http://maqalati.com/media/2b.jpg

الملحق رقم(9):

الجدول رقم (2): الإنتفاضات والثورات الكردية في تركيا في فترة حكم مصطفى أتاتورك

الرقم	الثورة	التاريخ
1	الإنتفاضة الشطورية	12-28 سبتمبر 1924م
2	إنتفاضة الشيخ سعيد	13فيفري- 31ماي1925م
3	حركة روتشكوثان وورومان	12- 19أوت1925م
4	إنتفاضة صاصول	1925-1937م
5	آغري الأولى	16ماي - 17جوان1926م
6	قوتشوشاغي	7اكتوبر- 30نوفمبر 1926م
7	موتكي	26ماي- 25 أوت1927م
8	آغري الثانية	13- 20سبتمبر 1927م
9	بيجار تنكيل	7أكتوبر 17نوفمبر 1927م
10	عاصي رسول	22ماي - 3أوت 1929م
11	نتدروك	26ماي - 27سبتمبر 1929م
12	سافورتنكيل	26ماي- 9جوان 1930م
13	زيلان	20جوان- 1سبتمبر 1930م
14	أورامار	12جويلية 10أكتوبر 1930م
15	آغري الثالثة	7- 14سبتمبر 1930م
16	بولمور	8أكتوبر- 14نوفمبر 1930م
17	مينيمين	23ديسمبر 1930م
18	تونجلي/ ديرسيم	1937- 1938م

المصدر:عقيل، محفوض، **تركيا والأكراد:كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**.قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م، ص16.

الملحق رقم(10):

نص رسالة الزعيم الكردي التركي"عبد الله أوجلان" بمناسبة"عيد النوروز" في 21 مارس2013 م

تحية إلى السائرين على الطريق المقدس الذين إتخذوا من طريق الحق والديمقراطية هدفاً لهم، بفرح كبير نهنئ نوروزكم، لبناء مرحلة جديدة على أساس أخوة الشعوب، من سلسلة "جبال "زاغروس" و"طوروس" ومن نهري "فرات" و"دجل"ة ومن تراب "مزوبوتاميا" المقدسة ومن أراضي الأناضول ومن تراب المدن التي كانت مهداً للحضارات، ومن أقدم الشعوب، الشعب الكردي، أرسل بسلامي.

هذه الحضارة الكبيرة التي ضمت الأعراق، المذاهب، والأديان المتنوعة عاشت بأخوة معاً، دجلة وفرات هم أشقاء "سكاريا" و"مرج،" وجبال "جودي" و"أكري" أصدقاء "كاجاركا" و"أرجيسيا"، و"الدبكات هايلا و ودليلو" هم أقرباء، لكن التدخلات الخارجية وضغوطات القوى المتسلطة أرادت خلق العدوات بين هذه الشعوب المتألفة من أجل مصالحها الشخصية، وحاولوا إقرار تشريعات مبنية على أساس الحقوق المشروعة واللامشروعة.

وفي القرنين الأخيرين حاولت الإمبريالية الغربية، وعن طريق الفتوحات الخارجية زرع الفكر القومي بين المجتمع الشرق الأوسطي، ورسموا الحدود بين المجتمع، وأرادوا إنكار الحقوق وزرع الفتنة بين المجتمعات "عرب"، "فرس"، "ترك"، "كرد"ضمن هذه الحدود.

إنتهى عصر المفاهيم، والإنكار والإبادة، إن المجتمع الشرق الاوسطي قد بلغ من المعرفة وتبنى أصله، ووصل لمرحلة بات يقول فيها كفى للقتال.

مئات الآلاف والملايين من الأخوة الذين يحتفلون بعيد "النوروز" مع توهج نار النوروز، يطالبون بالحل.

إنتفاضتي بدأت بشخص واحد ضد اللاحل وضد الجهل والعبودية التي ولدت فيها، هدفي من هذه الإنتفاضة كان خلق فكر وروح جديدة.اليوم أرى بأن صوتي وصل إلى مستوى كبير

حربي ليست ضد أي اثنية، ديانة، أو مجموعة، حربي ضد الإنكار والإبادة والجهل، كانت ضد اللاعدالة، التخلف والرجعية. واليوم ننهض ضد كافة أنواع الظلم والطغيان، ومن أجل تركيا جديدة

وشرق أوسط جديد ومستقبل جديد.أتوجه بنداءٍ إلى الشبان والأمهات المباركات والشخصيات المهتمة لندائي بتبني رسالتي.

اليوم بداية عصر جديد، من عصر المقاومة المسلحة تفتح الأبواب أمام مرحلة الحل السياسي الديمقراطي لتبدأ مرحلة السياسة، المجتمع والإقتصاد معا، ويتقدم مفهوم المساواة، الحرية والديمقراطية. قدمنا التضحيات طوال السنين من أجل هذا الشعب، لم تكن هذه التضحيات وهذا النضال بدون سبب فالشعب الكردي إكتسب شخصيته وهويته من جديد.

يجب أن تتوقف هذه الحرب، وصلنا إلى مرحلة بات الفكر والسياسية تفرضا ذاتهما، وأفلست براديغما الحداثة التي تفرض نفسها.

دماء الشعب "التركي"، "لاز"، "الكرد"، "جركس"، التي سالت كانت من هذه الجغرافية. اليوم وأمام الملايين الذين يستمعون إلي أقول بدأت مرحلة جديدة. لا للسلاح، السياسة سوف تتقدم وصلنا إلى مرحلة تقوم قواتنا المسلحة بالإنسحاب إلى خارج الحدود، وأنا واثق بأن الذين يثقون بي فتحوا قلوبهم، فعليهم أن يتقربوا بحساسية من هذه المرحلة وحمايتها.

إنها ليست النهاية بل بداية النضال السياسي والديمقراطي، إنها ليست النهاية بل بداية جديدة. وليست التخلي عن النضال، بل بداية نضال جديد، إن هدف الحداثة الرسمالية اللاإنسانية هو بناء جغرافية الإثنية والقومية الواحدة، وهذا لا يعني إنكار للأصل، بل لتعايش المجتمع الأناضولي والكردستاني بمساواة وسلام وفق تاريخ كردستان وأناضول القديمة.

بمناسبة النوروز أناشد جميع الشعوب "التركمان"، "الأرمن"، "الأشور"، "العرب" والمكونات الأخرى أن يتقبلوا الحرية والمساواة بمفهومها الجوهري كما يتقبلها الشعب الكردي.

شعب تركيا المحترم،

على الشعوب التركية أن تعلم أنها تستطيع العيش معاً، كما كان منذ آلاف السنين العيش المشترك بين "الكرد– الترك" تحت راية الأخوة الإسلامية على أراضي أناضول القديمة، وتحت إسم تركيا بشرط عدم إنكار الحقوق وطمسها.

القوى الرأسمالية الحداثوية التي مارست سياستها على الشعوب خلال القرون الأخيرة لم تعد تستمد قوتها من الشعب ولم تحرر نفسها، هذه السياسات العنيفة حاولت إنكار الحقوق التاريخية. وكشفت

اليوم حقيقة محاولات تلك القوى المعادية للحقوق التاريخية. ولأنهاء الظلم أناشد القوتين الأساسيتين والإستراتيجيتين في الشرق الأوسط أن يتكاتفوا وأن يتبنوا الديمقراطية العصرانية وفق الثقافة القديمة.

المرحلة ليست مرحلة الخلاف والحرب، بل مرحلة الإتفاق والتضامن والتسامح. الشعب الكردي والتركي حاربوا في "جناقلي" وإستشهدوا معاً. وفي عام 1920م شكلوا المجلس التركي معا، حقيقة تاريخنا المشترك يكشف لنا بأن برنامجنا المشترك يفرض ذاته، والروح التي تشكل مجلس تركيا الكبير تنير دربنا، ولذلك على جميع مكونات المجتمع أن يتخذ مكاناً لهم في الديمقراطية العصرانية.

ندائي إلى جميع ممثلي الشعوب المضطهدة وجميع الطبقات والمؤسسات الثقافية وبالدرجة الأولى النساء، المذاهب، الطرائق، وجميع المجموعات الثقافية. ممثلي العمال، المجتمع والشخصيات التي بقيت خارج النظام.

إن الإختيار الوحيد للخلاص هو بناء الديمقراطية العصرانية وأخذ مكانهم في النظام الجديد، وفق جوهر وتاريخ الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، يجب إتخاذ نظام ديمقراطي عصراني، حيث يستطيع الكل أن يجد نفسه فيه، ولبناء هذا النموذج يجب عدم التخلي عن جغرافية "مزوبوتاميا" و"أناضول".في الفترة السابقة خضنا النضال التحرري (الترك – الكرد) معاً ضمن إطار "الميثاق الملي" واليوم توجد فرصأكثر لإستمرار ذلك الإتفاق ، لأن الذين عملوا ضد "الميثاق الملي" جزئوا بين الشعب الكردي اليوم يواجهون مشاكل الحرب والصراع في الدولة السورية والعراقية..

ورغم النواقص والأخطاء التي ظهرت في تسعين السنة الأخيرة، مرة أخرى تحاول جميع مكونات المجتمع المضطهدة المغدورة والطبقات والثقافات والشعوب التي واجهت الويلات بناء نموذج جديد. ندائنا إلى كافة الأطراف التي أقصدها أن تنظم نفسها بأساليب المساواة والحرية الديمقراطية.

ندائي إلى الشعب "الكردي"، "التركي"،"الأشوري"، و"العربي" أن يجتمعوا تحت سقف السلام الوطني المشترك، ويعلنوا عن مسارهم الصحيح ويعملوا ليكونوا أصحاب قرار، ويتطلب منا ذلك تعزيز وتقوية العلاقات الأخوية ضد سياسات الحرب والتجزئة، والذين لا يقرؤون روح المرحلة سيذهبون إلى مزبلة تاريخ، أما الذين يقاومون سيلان الماء سينتصرون، فشعوب المنطقة ستشهد بزوغ فجر جديد.

إن شعوب الشرق الأوسط عانت كثيراً من الصراع والحرب والإنقطاع، ويريدون العودة الى جذورهم بمد أيديهم إلى بعضهم البعض، والتكاتف والنهوض من جديد.

هذا النوروز بشرى لنا الحقائق التي أخذت مكانها في حكايات الرسل "عيسى و موسى" عليهما السلام، و"محمد" صلى الله عليه وسلم، ستكون بشرى جديدة حيث تحاول الإنسانية أن تعيد ما فقدته.

لا نرفض كافة مكتسبات الحضارة المعاصرة الغربية بل نستفيد من جانبها النهضوي، المساواة، الديمقراطية، ونشكل من جانبها الإيجابي، ومن جانبنا الكوني نشكل تركيباً ونطبقها في الحياة.

أساس النضال الجديد هو الفكر والإيديولوجية والسياسة الديمقراطية، وهذا يعني بداية حملة ديمقراطية جديدة، تحية للذين يعززون من المرحلة والذين يساندون الحل الديمقراطي والسلمية. تحية للذين حملوا على عاتقهم مسؤولية السلام والأخوة والمساواة والديمقراطية والحرية.

عاش نوروز

عاشت أخوة الشعوب

سجن إمرالي ،21مارس2013م، عبدالله أوجلان

المصدر : "نص رسالة أوجلان : المرحلة ليست مرحلة الخلاف والحرب بل مرحلة الاتفاق والتضامن والتسامح 21.03.2013"، **منظمة حزب أزادي في كوباني،** (https://web.facebook.com/permalink.php?id=189512157795273&story_fbid=443372509075902),(1/12/2012).

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

I- باللغة العربية:

1- أبو العنين، محمود، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**. ليبيا:الدارالجامعة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008م.

2- أبوسنة، زينب، **تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي**. القاهرة: دار الثقافة للنشر، ط1، 2006م.

3- أصيفا طايع ، روجو مامو سفرين.م. ،م.عبد الغفار أحمد ، **العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا التحديات والتوقعات**. مصر :مركز البحوث العربية و الإفريقية، ب س ن.

4- إغتلون، ويليام، **القبائل الكردية**(ترجمة: خليل أحمد محمود).أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط1، 2006م.

5- الإقداحي، هشام محمود، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي**.الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية، 2011م.

6- الإقداحي، هشام محمد، **العرق واللغة والهوية القومية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010م.

7- الدباغ، مصطفى، **الصراعات الدولية الراهنة**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2000م.

8- الشاعر، محمد فتحي، **الأكراد في عهد عماد الدين زنكي**.القاهرة:دار المعارف، 1991م.

9- الصقار، حسن موسى، "**الإستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته**". بيروت:الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م.

10- الصواني، يوسف، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي** (ترجمة: كرم سمير). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2013م.

11- العزاوي، دهام محمد دهام، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**.الأردن: دار وائل للنشر، ط1، 2003م.

12- العزاوي، دهام محمد دهام، **الإحتلال الإمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، لبنان :الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009م.

13- الغذامي، عبد الله، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**.المغرب:المركز الثقافي العربي، ط2، 2009م.

14- الكعكي، يحيى أحمد، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**. لبنان: دار النهضة العربية، ط1، 2002م.

15- الموسوي صباح، إدريس، محمد السعيد، التوبة، غازي، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**. الأردن: دار عمار، مركز أمية للبحوث والدارسات الإستراتيجية، ط1، 2013م.

16- المشاقبة، أمين، شبلي شاكر، سعد، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الإمريكية في الشرق الاوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-1908)**.الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012م.

17- الهاشمي، علي إياد، **تاريخ العالم الجديد**.الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1 ،2013م.

18- أمين الخولي، أسامة، وأخرون، **العولمة والعرب**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998م.

19- أمين قادر، مثنى، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية- القضية الكردية نموذجا**. السليمانية:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003م.

20- باركي، هنري ، وأخرون،**القضية الكردية في تركيا** (ترجمة:هه فال).أربيل:مطبعة ئاراس، ط1، 2007م.

21- بحر، سميرة، **مدخل لدراسة الأقليات**. مصر: مكتبة الأنجلوا المصرية، 1982م.

22- بعلبكي أحمد ، مالكي أمحمد ، مسري نصري أنطوان، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**. بيروت:المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014م.

23- بن دحمان، جمال،**المواطنة المسؤولة(دليل المفاهيم و المواضيع)**. لندن:المعهد العربي للتنمية المواطنة، ب س ن.

24- بن نبي، مالك، **تسليط مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**(ترجمة: محمد،عبد العظيم علي).الإسكندرية:دارالدعوة ، ط1، 1997م.

25- بوزرسلان، حميد، **تاريخ تركيا المعاصر** (ترجمة:حسين عمر).أبو ظبي:المركز الثقافي العربي(كلمة)، ط1، 2009م.

26- جاليان‌د، جيرار، **شعب بدون وطن الكرد وكردستان**.أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، ط1، 2012م.

27- جكر، خوين، **تاريخ كوردستان**(ترجمة:خالص مسور). لبنان: أميرال للطبع وللنشر والتوزيع،ج1، 1996م.

28- جليلي جليل، م.أ،حسرتيان، محويان، شاكر، وآخرون، **الحركة الكردية في العصر الحديث**. أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، ط2، 2013م.

29- جواد، سعد ناجي، **دراسة في المسألة الكردية**. لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م.

جواد، سعاد حسن، **تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**.الأردن، داردجلة ناشرون وموزعون، ط1، 2009م.

30- حامد، محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى 1991**.مصر: مكتبة مدبولي، 1992م.

31- حجازي، محمد عبد الواحد، **الوعي السياسي في العالم العربي**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2007م.

32- حصاف، إسماعيل محمد، **كوردستان والمسألة الكوردية**. أربيل:مؤسسة موكرياني، دار الكاتب، ط1، 2009م.

33- حنفي، عمر حسين، **التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان.القاهرة:دار النهضة العربية**، ط1، 2005م.

34- دوريفروا، أزوا الدو، **إنقراض العالم الثالث**(ترجمة:فاطمة نصر).القاهرة: مكتب سطور للنشر، ط1، 2012م.

35- راغب، نبيل، **هيبة الدولة (التحدي والصمود)**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م.

36- زكي، أندريه، **الإسلام السياسي والمواطنة والأقليات-مستقبل المسيحيين العرب في الشرق الأوسط**. القاهرة:مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006م.

37- سافيدان، باتريك، **الدولة والتعدد الثقافي**(ترجمة: المصطفى حسوني).المغرب:دار توبقال للنشر، ط1، 2011م.

38- شاكر الحاج، مخلف ،**الرموز المحظورة**. ب ب ن: دار النشر الإلكتروني، ب س ن.

39- شبيب، كاظم، **المسألة الطائفية، تعدد الهويات في الدولة الواحدة**.لبنان: دارالتنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011م.

40- شوقي عبد الرحمان، تهاني، **نشأة دولة تركيا الحديثة 1918-1938**.مصر:دار العالم العربي، ط،1، 2011م.

41- شيركوه، بله ج، **القضية الكردية ماض الكرد وحاضرهم**. بيروت: دار الكاتب، ط1، 1986م.

42- صالح، سامية خضر، **المشاركة السياسية والديمقراطية، إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**.لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1990م.

43- صالح، هشام، **الإنتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**. بيروت:دار الساقي، ط1، 2013م.

44- صبري ئاكرة يى، نجدت،**الإطار القانوني للأمن القومي-دراسة تحليلية.الأردن**:دار دجلة، ب س ن.

45- عابد الجابري، محمد، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**.لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،1990م.

46- عبد الجليل، طارق، **العسكر والدستور في تركيا:من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**. مصر:دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013م.

47- عبد الله السلطان، جمال مصطفى، **الإستراتيجية الإمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000م)**. الأردن: وائل للنشروالتوزيع، 2002م.

48- عبد المنعم مسعد، نيفين، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988م.

49- عبد المنعم مسعد، نيفين ، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية**.لبنان:مركز دراسات الوحد العربية، ط2، 2002م.

50- علي، عثمان، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**.أربيل: مركز الدراسات التركية، ط1،2013م.

51- علوان، حسين، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2009م.

52-عمارة، محمد، **الأقليات الدينية و القومية تنوع و وحدة ؟ أو تفتيت واختراق؟**.مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1998م.

53- عمارة، محمد، **الإسلام والأقليات: الماض والحاضر والمستقبل**. القاهرة: دارالشروق الدولية، ط1، 2003م.

54- عمر كامل، حسن، **النظام الشرق الأوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي**. دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008م.

55- غدنز، أنتوني، **علم الإجتماع**(ترجمة:الصياغ فايز).لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط4 ، 2005م.

56- غريفيش، مارتن، أوكالاهان، تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، (ط1 بالإنجليزية، دار روتليجز)، ط1، 2008م.

57- غزالي،عبد الحليم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007م.

58- غليون، برهان، **المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1979م.

59- ليبهارت، آرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**(ترجمة: زينه حسني).بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006م.

60- ليمام، محمد حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح**. لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011م.

61- محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**.لبنان: المركز الثقافي العربي، ط1، 2004م.

62- محفوض، عقيل، **تركيا والأكراد :كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**. قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012م.

63- محمود النعيمي ، لقمان عمر، "مشكلة حزب العمال الكردستاني وإنعكاساتها على العلاقات التركية الإمريكية2002-2010م"، العراق: مركز الداسات الإقليمية، ب س ن.

64- محو، لقمان.أ،**الكود وكردستان ، ببلوغرافيا مختارة ومعرفة**(ترجمة:هه فال). أربيل: موسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط1، 2007م.

65- مسعد، مي، "التمييز القطبي وإستبعاد الدولة في مصر".الدوحة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**. قطر: معهد الدوحة، أوت2011م.

66- مطر، جميل، هلال، علي الدين، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، ب س ن.

67- معلوف، أمين، **الهويات القاتلة قراءة في الإنتماء والعولمة**(ترجمة نبيل محسن). سوريا: دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999م.

68- ممدوح محمود، منصور، **الصراع الأمريكي- السوفيتي في الشرق الأوسط**. مصر:مكتبة مدبولي، ب س ن.

69- منصور، أحمد، **أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**. لبنان: دار إبن حزم، 1994م.

70- نور الدين، محمد، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**. لبنان: رياض الريس للكتب والنشر، ط1،1997م.

71-نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة- مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1998م.

72- نوفل أحمد سعيد، طارق عبد الجليل، صديقان محمد صالح، وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014م.

نيكيتين، باسيلي، **الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية**(ترجمة: نوري طالباني). السليمانية:مكتب الفكروالتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني، ط3، 2007م.

73- وهبان، أحمد، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر**.الإسكندرية: دار الجامعة الجديد، 1997م.

74- وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للعالم السياسي**. الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات،2003م.

75- وليد حسني، زهرة، "**إني أكرهك**"، **خطاب الكراهية والطائفية في إعلام الربيع العربي**. الأردن:مركز حماية وحرية الصحفيين، ط1، 2014م.

II- باللغة الأجنبية:

1-BOIS,Thomas ,**Connaissance des Kurds**.Beyrouth :Ed Khayats Booksellers and Publishers, 1965.

2- BUINESSEN, Van Martin, **Algha ,Shaikh and State, The Sociale and politicale structure of Kurdistan**.London: Ed zed bookLTD. USA:Ed Vew Jersey, 1992.

3- DJEBALI, Taoufik, **minorités et pouvoir dans les payes anglophones**. Paris :Ed l'Harmattan, 2014.

4- GABET, Alain, **Les droits de l'homme**. Paris:ellipses, 2006.

5- LokmanI. MEHO, **the kurdes and kurdistan(A selectctive and Annotated bibliography)**.Unted States Of America: Ed Green Wood publishing groupe,Ed1:1997.

6- NEBEZ, Jemal, **The Kurd History and Culture** (Translate into English by Kuchler, Hanne). London: Ed Western Kurdistan Association, 2004.

7-SITZENSTUHL,Charles, **La diplomatie Turque au Moyen Orient (Héritages et ambitions du gouvernement de l'APK 2002-2010** .Paris:Ed l'harmattan, 2011.

ثانيا : الدوريات والمجلات

I- باللغة العربية:

1- الكراسنة سميح، مساعدة وليد ، جبران علي، الزغبي آلاء ،"الإنتماء و الولاء الوطني"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، الأردن، مج6، ع2، 2010م.

2- بطرس غالي، بطرس، "عصر حقوق الإحساس بإمتياز"، **مجلة السياسة الدولية**. مصر: مؤسسة الأهرام، مج44،ع 175، جانفي2009م.

3- بن علي، ياسين، "دولة الخلافة وما يسمى بالأقليات"، **مجلة الوعي**، لبنان، يصدرها ثلة الشباب الجامعي المسلم في لبنان بترخيص من وزارة الإعلام اللبنانية، السنة 27، ج1،ع 316، مارس2013م.

4- رعد، قاسم صالح، "إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دافور2003-2010"، **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق:الجامعة المستنصرية، ب س ن.

5- صلاح محمود، محمد، "الإتفاقيات المعقودة بين إيران وتركيا(دراسة في الأسباب والنتائج)"، **جريدة دراسات إقليمية**، العراق: مركز الدراسات الإقليمية ،2011م.

6- سلطان الطائي، نوال عبد الجبار، "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006م"، **دراسات إقليمية**، ب ب ن ، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 4، جانفي2007م.

7- عبد الفتاح، بشير ،"السياسة الخارجية التركية. منطلقات وآفاق جديدة"، **مجلة السياسة الدولية**. مصر: مؤسسة الأهرام، ع177، جويلية 2009م.

8- عدالة، جعفر، "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، ب ب ن، ع318، 19ديسمبر2014م.

9- نصر خليفة، سامي، "البدون في الكويت..بين الحقوق المدنية والتجنيس"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مصر: مؤسسة الأهرام،ع177، جويلية 2009.

10- غدير، غازي فيصل، "مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية :دراسة تأريخية (1923-2013م)"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**. العراق: مركز النشريات العلمية، ع 46، ب س ن.

11-هلال، رضا محمد، "الجماعات الإثنية في جنوب آسيا: ديناميات الإندماج والإنفصال" ، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مؤسسة الأهرام ،ع177، جويلية 2009م.

II- باللغة الأجنبية:

1- AL-DABBAGH, Harith," Le statut des minorités non-musulmanes en IRAK heurs et malheurs du pluralisme juridique", **DROIT ET RELIGIONS**.France:Ed Université D'aix Marseille,Vol7, Tome1, 2013-2014.

2- BALANCHE, Fabrice, « Communautés, fragmentations territoriales et gouvernement au Proche-Oriente Arabe (Irak, Surie, Jordanie et Liban»,**Etudes Interculturelles**. France: Ed La Chaire Unesco de L'université Catholique De Lyon,Tome1, mai 2012.

3- BARAH, Mikhaïl, «Les questions kurdes », **Actualité du Moyen Orient et de Maghreb**. France:Ed IRIS, N°4, février2007.

4- BENHAIM, Yohanan,«Quelle politique Kurde pour l'AKP », **politique étrangère**. France :Ed Institut Français Des Relation Internationales(IFRI), N°2,eté2014.

5- BLAU, Joyce, «La langue kurde », **Etudes kurdes**. Paris: Ed l'Harmattan, N°9, avril 2008.

6- BOZARSLAN,Hamit, «Les kurdes, force mouvante dans une région instable» ,**Esprit**. France: Ed Esprit, 15Mai2013.

7- CANEFE GÜNLÜCK ,Nergis ,"A preliminary analysis of the Socio-Historical character of minority- related population movement in middle eastern territorial states" ,Canada, **regional political dynamics**, center for refugee studies , york university.

8- CIGERLI ,Sabr ,"La reformulation de l'idéologie officielle Turque et la langue Kurde: L'autorisation d'un prénom kurde", **CONFLUENCES Méditerranée. France,**N°34, eté 2000.

9- DERINCE, Mehmet Şerif, « la langue kurde », **Etudes kurdes.**Paris : Ed l'Harmattan, N°9, avril ,2008.

10- DOLAMARI,Ali, BABAN, Eliassi, «Les kures d'IRAN àl'écart»,**outre-terre.**France, N°28, février 2001.

11- FIORINA, Jean- François, « Géopolitique des kurdes: Itinéraire et avenir d'un peuple sans Etat », **Comprendre Les Enjeux stratégiques.**France: Ed l'ESC Grenoble, N°113, 3 octobre2013.

12-GROJEAN, Olivier «Comment gérer une crise politique interne?Façonnage organisationnel du militantisme, maintien de l'engagement et trajectoires de défection », **Politix.**France.:De Boeck Supérieur, Volume 26, N° 102,février 2013.

13- GÜRSEL, Kadri , «La question kurde aujourd'hui et les évolutions politiques intérieures en Turquie », **Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique.** Paris :Ed **IRIS,** 27 mars 2012.

14- HCKAYEM,Antoine, « la guerre du Liban :situation des minorités éthniques et religieuses au Moyen-Orient»,**Civilisations.**France:Ed Institut de Sociologie de L'université du Bruxelles et JSTOR, Vol 30, N°3, avril 1980.

15- KARAKAS, Cemal, «Laïcité Turquepeut-elle être un modèle?»,**Politique Etrangère.** France:Ed IFRI/ARMAND COLIN, N°3 ,septembre2007.

16- LE COADIC, Roman , « Les minorités nationales :vers un retour de refoulé ?».France: Ed presses universitaire de Rennes ,2009.

17- MUTING,Georges , «Du Maghreb au Moyen –Orient, un arc de crise»,**documentation photographique**,France, 2002.

18- NERBOLLIER, Delphine, «Les contradictions de la politique kurde d'Ankara : leçons tirées des grèves de la faim de 2012 », **Repères sur la Turquie Programme** « Turquie contemporaine».france :Ed Ifri, N°9.

19- ÖZCAN, Yilmaz, « la question Kurde en turquie : retour aux années1990 ? », **CONFLUENCES Méditerranée**.France :Ed l'Harmattan(Département d'histoire générale,Université de Genève),N°84, hiver 2012-2013.

20- SAAD EDDIN, Ibrahim , «Diversité bonne et mauvaise gestion, le cas des conflits éthniques et de l'édification de l'Etat dans le monde arabe», **Programme MOST**.France:Ed UNESCO ,N°10,1996.

21- SCALBERT YUCEL, Clémence, «les langues des kurdes de Turquie : la nécessité de repenser (l'expression la langue kurde)», **Langage et société**.Paris:Ed La Maison Des Sciences De L'homme, N° 117,mars2006.

22- SCHMID , Aurel, «Turquie: la situation actuelle des Kurdes », (traduction Golnaz Houchdar) .Bern: Ed **l'Organisation suisse d'aide aux réfugiés OSAR**,20 décembre2010.

23- VERNOCHET,Jean-Michel, «Iran: Minorités nationales,forces centifuges et fractures endogènes», **Maghreb - machrek**.France :Ed ESKA.N°201, mars2009.

24- VERRIER, Michel, «Espérances Kurdes par-delà les frontières », **Manière De Voir Le Monde**, Paris :Ed le monde diplomatique, N°67, janvier- février 2003.

ثالثا: المعاجم والقواميس

I- باللغة العربية:

1- الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج1، ب س ن.

2- الكيالي،عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مج3، ب س ن.

رابعا: المراجع غير المنشورة

I- الرسائل والأطروحات:

1- باللغة العربية:

1- البريزات، سليم رايق، "مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف، والأدوات والمعوقات)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008م.

2- الدلابيج، علي فايز يوسف، "توازن القوي وأثره في الشرق الأوسط بعد الإحتلال الإمريكي للعراق 2003-2011م"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2011م.

3- الرحاحلة، أحمد سليمان سالم، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص والتحديات)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014م.

4- الريشة، ماهر حلمي حسن، "نحو علم إفتراق إجتماعي سياسي عربي كمؤثر التخطيط السياسي (مقارنة نظرية)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013م.

5- العساف، فايز عبد الله، "الأقليات وأثرها في إستقرار الدولة القومية-أكراد العراق أنموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009م- 2010م.

6- العفيفي، محمود حسن علي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في دراسات الشرق الأوسط،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر ،غزة، فلسطين،2012م.

7- إيدابير، أحمد، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(3)، الجزئر،2011م-2012م.

8- بقدي، كريمة، "الفساد السياسي و أثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011م-2012م.

9- بلعيد، سمية، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديمقراطية فيها-جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009م-2010م.

10- بن نعمان، فتيحة، "تجسيد الحماية الدولية لحقوق اللأقليات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2005/05/09م.

11-بونوة، نادية، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، باتنة، الجزائر،2009م- 2010م.

12- دريس، علي، "أثر بناء الدولة على الإنتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية (دراسة مقارنة بين مصروالجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص:السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2011م-2012م.

13- شيباني، إيناس، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن- دراسة تحليلية مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص ديبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2009م-2010م.

14- عيساوة، أمينة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص ديبلوماسية وعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009م - 2010م.

15- محمد سمير، عياد، "مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م-2004م.

16- مزابية، خالد، "الطائفة السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي -دراسة حالة لبنان"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص، تنظيمات سياسية وإدارية، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2013م.

17- موساوي، عبد الحليم، "المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبا بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2007م.

18- ويفي، خيرة، "تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004م-2005م.

2- باللغة الأجنبية:

1- HEBERT, Christelle, « Les Kurdes de Turquie devant la Cour européenne des Droits de l'Homme », mémoire présenté comme exigence partielle pour obtenir diplôme de Master2 Recherche « Droits de l'Homme », Faculté de Droit et de Sciences Politiques, Université Lyon2 Lumière,France, 2006-2007.

2- GORBETTA, Silvia, « l'elargissement de l'union europeenne:la mise en conformité de droit des minorités dans les payes candidats à travers les exemples Roumain et Hongrois», Diplôme des Hautes Etudes Européennes Et Internationales ,Institut Européen Des Hautes Etudes Internationales, Nice, 2002.

3- KARAKUS, Suna, «L'analyse du problème kurde en Turquie- le rôle du PKK dans la reconnaissance de la question Kurde»,mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique,Université Québec ,Mantréal, février2010.

II- المحاضرات:

1- باللغة العربية:

عليوة، جمال، "محاضرة في مقياس نظم سياسية شرق أوسطية "، ألقيت على طلبة ماستر دراسات شرق أوسطية، بقسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013م – 2014م.

خامسا:الجرائد

1- باللغة العربية:

1- زيد المرهون، عبدالجليل،"مقاربة تركية جديدة للمسألة الكردية (2 – 2) تركيا: آمال بحل القضية الكردية"، **جريدةالرياض**. السعودية: مؤسسة اليمامة، ع15997، 11أفريل2012م.

2- باللغة الأجنبية:

1- ALSAWAF, Mourfid,"Terrorist secularism and secularist terrorism", **THE DAILY STAR**, Sturday, July 9, 2005.

سادسا:البرامج التلفزيونية

1- الشنقيطي، محمد المختار،"الحصاد الطائفي في المنطقة"، برنامج **في العمق**، قناة:الجزيرة، 2015/06/15م.

2- نافع، بشير، "الأكراد والربيع العربي"، **برنامج في العمق**، قناة الجزيرة، 2013/01/21م.

غل، محمد زاهد، "تركيا وقواعد اللعبة الجديدة"، برنامج "**في العمق**"، قناة "الجزيرة"، 3 /2015/8م.

3- راكان، المعايطة، تركيا: "هل يسعى حزب العمال الكردستاني لفرض حكم ذاتي في بلدة جزره؟،" **برنامج عمق الحدث**، قناة: "F24"،2015/11/14م.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1_http://islamstory.com/%d9%82%d8%b5%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%83%d8%b1%d8%a7%d8%af_1_6.

2- http://natourcenter.info/portal/2015/07/02.

3 -http://www.intelligencecomplexite.org/fileadmin/docs/0704dossierem.pdf.

4-http://talsaif.blogspot.com/2011/08/blog-post_05.html.

5- http://www.noonpost.net/content/6246.

6- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/8/25.

7-https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00734750/document.

8-http://www.bahrainmonitor.com/alraie/r-016-01.html.

9-http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150726_lebanon_rubbish_protesters.

11-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec07.doc_cvt.ht

12- http://www.zamanarabic.com/.

13-https://www.hrw.org/world-report/2015/country-chapters/turkey.

14-http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150722_turkey_suruc_photos_
bvideo s_court ban.

15-http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?p=2167381.

16-www.france24.com/ar/20151025.

17-http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/19/.

18-http://www.studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481385744901782.htm.

19-http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?p=2167381.

20-https://www.hrw.org/world-report/2015/country-chapters/turkey.

21-http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?p=2167381.

22-http://newspaper.annahar.com/article/274739.

23-http://www.alriyadh.com/726167.

24-http://www.zamanarabic.com.

25-http://www.radiosawa.com/content/pkk-chief-ocalan-to-make-historic-appeal-
/220403.html.

26-http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/11/151101_turkey_akp_victory.

27-http://www.zamanarabic.com/.

28-http://www.moheet.com/2013/01/05/1709975.

29- http://rawabetcenter.com/archives/106.

30-http://www.zamanarabic.com.

31-http://welateme.net/erebi/modules.php?name=News&file=article&sid=5994#.VkcNBl7dPb.

32-http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/6/15/.

33-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec102 html.

34-http://www.sasapost.com/kurds-the-trump-card-in-the-upcoming-turkish-elections/.

35-http://studies.alarabiya.net/files33-/ .

36-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec072.htm.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	2
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	12
المبحث الأول: ماهية الأقليات	13
تعريف الأقلية وتصنيفها	13
تعريف الأقلية	13
التعاريف الإصطلاحية	14
المعيار العددي	15
المعيار السوسيولوجي	15
معيار الأقلية هي الأقل عددا والأدنى مستوى	16
تصنيف الأقليات	16
معيار المقومات الذاتية	17
معيار المولد وطبيعة النشأة	18
معيار الإنتشار والتمركز الجغرافي	18
معيار الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي	18
الأقلية والمفاهيم المصاحبة	18
الإثنية والجماعات الإثنية	18
الإثنية	18
الجماعات الإثنية	19
العرقية والقومية	19
العرقية	19
القومية	20
الوطنية والطائفية	20
الوطنية	20
الطائفية	20
أهداف و وسائل الأقليات	21
الأهداف	21

الوسائل	22
أساليب الجماعات المسيطرة في مواجهة الأقليات	22
الإمتصاص التدريجي أو الإندماج	22
الإمتصاص الإجباري والتذويب القسري	22
التعدد أو الأسلوب الجمعي	22
الحماية القانونية للأقليات	22
نقل السكان (تهجير السكان) قسريا أو سلميا	23
الإخضاع المستمر (الدائم)	23
الإبادة أو التطهير العرقي	23
الأقليات والإستقرار السياسي	23
تعريف الإستقرار السياسي	23
طبيعة العلاقة بين الأقليات والإستقرار السياسي	24
الإتجاه الأول	24
الإتجاه الثاني	24
الإتجاه الثالث	24
الإتجاه الرابع	25
المبحث الثاني: الأقلية الكردية	26
الأكراد وكردستان	26
التعريف بالأكراد	26
أصلهم	26
اللغة الكردية	28
ديانة الأكراد	30
توزيع الأكراد	31
كردستان	32
تعريف كردستان	32
جغرافية كردستان	33
الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة كردستان الكبرى	34
نشأة و تطور المسألة الكردية في الشرق الأوسط	34
نشأة الحركات القومية الكردية	34

مرحلة الإنتفاضات والحركات العفوية التي كانت تفتقد مشروعا كاملا	34
مرحلة محاولات تنظيم الحركة القومية	34
مرحلة الإهتمام على النطاق العالمي بالمطامح القومية الكردية	35
تطور المسألة الكردية في الشرق الأوسط	35
المبحث الثالث: الشرق الأوسط وحدوده	36
مفهوم الشرق الأوسط	37
تطور مصطلح الشرق الأوسط	37
تمييز مصطلح الشرق الأوسط عن المصطلحات المرادفة	39
الليفانت	39
الشرق القديم أو الأقدم	39
الصحاري الكلاسيكية	39
الشرق القريب	39
الشرق الأدنى	39
جنوب غرب آسيا	39
الشرق الأوسط الكبير	40
الحدود الجغرافية للشرق الأوسط	40
تعريف الدوائر الرسمية	41
التعريف الإمريكية	41
التعريف البريطاني	41
التعريف الأوروبي	41
التعريف الفرنسي	42
التعريف الروسي	42
التعريف الإيراني	42
التعريف التركي	42
التعريف الإسرائيلي	43
تعريف الدول العربية	43
تعريف الدول العربية	43
تعريف الهيئات الدولية	43
البنك الدولي	43

تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAFA)	43
تعريف جامعة الدول العربية	44
تعريف الدوائر العلمية	44
المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية	44
الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية	44
تعريف موسوعة السياسة	44
خصائص وأهمية الشرق الأوسط	46
خصائص الشرق الأوسط	46
حضاريا	46
دينيا	46
إقتصاديا	46
أهمية الشرق الأوسط	46
التركيب العرقي و الديني للشرق الأوسط	47
التركيبة العرقية للشرق الأوسط	47
الشعوب الهندية– الأوروبية	47
الشعوب السامية	47
التركيبة الدينية للشرق الأوسط	47
الإسلام	47
المسيحية	48
الفصل الثاني:واقع الأقليات والإستقرار السياسي في الشرق الأوسط	50
المبحث الأول: عوامل بروز وتطور مسألة الأقليات في الشرق الأوسط	51
عوامل سياسية	51
عوامل داخلية	51
طبيعة نشأة الدولة	51
طبيعة الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط	53
غياب المؤسسات السياسية	54
عوامل خارجية	55
دور الدول الكبرى	56
دور دول الجوار الإقليمي	57

عوامل إقتصادية	58
عوامل إجتماعية	59
عوامل دينية، ثقافية وحضارية	59
عوامل دينية	59
عوامل ثقافية	61
عوامل حضارية	62
المبحث الثاني: الأقليات في الشرق الأوسط بين الإنتماء الوطني والمحلي	64
أزمة الهوية وعلاقته بمسألة الولاء المحلي للأقليات في الشرق الأوسط	64
الأقليات وأزمة الهوية الوطنية	64
المقاربات النظرية لمسألة الهوية عند الأقليات	64
الهوية قدر	65
متخيلة: مجتمعات	65
موقف وسطي بين الإتجاهين السابقين	65
نظرية التحديث	65
علاقة الأقليات بأزمة الهوية في الشرق الأوسط	66
الأقليات والثقافة السياسية السائدة	67
أزمة المواطنة والإندماج الوطني في الشرق الأوسط	68
المواطنة	68
الإندماج و الوحدة الوطنية	69
ثانيا: الإنتماء والولاء المحلي ومظاهره في الشرق الأوسط	70
التمييز بين الإنتماء و الولاء	70
الإنتماء	70
الولاء	71
مظاهر الولاء المحلي للأقليات في الشرق الأوسط	71
على المستوى السياسي	72
على المستوى الإقتصادي	72
على المستوى الثقافي	72
المبحث الثالث: أوضاع الأقليات وعلاقتها بالإستقرار السياسي في	73

منطقة الشرق الأوسط	
تصنيف و توزيع الأقليات في الشرق الأوسط	74
تصنيف الأقليات في الشرق الأوسط	74
أقليات إثنية ودينية في آن واحد	74
أقليات إثنية مسلمة	74
أقليات الدينية المسلمة المندمجة ثقافيا	74
الأقليات غير المسلمة	75
توزيع الأقليات في الشرق الأوسط	75
الأقليات الدينية	75
الأقليات العرقية	78
وضع الاقليات في الشرق الاوسط	79
حسب الوضع السياسي الإقتصادي والسياسي	79
الأقليات المسيطرة	79
الأقليات المهمشة	79
الأقليات غير المسيطرة وغير المهمشة:	80
حسب الحراك السياسي	80
مطالب أقليات الشرق الأوسط وحدود الإستجابة لها	81
مطالب أقليات الشرق الأوسط	81
أقليات تدعوا للإنفصال	81
أقليات تدعوا للحكم الذاتي أو الفيدرالية	81
أقليات تدعوا لتحسين أوضاعها الدينية	82
أقليات تدعوا لتحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية	82
حدود إستجابة الأنظمة لمطالب هذه الأقليات	82
علاقة أوضاع الأقليات بالإستقرار السياسي في الشرق الأوسط	84
الحالة العراقية	84
الحالة البحرينية	85
الحالة اللبنانية	85
الفصل الثالث:الأقلية الكردية والإستقرار السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة و التنمية بعد 2002م	87

المبحث الأول:جذور وتطور المسألة الكردية من1923م إلى2002م	88
نشأة و تطور المسألة الكردية في تركيا في ظل الحزب الواحد	88
الأكراد والقوميون الجدد بزعامة أتاتورك	88
طرق معالجة المسألة الكردية في ظل الحزب الواحد	90
على المستوى الداخلي	90
على المستوى الخارجي	92
تطور المسألة الكردية في تركيا في ظل التعددية الحزبية	92
تطور المسألة الكردية في تركيا من1950م إلى1980م	92
على المستوى الداخلي	92
على المستوى الخارجي	94
تطور المسألة الكردية في تركيا من1980م إلى2002م	94
على المستوى الداخلي	95
على المستوى الخارجي	98
المبحث الثاني:المسألة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية بعد 2002م	99
الإصلاحات في فترة حزب العدالة والتنمية	100
التعديلات القانونية	100
الحقوق الثقافية	101
المشاريع التنموية	101
مشروع عودة المهجرين	101
مبادرة حزب العدالة والتنمية لحل المسألة الكردية	102
الإعلان عن المبادرة وظروفها	102
الإعلان عن المبادرة	102
الظروف المحفز لمبادرة التسوية	103
بنود المبادرة وأهدافها	104
بنود المبادرة	104
أهداف المبادرة السلمية للمسألة الكردية	106
مسار المبادرة السلمية للمسألة الكردية ونتائجها	107
مسار المبادرة	107

نتائج المبادرة	108
أسباب فشل المبادرة	109
أسباب متعلقة بالمبادرة	109
أسباب داخلية	109
أسباب الخارجية	110
المبحث الثالث: تأثير المسألة الكردية على الإستقرار السياسي في تركيا بعد 2002 م	111
على المستوى السياسي	111
تأثير الأكراد على كيان الدولة التركية	111
النزعة الإنفصالية لدى الأكراد	111
سعي حزب العمال الكردستاني لفرض حكم ذاتي في المناطق الكردية التركية	112
إنشاء خلايا إرهابية داخل المدن	112
السعي لبناء منظومة أمنية موازية للجيش التركي	113
إنشاء فروع إقليمية	113
الهجمات المسلحة	113
الإختطافات	114
الإضرابات	114
المظاهرات والتجمعات	115
الإنضمام للمنظمات الإرهابية الدولية	115
التعرض بالإساءة لرموز الدولة	116
المسار الديمقراطي	116
تأثير الأكراد على النظام السياسي القائم	116
السجناء السياسيين	117
الإغتيالات السياسية	117
إستقالة وزراء الأكراد	117
إستقالة نواب برلمانيين أكراد	117
المظاهرات ضد النظام	118
زعزعة ثقة الأتراك والأكراد الموالين للنظام في قدرته على حماية الأفراد	118

وممتلكاتهم	
عمليات التعذيب	118
إعاقة الطموحات الكبرى للحكومة التركية	118
في المجال الإقتصادي	118
في المجال الإجتماعي	118
على المستوى الخارجي	119
في المجال الإقليم	119
تأثير الأكراد على العلاقات التركية السورية	119
تأثير الأكراد على علاقات التركية مع كردستان العراق	120
تأثير الأكراد على العلاقات التركية الإسرائيلية	121
في المجال الدولي	121
تأثير الأكراد على العلاقات التركية الإمريكية	121
تأثير الأكراد على العلاقات التركية الأوروبية	122
الخاتمة	124
الملاحق	130
قائمة المراجع	146
الفهرس	165

الملخص باللغة العربية

هذه دراسة جزئية تسلطت الضوء على الإستقرار السياسي في الشرق الأوسط من زاوية تأثير مسألة الأقليات خصوصا في ظل مشاريع تفتيت المنطقة التي تلوح في الأفق.

وقد إستعرضت دراستنا عوامل بروز مسألة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، كما ما تناولت العلاقة بين أوضاع الأقليات والإستقرار السياسي لبلدان المنطقة.

كما إستفاضت دراسة في تناول حالة أكراد تركيا و ذلك نظرا للأهمية الإقليمية لهذه الدولة، فإرتأت دراستنا لتناول سياسة تركيا الداخلية إتجاه الأقلية الكردية، ومدى تأثير هذا العامل على سياسة تركيا الإقليمية.

وقد توصلنا في الأخير إلى إستنتاج أن الأقلية الكردية تلعب دورا بارزا في الإستقرار السياسي في تركيا، ورغم طغيان التأثير السلبي للمسألة الكردية بها، إلا أن هناك بعض المناحي الإيجابية خصوصا في إستكمال المسار الديمقراطي.

وتوصي دراستنا بإعادة إحياء المسار السلمي لأنه السبيل الوحيد للحفاظ على تركيا الموحدة أرضا وشعبا.

كما نوصي بلدان الشرق الأوسط بالإبتعاد عن الأساليب القمعية في معالجة مسائل الأقليات، لأن عنف الدولة يشرع عنف الأقليات المضاد.

أخيرا نشير إلى أن دراستنا لا تقترح وضع حلول نهائية لمسألة الأقليات لأن ذلك غير ممكن، لكن تطرح مسارات يمكن من خلالها إعادة توجيه الأقليات، كإكتساب الأنظمة الشرعية والمشروعة وإعطاء الأقليات حقوقها مع العمل على إدماجها في المجتمع.

Abstract

The influence of the minorities issue on political stability in the Middle East:The case of Turkey's Kurds after 2002.

This is a partial study shedding light on political stability in the Middle East from the perspective of the issue of the influence of the minorities in the light of obvious division of the region.

Our study explores the factors that have led to the emergence of minorities in this region. It also studies the relation that lies between the the conditions of these minorities and political stability in the area.

We broadly deal with the Turkey's Kurds, given the regional importance of this state. We have preferred to study its domestic policy towards Kurdish minorities, and the extent to which this factor impacts on Turkish regional policy.

As a result we have deduced that the Kurdish minority plays a vital role in the political stability in Turkey, and despite the negative effects of the Kurdish issue in the country, there are some positive aspects; especially in the continuity of the democratic process.

Our study advocates the renewal of the peaceful process as it is the only way to preserve the unity of Turkey in terms of territories and populations.

We also advise the Middle East countries to avoid repressive ways when treating the issues related to the minorities, because the violence used by the state makes the anti-violence legitimate.

At last, we may say that the present study does not suggest ultimate solutions to the problem of minorities, as this is deemed to be impossible. Instead, it proposes ways to redirect and guide the minorities, such as acquiring legal and legitimate regimes and giving minorities their rights through their integration in society.